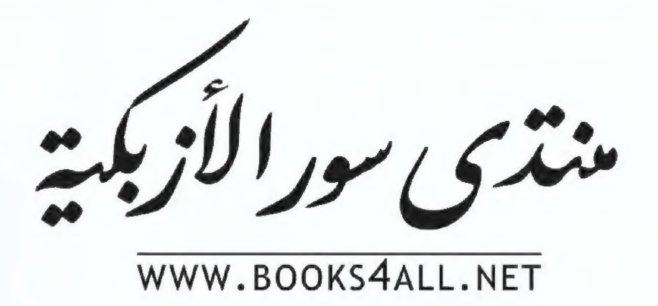


محمد مرسلي
دور المنطق العربي
في تطوير المنطق المعاصر
دار توبقال للنشر



دور المنطق العربي
في تطوير المنطق المعاصر

صدر للمؤلف

دروس في المنطق الاستدلالي الرمزي

دار توبقال للنشر ، 1989

منطق المحمولات

دار توبقال للنشر 2004

محمد مرسلي

دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر

دار توبقال للنشر

عمارة معهد التسييرالتطبيقي، ساحة محطة القطار
بلقدير، الدار البيضاء 20300 ـ المغرب
الهاتف / الفاكس : 22.67.27.36 (212)
الفاكس : 22.40.40.38 (212)
e.mail : toubkal @iam.net.ma

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة الفلسفية

الطبعة الأولى 2004

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

الإيداع القانوني رقم : 2004/1545

ردمك 9-59-409-9954

تقديم

التَّقَدم والتَّطوير

إن التقدم يفترض سبقاً من نوع ما أو سيراً إلى الأمام قصد الوصول إلى نقطة محدّدة ومعلومة لنا سلفاً.

ومن المعلوم فلسفياً أن «المتقدم» تؤخذ بخمسة معان : إما في الزمان وإما فيما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود وإما في المرتبة وإما في الشرف وإما في علاقة السببية، (**أرسطو، كتاب المقولات**).

والتقدمي أو المتقدم من هذه الزاوية يقابله المتاخر أو البعدي. والاقتراب من نقطة ما أو الابتعاد عنها يكون بالمعنى الأول تقدماً أو تاخراً. إذ الأقرب من النقطة المعلومة متقدم عن ذلك الذي يبعد عنها بشرط معرفة المسافة الفاصلة. فأين تقع هذه النقطة المعلومة إذا كان نظرنا منطلقاً من زاوية التاريخ؟

لا يمكنني القول بأن التاريخ (بمعنى الزمان) له ثلاث نقط كما هو شائع : ماضي وحاضر ومستقبل؛ بل أميل إلى القول بان للزمان نقطتين لا غير : ماضٍ ومُستانف لأن الحاضر ماهو إلا حد أي نهاية للماضي وبداية للمستقبل. وعليه فلن يكون من باب المعلوم لنا بالنسبة لظاهرة ما أو نظرية ما أو علم ما **إلا ما سبق لنا (أو لغيرنا) العلم به وحُصّل**، أي حدث في زمان مضى. يمكن لنقط العلم الماضي أن تتعدد وهذا لا يُلغي إمكان العلم بها كلها أو بعضها. لكن ذاك الذي لم يحدث بعد أي علم ما يستقبل من الزمان فنقاطه لا يمكن الحسم جزماً في إمكان الإمساك بها ولا بعددها ولا حتى قول الصدق أو الكذب في أطراف التناقض المتعلق بأخبارها. وعليه يستحيل في الحقيقة (ضد المجاز) استخدام كلمة «تقدم» في الاتجاه نحوها. أما من باب المجاز والاستعارة فلا مانع في ذلك مادام المراد في

هذا الحال هو تقدم البشر (وليس العلوم) نحو ماهو متاخر من نظر علمي . وفي هذه الحالة فإننا نصف الإنسان أو الشعب أو الأمة بمدى تقدمه نحو ما حُصِّل وأصبح علماً عند غيره .

اما التقدم على الحقيقة وفلسفياً وبالمعنى الأول فهو يتخذ دوماً حسب نظام الزمن اتجاهاً معاكساً لامتداده؛ إنه يسير عكس اتجاه الزمن المتنامي . في حين يقف التأخر مقابلاً له تماماً . فكلما بعدنا عن نقطة الماضي زاد تأخرنا وكبرت معارفنا وتضخمت ونمت وتطورت . فالتأخر إذن يسير فعلاً في اتجاه الزمن المتنامي المتجه نحو المستقبل .

ليس هذا بالقطع هو الذي يدور بخلد عدد غير يسير ممن اشتغل بفلسفة العلوم وتاريخها عندنا نحن العرب؛ وذلك راجع إلى أنهم لم يفكروا انطلاقاً من الكلمة العربية بل كانوا بالواقع منطلقين من كلمة progresus المكونة من pro و gradi والتي اعطت اللفظة الفرنسية progres مثلا ذات العلاقة بالحركة خاصة منها حركة الحضارات والأفكار والنظريات العلمية .

ومن المعلوم المشهور فلسفياً كذلك، ان للحركة ستة أنماط : إما تكوُّن وإما فساد وإما نمو وإما نقص وإما استحالة وإما تغير في المكان (**المقـولات**) . والمؤكد الذي قد لا يجادل فيه اي عاقل ان الأفكار والنظريات العلمية تتحرك . وحركتها تتخذ عدة انحاء لا مجال للخوض فيها الآن . لكن يلزمنا ذكر أشدها ملاصقة لطبيعة العلم . فما دام العلم ملكة وليس حالاً فهو من هذا الوجه **كيفٌ** من **الكيفيات** ويكفي للاخذ بهذا ماخذ الجد تذكر كون العلم صفة للمعلوم؛ ولا معلوم بدون عالم وعليه يتبث عدم اهلية العلم للتجوهر لأنه محتاج دوماً لحامل . فكان بذلك قابلاً للأكثر والأقل كما أنه محتمل للزيادة والنقصان .

وعليه ففي علوم العقل، العلوم التي تضع نصب درسها الصور المعبرة عن كائنات من انتاج العقل البشري، كائنات يصنعها الإنسان صنعاً لتعامله مع الموجودات الطبيعية، في هذه العلوم التي اخترت منها المنطق نموذجاً **يُصبح التقدم تطويراً ، بمعنى توسيع دوائر المعلوم وتكثير الصور والإنشاءات وتغيير زوايا النظر للكائنات المدروسة .**

يصعب كثيراً، ضمن هذا العلم، الحديث عن الثورة أو الانقطاع بين ما تقدم وما تأخر من تنظير ومذاهب .

إن حركة العلم، العقلي منه خاصة، حركة بطيئة أحياناً؛ لكنها قد تتسارع أحياناً أخرى . تبطؤ متى اكتمل نسق ما واستجاب لمتطلبات عدد من العلوم اللصيقة به أو المتكئة عليه . ورغم توقفه الظاهر لزمن قد يطول كما هو حال المنطق التقليدي القديم الذي استمر وقوفه لعشرين قرناً مكتفياً بالتحليلات الأرسطية . إلا أن هذا التوقف الظاهر لم يمنع من استمرار الحفر في مفاهيمه وإفراز رؤى قد تكون مبعثرة عند هذا العالم أو ذاك، ولكن في

وقت ما كما حصل في نهاية القرن التاسع عشر تم جمع تلك الرؤى المبعثرة فظهرت ملاءمتها لإعادة الصوغ والتحليل، لا لقلب النظرية الأساس أو رفضها ـ كما يحلو لبعض المتسرعين أن يتخيلوه ـ بل لتوسيع حقل العلم ليتمكن من معانقة ما ظهر من نظريات في العلوم المحيطة به، خادماً لها كان أو مخدوماً. ولازال التفكير مستمراً، وتلك سنّة العلم باعتباره ملكة من ملكات بعض البشر.

ليس الانطلاق من ماضي العلم العربي عندنا بالدرس والتمحيص مجرد ترف فكري يهدف التعرف على ما مضى وكان عند الأجداد من مفاخر قصد رد الاعتبار المعنوي أو البحث عن سبق وهمي ما؛ بل هو أداة فعالة للمساهمة في علم عصرنا نحن الورثة المباشرين لذلك التراث المكتوب بالعربية. ألم يقل يوماً (1982) أحد (*) الغربيين عندما قام بنقل نصٍّ عربي إلى لغة قومه بأن مكان ذلك النص يجب أن يندرج في التراث الغربي لقدرته وكفاءته على تطوير العلم المنطقي؟! ألم يستفد Rescher في الثلث الأخير من القرن العشرين من المنطق العربي الوسيط عندما طور المنطق الزمني Temporal Logic متخذاً له سبيلاً الموجهات الزمنية عند القزويني الكاتبي؟!

أما نحن فقد وجدنا لنا سبيلاً نحو تطوير التحليل الصوري للقضايا المحصورة General propositions قصد تجاوز التعارض الذي درج على ذكره مناطقة القرن العشرين بين بعض قواعد المنطق القديم وقواعد منطق المحمولات الحديث؛ إذ بكشفنا عن البنية العميقة لكل من القضية الكلية والقضية الجزئية في اللسان الطبيعي استطعنا رفع ذلك التعارض وأعدنا دمج المنطق الصوري القديم (منطق التحليلات الأولى) برمته ضمن نسق منطق المحمولات الواحدية من الدرجة الأولى. ويعود الفضل كل الفضل في ذلك إلى انفتاحنا في درس المنطق العربي على قراءة متعددة اللغات والحضارات للنصوص القديمة.

(*) zemmermann وأضاف مامعناه أن الغربيين هم الأجدر بدرس ذلك النص وأمثاله من نصوص الفارابي.

الفصل الأول

كَيفَ نَقْرأ تَارِيخ المنْطِقِ عندَ الْعَرب ؟

إن التأريخ للمنطق كمبحث معرفي « مستقل » عملية حديثة نسبيا، إذ يمكن القول إن عمرها لا يتجاوز القرن إلا بقليل. خلال هذا القرن مرت هذه العملية ـ التي ستنفرد بعنوان خاص لتشكيل مبحث علمي شبه مستقل أطلق عليه اسم **تاريخ المنطق** ـ بعدة مراحل لكل واحدة منها مميزاتها من حيث الموضوع ومن حيث المنهج.

وإذا كان القاسم المشترك بين كل تلك المراحل هو النظر في ماضي العلم، فإنها تمايزت في اعتبار هذا الماضي. فهل هو ماضي منتجي العلم من الرجال ومجموعاتهم (المدارس والمذاهب)، أم هو ماضي النظريات الكبرى وأنساقها المنغلقة، أم هو فقط ماضي حيوات المفاهيم المنطقية؟ والتام الجميع ضمن دوائر زمنية كبرى تُشاكل تقسيم المؤرخين الإجتماعيين لدوائر التاريخ السياسي والحضاري للبشرية. فخرج لنا تاريخ للمنطق القديم وتاريخ للمنطق الوسيط وتاريخ للمنطق الحديث والمعاصر.

بتصفحنا للأعمال الثلاثة الآتية : **تاريخ المنطق** لبرانتل (1885) **وتاريخ المنطق الصوري** للأب بوشنسكي (1956) وأعمال نشلما نس حول مفهوم القضية (1973و1980)، نلاحظ أن هناك نسبة النظريات والمذاهب إلى الرجال في العمل الأول، ونسبة الرجال إلى النظريات في العمل الثاني، بينما يتوارى التناسب بين الرجال والنظريات خلف نصب المفهوم وتتبع ترحاله عبر عجلة الزمن ويصبح الرجال والنظريات مجرد لحظات تعريفية تفريقية لتلونات المفهوم، كما في العملين المتبقيين.

تستجيب هذه المراحل والخطوات الثلاث لمقتضيات عملية « الإنجازات الصناعية »، إذ يحتاج الصانع دوما للتحضير والترتيب كي يقوم بالبناء والتحليل قصد الإستثمار. فعمل

التفتت ثلة من البحاثة للأمر في محاولة لملء هذه الثغرة في معارفنا. وقد تم ذلك بواسطة إنجاز أعمال عامة تضع الخطوط العريضة للتمفصلات الكبرى في تاريخ النظرية المنطقية عند العرب (ريشر 1964 - فاخوري 1980). وكيفما كانت المنطلقات المذهبية والتوجهات المنهجية لهؤلاء (أمر سأعود إليه بعد قليل)، فقد كان لهم فضل توطئة المجال بفك العزلة عنه وإثارة الاهتمام بحقل معرفي لن يؤدي اكتشاف مجاهليه بكل تأكيد إلا إلى نتائج إيجابية تنعكس على فهمنا للتاريخ العام لمبحث المنطق.

بفضل هذه الأعمال الافتتاحية أصبح من الممكن تسليط مزيد من الأضواء على المفاهيم المحورية للنظريات المنطقية، وذلك ليس فقط للتأكد من الأحكام والنتائج العامة التي توصلت إليها، بل أيضا من أجل الاقتراب أكثر من فهم متماسك للفكر المنطقي العربي في وضعيته التاريخية والمعرفية المخصوصة. وهنا بالضبط لابد من وضع الملاحظات الأساسية التالية :

إن كل دراسة تتصدى للمنطق في الحضارة العربية الإسلامية إلا وتجد نفسها في مواجهة الوضعية المركبة التالية : إن الحديث عن هذا المنطق لا يمكن أن ينفصل عن حديث آخر عن المنطق اليوناني مادام المتن الأساسي للمنطق عند العرب لم يكن بالذات إلا ترجمة لنص يوناني. إن هذه المعاينة تطرح على الباحث المسألتين المتداخلتين التاليتين : مسألة تاريخية ومسألة لسانية.

ففي المستوى التاريخي، اعتبر المنطق العربي دوما كمرحلة وسيطة (وواسطة؟!) في التطوير العام للمعرفة الإنسانية. زمنيا، سُبِّقَ المنطق العربي وأُلحِقَ بـ « مناطق » ذات أشكال تعبيرية وثقافية مخصوصة (الشكل اليوناني والشكل اللاتيني). فكل دراسة جدية تدعي الاتصاف بالمظهر التاريخي عليها إذن الأخذ بثقل التداخلات بين مختلف هذه الأشكال.

وفي المستوى اللساني، فإن الميزة الطبيعية للغات المستعملة تاريخيا في دراسة المنطق باعتباره مبحثا فلسفيا تفرض على الباحث ضرورة اعتبار الخصائص النحوية والدلالية والتداولية لتلك اللغات، خاصة عندما يتعلق الأمر بفحص المفاهيم المنطقية الرحالة (الجوالة). وهكذا تبرز ضرورة الحذر المشكاك في الاعتقاد القائل بأن الترجمة وسيلة أمينة ومضمونة للتجول والانتقال الموضوعي المحايد للمعرفة.

إن الحديث عن المنطق عند العرب مطالب بعدم إهمال الأنواع الأخرى من الخطابات المنتجة في الحقل المعرفي الداخلي للمجتمع الذي زرع فيه هذا المنطق.

ففي الزمن الذي شرع فيه العرب بمباشرة الترجمات عن اليونانية (أو غيرها) كان حقلهم المعرفي مشغولا بالتثبيت والترسيخ النظري للمعتقدات الدينية؛ وذلك بواسطة تشييد

معارف وعلوم موجهة بالقصد الأول إلى فهم وتخريج وتفسير النص المقدس، «**القرآن**»، مصدر المعتقدات الدينية والمعارف السلوكية (فقها وتخلقا) .

وهكذا فإن التداخلات بين المنطق المترجم وتلك العلوم لن تلبث أن ترسم ببصماتها ـ ومهما كان حجم تلك الرسوم، مضمرة كانت أم معلنة ـ ليس فقط المنطق ذاته بل وتلك العلوم أيضا .

وأخيرا، على الحديث المعاصر عن المنطق العربي في العصر الوسيط أن يكون واعيا بالظاهرتين التاليتين : . هناك أولا تعددية اللغات الحديثة المستعملة في القراءة أو الكتابة عن المنطق العربي، وثانيا تعددية المنطلقات المنهجية والمذهبية للكتاب المعاصرين حوله .

مما لا يحتاج إلى دليل القول بأن أكثر ما كتب عن المنطق العربي في القرن العشرين هو باللغات الغربية الأجنبية؛ وأول مانتج عن هذا الاهتمام الغربي هو تسارع وتيرة ترجمة الأعمال المنطقية العربية إلى تلك اللغات . الأمر الذي يستدعي الحذر المشكاك في عدم استبعاد مخاطر انزلاق الدلالات .

وفيما يتعلق بتعددية المنطلقات والمنهجيات، نلاحظ :

هناك أولا أولئك الذين فهموا تاريخ هذا المنطق كتاريخ لحضور جسد غريب ضمن بيئة مغايرة! فكفاهم بالتالي تقليب الآراء القائلة باحتضانه وضمه أو رفعه ودحضه، موضحين حجج هؤلاء ضد أولئك من الفرق المتناحرة المتناظرة . وهكذا استولت على جماع أفئدتهم مناظرة السيرافي لمتى بن يونس، فمحورت حديثهم وجعلت منه خطابا عن المنطق عند العرب وليس درساً له .

وهناك ثانيا أولئك الذين مارسوا التأريخ للمنطق كعملية تفتيش تريد التعرف في نظريات الماضي عبى الأفكار السباقة التي «ستتشكل منها النظرية المنطقية في ثوبها المعاصر» وهكذا كلما شدت نظرية ما عن إعادة صياغتهم الرمزية الرياضية إلا ووقع استبعادها بدعوى تواجدها خارج العلم المدروس!

وأخيرا هناك أولئك الذين باشتغالهم بالمنطق عند العرب لم يكن همهم إلا التنقيب عن «أصول» الحدود والألفاظ والمعاني والمذاهب المهاجرة محاولين إعادة توطينها بإرجاعها إلى تلك «الأصول» . ضمن هذه الرؤية، تفوز التماثلات اللفظية على التغاير المفهومي والتداولي للحدود الموظفة في النظرية المنطقية العربية .

لنر الآن كيف أن اختيار موضوع ما يفرض تبني منهجية تستجيب للمطالب التي يمليها تعقد الوضعية التاريخية والمعرفية المشار إليها أعلاه .

من بين إحدى البنيات الأساسية للخطاب ـ وبدون منازع ـ تنتصب الجملة الخبرية أو الإعلانية. فكيفما كان جنس القول الذي يشغلنا، فإن ضرورة التساؤل والاستفهام حول التصور الذي تنقله هذه البنية تظل قائمة. وهكذا يجد من يجعل موضوع درسه خطاب الله أو خطاب مرسليه، أو من يجد نفسه فاحصا كلام العامة أو الخاصة من بينهم، أقول، يجدون أنفسهم مقتادين للوقوف على تصور القضية إن قربا أو بعدا. إن اللازم عن هذا أن ذاك الذي يختار الوقوف خاصيا على هذا المفهوم في سياق تاريخي معلوم (السياق الذي سبق لي وصفه.أعلاه) يجد نفسه مقتادا للوقوف بنفس الدرجة أمام كل تلك الأجناس المشار إليها. ويجمع جمهور البحاثة على أن الصناعتين الأكثر تأهيلا لدرس مفهومنا هما صناعة النحو وصناعة المنطق. و في الوضعية المضبوطة التي تشغلنا، تعني صناعة المنطق العلم اليوناني المنقول إلى العربية. أما صناعة النحو، فتعني العلم المأصول المرسوم لدراسة لغة طبيعية متعينة هي اللغة العربية. إن غياب الآلة المنحوتة صناعيا لأغراض المنطقي كي تسعفه في تأملاته ونظره في القضية يلزمه ضرورة بالخنوع لمقتضيات لسانه الطبيعي، ويصبح هذا اللسان بالنسبة له لغة في الوضع الأول ولغة في الوضع الثاني في نفس الآن، الأمر الذي يجعله متعلقا ليس فقط بالبنية الأصلية والطبيعية التي عليه بصوغ «قضاياه» حولها، بل أيضا بالقواعد التي قام النحاة بوضعها سلفا. وقد كان عمل هؤلاء من جهتهم محكوما بشروط تاريخية وثقافية مخصوصة. فاللغة التي كانوا مطالبين بوضع قواعدها لم تكن معدودة في حسبان أغلبيتهم كلغة إنسانية عادية ـ مثلها مثل أي لغة دون تفاضل ـ بل لغة «إلهية»، إن جاز هذا التعبير، لأنها لغة القرآن، النص الذي تحدى بإعجازه اللغوي كل نص بشري آخر.

لكل هذه الأسباب، قد يجوز لنا اعتبار الاشتغال بمفهوم القضية كمدخل ممتاز لدرس المنطق عند العرب. فبالرغم من المظهر المتخصص جدا، تقود ممارسة التنقيب في ثناياه لا محالة إلى عدم الاكتفاء بالنظرية المنطقية وحدها بل والانفتاح على العديد من مكونات السياق التاريخي والمعرفي. لذا يجوز لنا اعتبار التقنية التالية نهجا مشروعا.

إن أول ما ينبغي فحصه بالطبع هو خطاب المناطقة العرب المتعلق بالقضية. لهذا الغرض، يفرض النهج الفيلولوجي المقارن نفسه كتقنية حيلية للتعرف في المستوى الأول، مستوى الألفاظ، على المفاهيم المنطقية التي تتوارد على عقول المناطقة العرب. حقا، إن هذا النهج كان هو الوسيلة الوحيدة المستعملة عند المستشرقين، لكن ما سيفرق بيننا وبين ممارستهم يكمن في أننا لم نقصره على مقارنة وحيدة الاتجاه كما كان الشأن عندهم. فبدل الاشتغال بالتطابقات اللفظية الاصطلاحية بين العربية واليونانية، سنقوم بتكثير المقارنة

للتمكن ليس فقط من وضع اليد على التشابهات الاصطلاحية، بل ـ وهو المهم ـ من محاصرة الاختلافات المفهومية. وهكذا نقترح أن تأخذ المقارنة السُلَّمية التالية :

ـ الدرجة الأولى : بين الألفاظ العربية للنص المترجم والألفاظ اليونانية لنص الأصل؛
ـ الدرجة الثانية : بين ألفاظ المترجمين وألفاظ الشراح؛
ـ الدرجة الثالثة : بين ألفاظ الشراح في شروحهم المباشرة وألفاظهم في مؤلفاتهم الخاصة؛
ـ الدرجة الرابعة : بين هذه الألفاظ الأخيرة ومايناظرها في العلوم المأصولة؛
ـ الدرجة الخامسة : وأخيرا، فإن اللجوءللترجمات اللاتينية للنصوص العربية يسعف ولاشك أيما إسعاف في الانفتاح على تيار تزداد أهميته اتساعا في أيامنا هذه بين جمهور مؤرخي المنطق المعاصرين. إني أفكر هنا في أعمال نشلمانس ودوريجك ومن تبعهم.

بتنويع اتجاهات المقارنة، يصبح من عدم الصواب الحديث مثلا عن هوية يونانية واحدة ووحيدة. فارسطو مثلا لن يصبح واحدا، إذ سنجده متكثرا، إذ هناك «أرسطو المعرب» عند المترجمين، و «أرسطو المشروح» عند الشراح، و «أرسطو المختصر» عند بعض الفلاسفة. وقس على ذلك في باقي درجات سلم المقارنة.

وإن نحن أدخلنا في اعتبارنا المرجعية المعاصرة للنص الأرسطي المفرنس أو المنجلز، لا تضحت لنا خصوبة التقنية المعتمدة وضرورتها في نفس الوقت، مع ماقد تطرحه بطبيعة الحال من مشاكل جمة تزعج بكل تأكيد الباحث المتسرع المتعود على إصدار الأحكام المطمئنة للرأي الشائع الوحيد!

بموازاة هذه التقنية، ينبغي لتحليلاتنا أن تتدعم بالدعامتين التاليتين، سواء أتعلق الأمر في ذلك بالاصطلاح أو بالمفهوم : الدعامة الأولى نقترح تسميتها بـ «المنطق الأرسطي المترجم» و الدعامة الثانية هي المنطق الرمزي في صوره وأشكاله الحديثة.

تكون الأولى خادمة لنا باعتبارها نموذجا تأسيسيا لاكتشاف خصوصيات التعليم المنطقي العربي عامة، بينما تخدمنا الثانية باعتبارها مجموعة من الحيل المساعدة لتسهيل التواصل والحسم أحيانا مع المخالفين لنا، أو لهدف الإيجاز بعدم إضاعة وقت القارئ فيما يستحسن فيه توظيف الرمزية قصد الاختصار ودفع توهم الانحصار[2].

2) لقد مارس الكاتب هذه التقنية المنهجية في عمل مستقل، انظر (6).

بعض المراجع

Bochenski, I.M **A Histoiry of Formal Logic**, trad. et édition de I. Thomas, University of Notre - Dame Press, Indiana, 1961.

Dumitriu,A, History of Logic, édition anglaise, Abacus Press, Tundride Wells, Kent, Bocharest, 1977, Vol II.

فاخوري عادل ،منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، دار الطليعة، بيروت . 1982

Mahdi, M., "language and Logic in Classical Islam", dans G.E ven Gronebaum, **Logic in Classical Islamic Culture**, Otto Harrassowitz, wiesbaden, 1970, pp. 51-83.

Moursli, M., **La compréhension avicennienne des propositions conditionnelles**, Thèse présentée à l'Ecole des gradués de l'université Laval pour l'obtention du grade de Maître ès art (M.A), n° 5761, Québec, 1983.

Moursli, M., **La notion de proposition chez les logiciens arabes au moyen Age, thèse** présentée à l'Ecole des gradués de l'université Laval pour l'obtention du grade de philosophie Doctor (Ph.D), n° 12017, Québec, 1993.

Nuchelmans,G **Théories of the proposition. Ancien and Medieval Conceptions of the Bearers of Truth and Falqity** North-Holland Publishing Company, Amsterdam- London, 1973.

Resher, N., **The Development of Arabic Logic**, University of Pittsburgh Press, London, 1964.

Zimmermann, F. W., (Translation and Introdiction of) **Al-Farabi's Commentray and Short Treatise on Aristotpe's De Interpretatione**, The Oxford University Press. London, 1981.

من أجل بيليوغرافيا ، أنظر العمل رقم (6) (10).

تأوِيل «القول الخبريّ» في المنطق العَربِي

1. القولُ لفظٌ مركَّبٌ

ترد كلمة «قول» (logos) كجنس منطقي ضمن تعريف القضية (proposition) أو المقدمة (énonciation)، وذلك باعتباره «لفظا دالاً بالتواطؤ، الواحد من أجزائه قد يدل على انفراده على طريق أنه لفظة(phasis) لا على طريق أنه إيجاب [أو سلب]»(**العبارة**،4، 16 أ، 26-28). لذا وجب فهم «اللوغوس» في هذا السياق باعتباره «لفظا مُركّبا»(de Rijik، 1987، ص.40). وهذا ما أكد عليه ابن سينا عندما قال : «والقول لفظ مؤلف» (**الإشارات**، ص .30). ونجد التدقيق نفسه عند الفارابي (**الألفاظ**؛ ص.212، ترجمة العمراني جمال الفرنسية).

2. المركّبُ التّام

عند الفيلسوفين العربيين، ينشطر القول المركب إلى نوعين : تام وناقص. على خلاف الفارابي الذي لم يُعرِّف التام إلا من خلال تعداد أنواعه (العبارة، ص.139). قام ابن سينا برسمه على النحو التالي : «هو القول الذي يكون لأجزائه دلالات تامة، إما إسم أو كلمة» (ترجمة جواشون الفرنسية، ص. 84) فيكون القول التام ما تألف من اسم وكلمة أو من اسمين أو من اسم وكلمة وأداة. إذ عن هذه الثلاثة تأتلف الأقاويل.

بذكر من تقدم من فلاسفة، يعدد الفارابي خمسة أنواع في القول التام: الخبري، الأمري، الدعائي، الطلبي، والندائي. (**العبارة**، 139) أما ابن سينا في **الإشارات** فيهمل ذكر العدد مكتفيا بسرد الأنواع التالية دون حصر: الإستعلام والاستفهام والالتماس والأمر

والنهي والتضرع أو المسألة (**العبارة**، 315) . غير أننا نجده بالصفحة 31 يلجأ إلى المبدإ التصنيفي التالي : مادام القول عبارة « عما في النفس، فاستعماله مرهون بقصدنا من دلالته. وهذه الدلالة إما مطلوبة في ذاتها كدلالة أو مطلوبة كي يفعل المخاطب فعلا لا دلالة. يُعبر عن الأولى بقول خبري مستقيم أو محرَّف، أما الثانية فتكون إما لطلب فعل إنجاز دلالة أو طلب انجاز فعل غير الفعل الأول. فيُصار إلى العبارة عن الأول بالاستفهام او طلب الخبر، بينما يُصار إلى العبارة عن الثانية بانحاء ثلاثة : الطلب في حالة تساوي مرتبة المتخاطبين، والأمر والنهي في حالة علو منزلة الآمر أو الناهي، وأخيرا الدعاء في حالة هبوط منزلة الداعي وعلو منزلة المدعو » .

3. المركبُ النَاقِّص

في **كتاب العبارة**، للفارابي عُرِّف المركب غير التام تعريفا عاماً جدّا فكل قول أمكنه أن يكون جزء أحد أنواع التام فهو غير تام. (ص.140) . لا نجد في هذا الموضع أي مثال له. لكن ابن سينا يبدأ بتعداد الأمثلة : « في الدار » « لارجل » (الإشارات، 25-86) .

ألا يمكنني اعتبار ما في وصف ابن سينا هذا أمثلة لما رسمه الفارابي؟ قد يبدو ذلك جائزا للوهلة الأولى ما دامت الصلة غير منقطعة بين الرجلين ومادام المعلم الثاني قد أهمل الأمثلة التي يُحضرها الشيخ. لكن ما الموقف من « الحد » المعتبر عندهما معا « قولاً مركباً »، أهو في التام داخل أم في الناقص؟

في كتاب **المدخل** يقرر الفارابي أن « الحد » رغم « تركيبيته » يمكنه الدخول كجزء في القضية الحملية. (ص.76) . ومادام كتاب « **العبارة** » يرسم « غير التام » بما أمكنه الدخول كجزء في التام، وهذا ما ينطبق على « الحد » ألا يمكن الإدعاء بأن « الحد » قول مركب غير تام عند الفارابي؟ بالفعل، في شرحه **لعبارة أرسطو** يصرح لنا بان الحد ليس قولاً تاماً لإمكان دخوله هو والرسم دخول الجزء في الكل في الجملة التامة، ولما كان كل ما أمكنه ذلك ليس تاما، فالحد (وكذا الرسم) « قول غيرتام » (ص45. الترجمة الإنجليزية)، من الصعب إذن اعتماد رأي ابن سينا كما رأيناه في **الإشـــارات** كمثال على ما قال به الفارابي، إذ لو عولّنا على تلك الأمثلة لوجدنا أن ابن سينا يربط عدم تمامية المركب بعدم تمامية أجزائه. فحضور الأدوات التي يصفها بـ « نواقص الدلالة » فيه مؤشر أساسي تشترك فيه كل تلك الأمثلة. وبموازاة هذا تقوم تمامية المركب على تمامية أجزائه. وعليه فلن يدخل « الحد »(القول الشارح) ضمن القول غير التام كما كان الشأن عند الفارابي. ويُدعم الساوي في **البصائر** هذا الرأي (ص.90) [راعي الشاه. زيد كاتب قولان تامان بينما : في

الدار ـ لا إنسان، قولان غير تامين]. أما القول الشارح في رأيه فقول مركب تام لأنه ركب تركيب تقييد للدلالة على معنى تام (**نفسه**، ص90).

والحاصل من اختلاف الرجلين أن التطور التاريخي اللاحق لهما عمل على طمس الموقفين معا من خلال خطاطة تصنيفية واحدة، فمنذ «الشمسية» للقزويني أصبح لتصنيف أنواع القول في المنطق العربي نموذج واحد [**شمسية**، ص27-28؛ **الخبيصي**، ص.12-13؛ **الصفي الإيجي**، ص.133-135 **التفتزاني**، ص.12]. فالقول إذن إما تام أو غير تام، الأول إما خبري أو إنشائي، والثاني إما تقييدي أو غير تقييدي.

4 . أَنْحاءُ دَرْسِه

من كل هذه الأنواع، تهتم «العلوم الفلسفية» باعتبارها «صنائع قياسية وبرهانية» باثنينْ منها : القول الخبري والقول الشارح. أما ما بقي منها فهو متروك للخطابة والشعر كي تنظر فيه. (**التوطئة**، ص. 57-58). والملاحظ هنا أن الفيلسوفين العربيين يعيدان «حرفيا» الصياغة المُعَرَّبة للنص الأرسطي (**العبارة**، 4، 17أ، 5-7)؛ (العبارة : **الشفاء**، ص32 + شرح العبارة، الفارابي، ص45).

وعندما يشرح الفارابي المقصود بـ «الأجناس الأخرى للقول»، فإنه يُنبهنا بأن لا نُدخل فيها «الحدود والرسوم» لأن أرسطو هنا، منصرف للقول التام، أما المفحوص فيه، في **الخطابة والشعر**، فهو التام الإنشائي في حين يعود لـ «**البرهان**» و«**الجدل**» حق النظر في الأقوال الشارحة. وبصفة عامة تكون أماكن النظر في أنواع القول موزعة على النحو التالي، حسب الفارابي.

القول	أماكن النظر
التام الخبري	ـ العبارة ـ التحليلات الأولى
الناقص التقييدي	ـ البرهان (التحليلات II) ـ الجدل
التام الإنشائي	الخطابة الشعر

5. التأويل

حتى الآن، انصرف نظرنا لتصنيف القول إما على أساس : التمامية أو على أساس الأدوار البراغماتية للجمل التامة أو على أساس أماكن النظر فيه. إلا أن الخاصية المميزة للقول الخبري في المنظور المنطقي الدلالي هي بدون منازع اللجوء إلى مفهوم الصدق (والكذب) كفصل قاسم له عما عداه مما يدخل في جنسه من اقوال. بهذه الخاصية يغاير الخبر الإنشاء كما يغاير بها الحد والرسم.

ولئن كان القول الشارح قولا تاما مركبا - في نظر ابن سينا - ، فهو مع ذلك راجع بالتكافؤ على اللفظ المفرد التام الدلالة، إذ ترجع « الحيوان الناطق المائت » إلى « الإنسان » (**عبارة ش**، ص.33). ومن جهته، يقول الفارابي إن الألفاظ المفردة لا صدق ولا كذب فيها، فمن حيث هي كذلك، تقوم مقام المعاني المفردة التي لا إيقاع ولا انتزاع فيها : فإن لم ترتبط بغيرها ارتباط موضوع بمحمول أو محمول بموضوع، ارتفع وصفها بالصدق أو بالكذب ((ACAI، 15)، وغير خاف عنا أن الفيلسوفين يُعضدان هنا الرأي الأرسطي في «**المقولات**» (2،1 أ، 16-4، 2 أ، 4-6) وفي « **العبارة** » (1، 16 أ، 12-17). وإن نحن اعتمدنا المصطلحات المتداولة منذ ناشلمانس (1973) لقلنا أن الفرق المذكور، فرق بين مستويين من مستويات « **فعلية الكلام** »، مستوى التسمية (**الأُونومازاين**) (onomazein) ومستوى القول (Legein). فيدخل الإسم والكلمة في المستوى الأول بينما يدخل الحمل أو الجزم في المستوى الثاني (de Rijk، 1987، ص.40). وهكذا لن يكون القول الشارح إثر رجوعه إلى معنى مفرد إلا داخلا في المستوى الأول مستوى الأنومازاين.

و باعتماد نفس الخاصية، ينفصل الخبر عن الإنشاء، غير أن هذا الأمر قد لا يبدو مسلما لأول وهلة. في **العبارة** للفارابي (Astai،227) يُردُّ على من ادعى أن الإنشاء عليه أن يصدق أو يكذب. فليس الحال كما قالوا ما دام الإنشاء على صيغته لغةً، وإن صُرِف إلى صيغة الخبر، جاز فيه آنئذ ما جاز للخبر وإلا فلا. (**العبارة**، عجم.140). فالجملة : يا زيد، اقترب! لا صدق ولا كذب فيها، لكنها عندما تؤول إلى « يجب أن تقترب يازيد » تصير إلى التصديق أو التكذيب. وبالجملة، نجد المعلم الثاني يدقق التعبير بإضافته لصفة : **الصدق بالعرضية** للإنشاء، **والصدق بالذاتية** للخبر فالإنشاء يصدق أو يكذب عرضا، أما الخبر فصادق أو كاذب بالذات. في « **المعيار** »، نجد الغزالي - على شاكلة ابن سينا - يشرح الفكرة الماضية. فعندما نقول لمن نطق بسؤال أو نداء إن جملته قد كذبت، فليس المراد بهذا أن السؤال والنداء قد كذبا، بل الخبر المطوي فيهما هو المقصود بالتكذيب (ص.109).

أن يطوي الإنشاء خبراً ما، فهذا أمر مسلم به عند جمهور المناطقة العرب، لكن المسلم به كذلك أنه أمر غير كاف لإضافة صفة الصدق أو الكذب إليه بصيغته اللغوية الإنشائية. فبالصياغة الطبيعية الأولى يبتعد الإنشاء عن دائرة التصديق لأنه، كما يرى عضد الدين الإيجي(ص.105)، بمثابة عبارة عن طلب موجه إلى المخاطب، ولغياب إثباته أو نفيه، يظل مجرد تصور حاصل أو مفهوم كماهو في ذهن السامع. فلكي يدخله الصدق أو الكذب لزم الخروج عن صياغته الطلبية إلى صياغة خبرية حتى يُثبت أو يُنفى (نفس الموضع). وهكذا لو قلتُ : «إضرب!» فأنا أطلب من مخاطبي النهوض إلى فعل الضرب. وقبل الفعل، ولإتمامه لزم تصور مضمون الجملة الآمرة ويكون هذا المضمون مجرد تصور بسيط لا تركيب فيه. أما علاقة إثبات الطلب فلم تحصل بعد. ولتحصيلها لابد من اللجوء إلى الصيغة : «أطلب منك أن تضرب». (**المصدر نفسه**، ص.134).

والحاصل من الفقرة الماضية، أن المناطقة العرب بدءاً بأبي نصر يقيمون الفصل بين القول الخبري وغيره من الأقوال معتمدين أولا الصياغة أو الشكل أو بنية التعبير. إذ قد يكون المضمون المطوي في صيغتين مختلفتين واحدا لكن إحداهما تدخل في الخبر والأخرى تخرج عنه.

أما الحاصل من جملة ما مضى فهو أن القول الخبري :

1 - قول تام

2 - قول يصدق أو يكذب بالذات لا بالعرض.

وأسجل هنا أنني لم أعْثُر في المؤلفات العربية للمنطق على تعريف يقول مثلا : «الخبر قول يدل على الصدق أو الكذب» أو مثلا : «أن الخبر يقول الصدق أو الكذب» est un discours qui signifie le vrai ou le faux .... qui dit le vrai ou **le faux** .... إن غياب مثل هذه التعريفات من الأدبيات العربية في مقابل حضورها بالأدبيات اللاتينية منذ بويس ذو قيمة تاريخية هامة. يؤكد ناشلمانس (ص.132) على أن التعريف البويسي القائل : «propositio est oratio ver- um falsumve significans» . كان له غاية التأثير في العصور الوسطى اللاتينية، وأن الموطن الأصلي له كان هو أرسطو في 16 أ 18 من **العبارة**. لكن بدل وقف استعمال العبارة «يدل على أمر صادق أو كاذب» للدلالة على ما لم يحصل بعد من معنى not-yet sens [بالعربية قال أرسطو : «فإن قولنا عنزايل قد يدل على معنى ما. لكن ليس بعد حقاً ولا كذباً ما لم يستثن معه بوجود أو غير وجود مطلقا أو في زمان »(16 أ، 18-19)]، نجد أمونيوس في شرحه على «**العبارة**» يُجري معناها لا ليشمل فقط 16 أ، 18، بل كذلك 16 ب 22 حيث

المقصود هو « اللفظ المركب ». وعلى نفس النهج نجد بويس يشرح المقطع 16 أ 10 قائلا : « إن العبارة التي تضع العقد (المعنى) الصادق أو الكاذب تدل هي بذاتها على أمر صادق أو كاذب ». ورغم أن كريتزمان يعترف بالأصل الأرسطي للتعريف البويسي (**العبارة**، 16 ب 33) فإنه مع ذلك يظن بأن لهذا التعريف علاقة وثيقة بالرواقية (هـ 6، ص. 771).

الملاحظ إذن أنه بدل القول بأن القول الخبري يدل على الصدق أو الكذب، قال المناطقة العرب أن القول الخبري قول صادق أو كاذب. وكلمة « القول » أو « النطق » تؤخذ عند القدماء كما يشهد بذلك الفارابي بثلاثة معاني :

1 ـ القوة التي يعقل بها الإنسان المعقولات وتُحازُ بها العلوم والصناعات وتُميّز بها الأفعال الجميلة من القبيحة،

2 ـ والمعقولات الحاصلة بالفهم في نفس الإنسان، وهي التي يسمونها بالنطق الداخل،

3 ـ وأخيراً العبارة باللسان عن ما في الضمائر ويسمونها بالنطق الخارجي (التوطئة، ص. 59).

وهكذا فعندما يُقال إن القول الخبري هو القول الصادق أو الكاذب بالذات لا بالعرض أو هو القول الذي يصح أن يقال لقائله صدقت فيه أو كذبت، فإن المحامل في هذه العبارات تعود على موضوعين ممكنين :

1 ـ المعقولات و 2 ـ الملفوظات. ومادامت الثانية دوال للأولى كما لو وضعت مكانها ونابت منابها لصعوبة إظهارها إظهارا، ومادام المعلم الأول يرمي في عبارته دراسة تركيب الأولى (المعقولات)، فإنه حسب الفارابي قام بإبدالها بما يدل عليها من ملفوظات. وعليه فإن المركب منها هنا يسد مسد المعقولات المركبة ولن يبق مَيْز بين قولنا بأننا نفحص هنا في اللفظ المركب أو القول بأننا نفحص في المعقولات المركبة المستفادة من تلك الملفوظات (**شرح العبارة**، ACAI, 101). بهذا الشرح ينجلي لنا الموقف التالي : إن المعقولات المركبة هي الموضوع الأول والأساسي لقيمتي الصدق والكذب وما حملهما على الملفوظات المركبة إلا من باب التابع اللازم، وذلك للحوقها وبعديتها لحوق البديل التابع اللازم.

ها نحن إذن أمام مستويين (الملفوظ والمعقول) وعلى كليهما يجوز حمل الصدق أوالكذب. ولئن اتفقت العرب مع أرسطو في تخصيص الحمل بالأولوية على المعقولات وبالتبعية على الملفوظات فما ذلك إلا نتيجة مشروعة لنظريتهم الأساسية في « دلالة الألفاظ » وكذا تصورهم العام لعلاقة اللغة بالفكر.

فـمن منظور فلسـفـة للدلالة ذات أصل أرسطي، يكون الإسناد الأولي للقـيم إلى الملفوظ من باب التُّرهات لأن الصدق في هذا المنظور «مطابقة ما في الأذهان لما في الأعيان adaequatirei et intellectu». فـالتطابق بين الأمـور «pragmata» ونوع مـا من أنواع مـا في الأذهان «pathémata» علة لصدق القول الخبري باعتباره نطقا خارجيا «phoné».

يدل الخـارج بالصـوت le son de voix أولا على الآثار التي بالنفس، وبتوسط هذه الأخيرة يدل على الأشياء التي تكون آثار النفس أمثلة لها similitude. فالمطابقة بين القول الخبري باعتباره خارجا بالصوت وبين الخارج من الأشياء باعتباره براغماتا تمر بالضرورة عبر المطابقة بين القول الخبري باعتباره «نطقا داخليا» أو «عقداً doxa» وبين الأشياء وأحوالها les états des choses (pragmata). إن نسبة المصوت إلى المعقول مختلفة عن نسبة المعقول إلى الموجود الخارج. إذ الأولى بالوضع والشرع والثانية بالطبيعة. ومنه جاز للمصوت الملفوظ أن يُسمى دالاً σu μβoλov بينما جاز للثاني أن يسمى مثالا σμoιωμαια (العبارة، 1، 16 أ، 6-7). [وهذه القسـمـة ربما هي ما أصبح عند اللاتينيين من تمييز بين Signum ad placitum و ad natura].

من وجهة النظر هذه، تُصبح دراسة دلالة القول الخبري راجعة لدراسة أنماط دلالة الأجزاء والحدود الداخلة في تركيبه وما دامت هذه الأخيرة عبارة عن ألفاظ مفردة، فإن سيمانتيكا القول المركب بما فيه الخبر، ستصبح راجعة في نهاية المطاف إلى سيمانتيكا اللفظ المفرد. فعند الفارابي نجد أن دراسة دلالة الألفاظ المفردة تأخذ موقعها مباشرة بعد تقديم تعريف القول الخبري. في الفقرة العاشرة من «**الألفاظ المستعملة في المنطق**» نقرأ تعريف القضية في النفس (القضية المعقولة)، بينما نشرع ابتداءا من الفقرة الحادية عشرة وإلى الفقرة السابعة عشرة في معالجة المعاني المفردة التي تدخل في تركيبها باعتبار أن هذه المعاني هي دلالات ما رُكب منه الخبر الخارج من ألفاظ مفردة. ونفس النهج نجده لديه في **كتاب العبارة**، فبعد إعطاء تعريف القول الجازم نجده ينصرف على الفور إلى أوجه دلالة الاسماء المفردة: «... وأما القول الجازم فإنه صادق أو كاذب ببنيته وبذاته لا بالعرض.

والأسماء منها مستعارة ومنها منقولة ومنها مشتركة ومنها مايقال بتواطؤ ومنها ما يُقال على الشيء بعموم وخصوص ومنها ماهي متباينة ومنها ماهي مترادفة ومنها ما هي مشتقة» (ص. 140-141).

هانحن الآن أمام عدة مستويات للنظر في أجزاء القول الخبري:

1 - **مستوى الخارج بالصوت** ونجد فيه الإمكانات التقسيمية التالية:

أ - إمكان القسمة إلى ماله في ذاته دلالة وما ليس له ذلك الأمر بتلك الصفة.

ب ـ في القسيم الأول من الإمكان الأول نجد المفرد إما اسما أو فعلا .

ج ـ وفي الأخيرين باعتبارهما « أسماء » نجد القسائم المذكورة في نص الفارابي الأخير.

2 ـ أما **مستوى القائم بالنفس** فيكون فيه إمكان التقسيم على الأنحاء التالية :

أ ـ إمكان التقسيم إلى المعنى الكلي والمعنى الجزئي،

ب ـ وبالوقوف عند القسيم الأول منهما، يمكن إيجاد عدة تقسيمات فرعية .

5 . 1 . مُستوى الملفوظات

تعطي نصوص المعلم الأول في موضعين (1، 16 أ، 3-1) من « **العبارة** » والفصل 20 من « **الشعر** » تقسيمين متمايزين للفظ المفرد . ففي الموضع الأول، انحصرت القسمة في قسمين الإسم والفعل (الكلمة)، أما في الثاني فقد فاقت ذلك العدد بكثير . لَمَّا انتقد الشيخ الرئيس القسمة الأولى بقوله « ومن القبيح بالمعلم الأول..إلخ »[1] ربّما كان ذلك بفعل النحو أو فعل نحاة العربية فيه . فارسطو كما يرى بويس ومن بعده توما الأكويني بتأكيد من هاريس، يقسم فقط في المكان المذكور كل ما يليق به أن يُسمىinterpretatione . يقول توما :« كل لفظ دال بذاته ولوحده على أمر مركب أو مفرد يُسمى عبارة interpretatione . وعليه فالرباطات وحروف الجر وغيرها من الأقسام المشابهة لها من الألفاظ لا تُسمى عبارة وذلك لأنها لا تدل بذاتها وباستقلال قط » (**العبارة**، 36(10)) . ويعلق النحويّ هاريس قائلاً : « لا يعود الأمر إلى جهل العلماء الفلاسفة [افلاطون وارسطو] بالأقسام الأخرى؛ بل ما داموا لا يتحدثون عنها [أقسام الألفاظ] إلا في نسبتها إلى المنطق أو الجدل، فإنهم اعتبروا القول مؤلف أساسا من هذين النوعين من الكلمات [الإسم والفعل]، إذ هما الوحيدان القادران على تكوين الجملة الخبرية ولا يمكن لأي نوع آخر غيرهما تحقيق هذا الأمر بدونهما » .(ص . 32-33) .

من هذا المنظور أصبح الإسم والفعل داخلين في نفس القسمة باعتبارهما عبارة فما المعبّر بهما عنه؟ لقد رأينا من قبل أنه هو المدلول الذي سماه العرب « معنى » . فقال الفارابي « وكما أن القول المؤتلف يتألف من جزئين، كذلك المقترن في النفس يأتلف من معنيين، أحد المعنيين هو الذي دل عليه الجزء الذي هو الموصوف والمعنى الآخر هو الذي دلّ عليه جزء القول الذي هو الصفة . مثال ذلك قولنا الشمس طالعة، فإن المفهوم

(1) **العبارة، الشفاء**، ص . 29، س . 15 .

من الطالع اقترن في النفس إلى المعنى المفهوم من الشمس فحصل اقتران من معنيين هما أجزاء المقترن، أحدهما معنى الجزء الذي هو الصفة والآخر معنى الجزء الذي هو الموصوف. فالمعنى المفهوم من الموصوف يُسمى أيضا المعنى الموصوف، والمفهوم من الصفة يُسمى المعنى الذي هو صفة» (**الألفاظ**، 57-58). وترتبط «العبارة» بـ «المعنى» بأنحاء متكثرة من الارتباط. إما كثرة بفعل الزمن أو بفعل المذهب.

فالسابق زماناً مع أرسطو يدور على ثلاثية أنحاء الارتباط: (**الفصل الأول، المقولات**) التواطؤ (synonymes)، والاشتراك (homonymes)، والاشتقاق (paronymes) ومن اللواحق نجد مثلا: خماسية الأنحاء مع سامبلسيوس-hétéronymes-homonymes polyonymes (paronymes و synonymes) ونفس العدد فيها أيضا مع الفارابي «مستعارة، متواطئة، متباينة ومترادفة فمشتقة. [تقسم أولاها إلى منقولة ومشتركة، وثانيتها إلى ما يقال على الشيء بعموم أو خصوص]. وتصبح رباعية مع الغزالي في «**المعيار**»: المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتباينة، مع إضافة قسمين: المشككة والمتشابهة في آخر نفس الفصل. أما الساوي في **البصائر**، فيقترح قسمة مبنية على المبدإ التالي: الوحدة والتعدد في أطراف الارتباط: الإسم والمُسمّى (ص.33) عن هذا المبدإ يكون لنا إما وحدة الإسم أمام تعدد المُسمَّى أو العكس، وإما فيهما كثرة من الطرفين معا، يصير بنا الأول إلى المتواطئة وإلى ما ينقسم إلى ثلاثة: المشككة والمتشابهة (**الفرس** الطبيعي والفرس المصور؛ كلاهما يقال له **فرس**) والمشتركة (العين)؛ ويصير بنا الثاني إلى الذي تتوارد فيه الأسماء على المسمى الواحد (الخمر والعقار)، أما الثالث فصائر بنا إلى المتباين، ومن الغريب أن يدخل صاحب البصائر المشتقة في هذا الأخير؟ (ص.36).

وأختم خيط اللاحقية بما يورده كاتب «**الشمسية**» من اعتماد وحدة المعنى أو تعدده، إذ تعطي عنده الوحدة اسم العلم والمتواطئ والمشكك ويُعطي التعدد الاسم المشترك والاسم المنقول.

لهذه التقسيمات وظائف شتى، لكن أهم ما يعنيني منها الآن هو الأثر المتروك على القول المركب من قسائمها. يبدو لي - والله أعلم - أن الجنس المعرفي للقول الجازم مطبوع بنوعية الألفاظ الداخلة في تركيبه.

يُقصر المناطقة أمر استعمال المستعارة مثلا على الخطابة والشعر مع الإلحاح على ضرورة استبعادها من العلم والجدل (**كتاب العبارة**، ص.145). ويجيزون للمنقول أن يدخل في العلوم وغيرها من الصنائع بين المتخصصين (الفارابي، **العبارة** (ACAI) ص.232). أما المشتركة فلا مدخل لها في الأقوال العلمية ما لم يتم ذكر كل معانيها

واحدا واحداً وتقييد الاستعمال بواحد منها في نفس الخبر أو الاستدلال. وبالجملة، يُوجبون كون اللفظ الداخل في القول الجازم العلمي لفظا متواطئا دفعا ورفعا لحيل المسفسطين.

5 .2 . مستوى المعقولات (أو المعاني)

منذ أرسطو قسِّمت المعاني قسمة أولى إلى ما يحمل على كثير وما ليس ذلك من شانه، فكان الأول كليا والثاني جزئيا. وخصص للأول صفة المحمولية بالذاتية وخصص للثاني صفة الموضوعية بالذات. واستُبعِد الثاني من البرهان القياسي لأنه لا علم إلا بالكليات. فدار البحث المنطقي على الأول وعلاقاته وأقسامه ليُقسَّم في شبكة الميتاكسي (Metaxy) إلى خمسة بعنوان الكليات الخمس عند العرب أو prédicables عند حفدة اللاتين. وإن انا اعتبرت هذه القسمة من باب المفهومية لجاز لي إدخال القسمة الأخرى للكلي الشائعة عند العرب منذ الفارابي، في باب الماصدقية. في هذه القسمة الأخيرة يتم التعامل مع الكلي من خلل علاقته بمفرداته الذهنية أو الخارجية و «الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ، كشريك الباري عز اسمه، وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالعنقاء، وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالباري عز اسمه، أو مع إمكانه كالشمس، وقد يكون الموجود منه كثيرا، إما متناهيا كالكواكب السبعة السيارة، أو غير متناه كالنفوس الناطقة عندهم». (ص.61، **الشمسية**، في الرازي).

انحصرت العلاقات الماصدقية بين هذه الكليات في أربع أطلق عليها اسم النّسب الأربع : وهي :

- التساوي،
- العموم والخصوص المطلق،
- العموم والخصوص من وجه،
- التباين.

وقد شرط بعضهم استبعاد «الكليات الفرضية» من مثل «الأمور الشاملة»؛ لأن «اعتبارها يوجب اختلالاً في حصر النسب» ويحتاج إصلاحها لـ «تكلفات بعيدة» (ص.ص.120-126، الرازي).

ونأتي الآن لمطالعة نص الفارابي التالي :

«والكلي إذا حمل على كلي آخر فإنه يحمل بإحدى جهتين، إما حملا مطلقا وإما

حملا غير مطلق. والحمل المطلق هو الذي إذا قرن بموضوعه قولنا« كل » صدق الحمل، مثل قولنا كل إنسان حيوان والحمل غير المطلق هو الذي إذا قرن بموضوعه قولنا « كل » كذب الحمل مثل قولنا كل حيوان إنسان، فإذا قرن بالموضوع حرف « ما » صدق، وهو قولنا حيوان ما إنسان» (**الألفاظ...**، 16، ص.62).

فعنه يخرج لنا أن الصدق والكذب في القضية مضبوطان بالعاملين التاليين :

1 ـ العلاقات الماصدقية بين المعاني الكلية الداخلة في تركيبها و 2 ـ بروز سور الكم في جانب الموضوع.

1 ـ فلو عينا لمعنى الموضوع الرمز ع ولمعنى المحمول الرمز ل، تصبح العلاقات المذكورة سالفا حسب فقرات **الألفاظ المستعملة في المنطق** (16 إلى 17) على النحو التالي :

1. ع > ل، مثالها : ع = حيوان، ل = انسان.
2. ع < ل، مثالها : ع = إنسان، ل = حيوان.
3. ع > ا < ل، مثالها : ع = انسان، ل = أبيض.
4. ع = ل، مثالها : ع = انسان، ل = ضاحك.
5. ع ≠ ل، مثالها : ع = انسان، ل = حمار.(*)

2 ـ أما الكلمات : «كل»، «ما»، «بعض»، فهي داخلة حسب الفارابي في باب «الأدوات» التي أطلق عليها اللاتين فيما بعد اسم syncategoreumatae. فكلمة «كل» تقوم بحصر مجموع ما صدق الموضوع تحت المحمول، بينما تحصر «ما وبعض» جزءا من ما صدق الموضوع تحت المحمول.

وهكذا، ففي قول خبري (ب) مكون من «ع» كموضوع و «ل» كمحمول؛ يمكن اعتماد العاملين الماضيين (النسب والأدوات) لضبط شروط صدقه كالتالي :

1. إن كان ع > ل وكان ل((س) ع(س))، كانت ب كاذبة.
2. إن كان ع > ل وكان ل (V س ع (س))، كانت ب صادقة.
3. إن كان ع < ل وكان ل ((س) ع (س))، كانت ب صادقة.
4. إن كان ع > أو < ل وكان ل ((س) ع (س))، كانت ب كاذبة.
5. إن كان ع > أو < ل وكان ل ((V س ع (س))، كانت ب صادقة.
6. إن كان ع > أو < ل وكان ع ((س) ل (س))، كانت ب كاذبة.
7. إن كان ع > أو < ل وكان ع ((V س ل (س))، كانت ب صادقة.
8. إن كان ع = ل وكان ل ((س) ع (س))، كانت ب صادقة.

(*) تُؤخذ العلامات : >، < ، = ، ≠، بمعانيها المتداولة في الجبر الابتدائي.

9. إن كان ع = ل وكان ع ((س) ل (س))، كانت ب صادقة.
10. إن كان ع ≠ ل وكان ل((∨س ع(س))، كانت ب كاذبة.
11. إن كان ع ≠ ل وكان ع ((∨س ل (س))، كانت ب كاذبة.(*)

6. الختم

في المنطق العربي إذن، يُبنى تأويل القول الخبري على العلاقات القائمة بين المعاني التي تدل عليها ألفاظه العبارية. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذه الخاتمة هو: تُرى ماهي طبيعة تلك العلاقات، وماهي آثارها على تأويل الأنواع الأخرى من الأقوال الخبرية الأكثر تركيبا ؟

المصادر

1. باللغة العربية :

ابن سينا؛ **الإشارات والتنبيهات**، **العبارة الشفاء**، تحقيق م. خضيري، القاهرة، 1970 [**عبارة**]، ا مجلدا، المنطق، نشرة سليمان دنيا، القاهرة، 1947 [**إشارات**].

الأرموي، سراج الدين، **مطالع الأنوار**، على هامش : التحتاني، قطب الدين الرازي، **لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار**، القاهرة، 1303 هـ.

الحفني، يوسف، **حاشية على شرح إيساغوجي**، نشرة الحلبي، القاهرة، (د.ت).

الخبيصي، عبد الله، **شرح الخبيصي على تهذيب المنطق والكلام للسعد التفتزاني**، نشرة محمد علي صبيح، القاهرة، 1966.

القزويني، نجم الدين، **الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية**، نشره محمد توفيق، القاهرة، 1950.

الرازي، خضر بن محمد، **شرح الغرة في المنطق**، تحقيق، ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، 1983.

الساوي، عمر بن سهلان، **البصائر النصيرية في المنطق**، نشره محمد عبده، القاهرة، 1316 هـ.

أرسطو، **العبارة**، نشر عبد الرحمان بدوي، ضمن : **منطق أرسطو**، الجزء 1.

الفارابي، أبو نصر، **كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق**، تحقيق وتقديم محسن

(*) لم نضع شروط صدق ب التي ينتصب التباين بين عنوانَيْ الموضوع والمحمول فيها، وذلك لا تضاح كذبها في حالة الإيجاب أكان سورها كليًا أو بعضيا.

مهدي، بيروت، 1968. وأقسام منه منقولة إلى الفرنسية عند : جمال الدين العمراني : **المنطق الأرسطي والنحو العربي**، ڤـــران، باريس، 1983 (ص ص. 198-220). **[الألفاظ]**.

المنطق عند الفارابي، نشر رفيق العجم، بيروت، 1985-1987. ويتضمن أربعة أجزاء استعمل منها هنا :

- المدخل،
- العبارة،
- الفصول الخمسة،

ابن باجة، **تعليقات في كتاب باري إرمنياس لأبي نصر الفارابي**، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة، 1976.

الغزالي، أبو حامد، **معيار العلم**، سليمان دنيا القاهرة، 1961 [**المعيار**].

II - باللغات الأجنبية

Harris. J. **Hermès ou recherches philosophiques sur la grammaire universelle**, trad. André Joly. Genève-Paris, 1972.

INATI. Sh. «Ibn Sina on Single Expressions», dans **Islamic Theology and Philosophy, Studies in Honour of George F. Hourani**, Michael.E.Marmura (éd). New York, 1984, pp. 148-159".

Kretzmann. N «Aristotle on Spoken Sound Significant by Convention». in **Ancient Logic and its Modern Interpretation**, Dordrecht, Boston. 1974.

De Rijk. I.M. «Logic and Pragma in Plato and Aristotle dans : de Rijk, I. M et Braakhvis. **Logos and Pragma, Essays on the Philosophy of Language in Honour of Professor** Gabriel Nuchelmans, Nijmegen Ingenium Publishers, 1987. pp. 27-61».

Moursli. M. La notion de proposition chez **les logiciens arabes au Moyen-Age, Thèse** du (Ph. D), Univ; Laval, Québec, 1993 (n° 12017).

Prior. A.N, **The Doctrine of propositions and Terms**, Amherst, 1976.

Simblicius de Cilicie **Simlicius commentaire sur les catégories**, traduction commentée sous la direction de Lisetravt Hadot, fascicule III. E.J. Brill. Leiden, 1990.

الفصل الثالث

مَفهُوم «الكَلِمة» أو «الفِعْل» عند الشُرّاح المناطِقَة العَرب

إن منطلق التحليل المنطقي للفعل (الكلمة) عند الشراح المناطقة المسلمين هو التعريف الأرسطي لهذا الجزء من الكلام. ويمكن تجزيء عناصر هذا التعريف على النحو التالي :

الفعل

1. لفظ،

2. دال بالتواطؤ،

3. يدل مع ما يدل عليه على زمان،

4. ليس واحد من أجزائه يدل على انفراده،

5. وهو دليل ما يقال على غيره،

لن أتوقف عند العنصرين الأول والثاني لكونهما ثوابت في التعريف لا تخص فقط الكلمة بل تدخل أيضا في تعريف الاسم. إذ أن أرسطو لم يدرجهما في التعريف الخاص بالفعل مكتفيا بالإحالة عليهما.

قد نتساءل بادىء ذي بدء عن الدواعي التي جعلت المعلم الأول يكرر العنصر الرابع رغم أن وضعه لا يختلف عن العنصرين الأول والثاني؟ أحد الأجوبة الممكنة لهذا التساؤل ربما تكمن في رغبة أرسطو الإلحاح على الطبيعة البسيطة للفعل باعتباره جزءا من الكلام ذا كيان مستقل. وهكذا نلاحظ أولا : رغم كون الفعل يضيف إلى دلالته دلالة على الزمان،

فهذا لا يعني أنه مركب من أكثر من جزء، أحدهما للدلالة على شيء والثاني للدلالة على الزمان بالقطع لا، فالفعل لفظ مفرد يدل على شيء لكنه يدل مع ما يدل عليه على الزمان إذ أنه في استبعاد هذه الدلالة المضافة استبعاد لأحد مميزاته الخاصة باعتباره فعلا فبمادته يدل وبصورته تنضاف المعية المفيدة للزمان؛ وثانيا أنه رغم كون الفعل دليل ما يقال على غيره، فهذا لا يجعل منه لفظا مركبا من جزئين أحدهما للدلالة على شيء وثانيهما للدلالة على المحمولية.

غير أنني عندما أقول badizei (يمشي) أو أقول bebàdikè (مشى) - ألفاظ يعتبرها أرسطو أفعالا - ، فأنا استخدم صيغا مركبة قد تقود إلى اعتبارها أقوالا وليس فقط أفعالا. فأجزاء il a marché ألفاظ ثلاث لكل واحد منها دلالة ما تساهم في دلالة الكل، il للغائب و a مضموم لـ marché لإفادة زمان إنجاز il لفعل المشي. اعتراض وجيه ولا شك غير أنه من السهل رفعه، إذ لو فرضنا أن في تلك الألفاظ تركيبا، فليس هو التركيب المقصود في **كتاب العبارة** وبالتالي فليست بالقطع قولا جازما لبعدها عن دائرة الصدق والكذب. وإن شئت فقل بلغة حديثة إنها مجرد دالة قضية، وماهذه الأخيرة إلا محمول، والفعل في التعريف الأرسطي بناء على العنصر الخامس هو المحمول على الإطلاق. (تجنبتُ هنا ردود ابن سينا المطولة لحل هذا الإشكال).

إذن لقد كرر أرسطو ذكر العنصر الرابع دفعا لما قد يتبادر إلى الأذهان بعد إدخاله للعنصرين الثالث والخامس.

بقي لي الآن الالتفات إلى العنصر الثالث، فحسب أرسطو ليكون اللفظ فعلا وجب توفر الدلالة الزمنية المصاحبة Consignification، إذ بهذا يتم فصله عن الاسم. ودليل ذلك أن أرسطو لما عاد في **كتاب الشعر** (20, 1457 a 17-14) إلى تعريفه، لم يأخذ من كل تلك العناصر المذكورة أعلاه، بما فيها العنصر الخامس، إلا الدلالة الزمنية. ورغم اختلاف أهداف **كتاب الشعر** عن أهداف **كتاب العبارة** فإن الثابت في ذاتية الشيء المعرف ظل واحدا. وفي أكثر من موضع يلح أرسطو، وبشكل صريح على هذه الدلالة باعتبارها صفة مميزة للفعل «الألفاظ يكون، سيكون، كان ويصير وأمثالها كلها أفعال طبقا للتعريف الذي وضعناه مادامت تدل مع ما تدل عليه على زمان». (19 b 13-14 **العبارة**).

ومعلوم أن الأزمان ثلاثة، حاضر وماضي ومستقبل، فإلى أي واحد منها يتجه أرسطو بتعريفه؟

في كتاب الشعر يبدو من أمره وكأنه لا يستبعد أي واحد منها إذ تدل أمثلته على الماضي كما على الحاضر، وتنطبق نفس الملاحظة على مقاطع من العبارة كذلك المذكور قبل قليل. غير أن المعلم الأول سبق واستبعد في المقطع 18-17 16 a، 3 الأزمنة المحيطة بالحاضر، فحالة الفعل le cas تختلف عن الفعل لأن هذا الأخير يضيف إلى دلالته دلالة على الزمان الحاضر. وربما تؤدي هذه الآراء المختلفة إلى نوع من الغموض الأمر الذي جعل الفارابي يتدخل موضحا هدف أرسطو هنا باعتباره تقسيما للفعل إلى نوعين نوع ينحصر في الدلالة على الحاضر وآخر في الدلالة على الزمنين الآخرين. وهذا التقسيم يفترض وجود مفهوم جنسي للفعل يجعل منه « ما يدل على زمان محدد من بين الأزمان الثلاثة ».

هناك إذن فرق بين الفعل وحالة الفعل، لكن هذا لا يمنع كلا منهما من أن يعرف باعتباره « دليل ما يقال على غيره » وبهذا يستطيع كل واحد منهما أن يقوم بوظيفة المحمول في القول الجازم. وهذا ما تقول به مقاطع كثيرة، في أحدها نجد : « الإيجاب أو السلب الحاصلين على أشياء حاضرة أو ماضية يكون بالضرورة صدقا أو كذبا. »(29-28 18a ,9). وأيضا كل قول جازم يحتاج ضرورة لفعل أو حالة فعل، فمعنى الإنسان، حيث لا نضم لها يكون ولا كان ولا سيكون أو شيء من هذا القبيل لا تشكل بعد قولا جازما « -10 17a ,5) (12، وأيضا بدون فعل لن يكون هناك إيجاب ولا سلب »(12 19b ,10).

وربما كان في اختيار ارسطو للفظة rhêma ما يبرره إتيمولوجيا، حيث نجد في الجدع rhé معاني قال to say وتكلم to speak [1]، ولعل في هذا دافع نقل المترجمين لها بلفظة « كلمة » ذات العلاقة بالفعل « تكلم ». ذلك أنه لنتكلم علينا أن ننتج جملا وليس مجرد النطق بالفاظ معزولة، وكلما قلنا شيئا فإننا نوجب شيئا أو ننفيه عن شيء آخر.

في هذا المستوى من التحليل يعتبر الفعل كعنصر داخل كل مركب، له خصوصيته المتميزة عن الإسم لكن لو أخذناه خارج التركيب فسيصبح مجرد إسم.(19 3,16b) يقول أرسطو : « أقول إن الكلم إذا قيلت على انفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدل على شيء وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه، وإذا سمعه منه السامع قنع به »

«En eux-mêmes et par eux-mêmes ce qu'on appelle les verbes sont donc en réalité des noms».

لكننا لا نلبث أن نجد نصا آخر يقول فيه : « مثلا أنه في l'home est juste الكلمة est (سواء سميناها اسما أو فعلا) تشكل العنصر الثالث في هذا الإيجاب »(22-20 ,19b). لا يمكنني قطعا تبرير النص الحالي بالذي سبقه (19 16b) لأنني أمام جملة وأمام تركيب

(1) De Rijk, Plato's Sophist. A Philosophical Commentary, 1986, cité par, Joke Spruyt, 1989, p. 130.

وبالتالي فـ esti فيها ليست بذاتها وفي ذاتها، لكي تكون كذلك عليّ أن أقول être، فـ est خارج التركيب ليست إلا être (De Rijk, n. 14 p131) [2] وضمن لغة طبيعية معطاة ولتكن الفرنسية مثلا، لا يمكن مثلا للكلمات : marche أو se porte bien أو couperont أن تقـوم بوظيفة الموضوع لأنها مصرفة سلفا، وبالتالي فهي تحمل العلامات الإعرابية الدالة على الشخص والجهة والعدد والزمن ومن ثمة لتحليلها وجب النظر إليها داخل سياق جملي con-texte phrastique مشخص. أما لو أردنا اعتبارها في ذاتها لتكون اسما فيلزم ضرورة إخراجها إلى l'infinitif، وما مس هذه الكلمات الثلاثة يمس mutatis mutandis « est ».

إن قراءة النص 16b, 22-23 « فإنه ولا لو قلنا « كان » أو « يكون » دللنا على المعنى »[3] قد تؤدي إلى بعض التعقيد، ذلك أن الاسم بالحد « لفظ دال بالتواطؤ »، وما دامت« être » لا تمثل أية دلالة على شيء، فسيبدو وكأنها مطرودة من تعريف الاسم الوارد في 16a 19-22. غير أن المعلم الأول لا يثبت أن être ليست دالة، إذ كل ما قال في هذا المقطع هو أنها لا تدل على pragmatos. من هنا أحد المسالك الممكنة لرفع هذا التعقيد، ذلك أنه يمكن اعتبار تعريف الاسم المشار إليه بمثابة تعريف عام لـ onoma بحيث يجوز القول إن من الأسماء ما يدل على pragmata أو tinos ومنها ما يدل دون أن يحيل على أشياء واقعة تحت هذه أو تلك من المقولات العشر. فالأسماء القادرة على القيام بوظيفة الموضوع أو المحمول تدخل في المجموعة الأولى التي نصطلح على تسميتها بالأسماء المقولية catégorématiques مادام أرسطو قد سبق ونبهنا إلى أن الألفاظ التي تقال بدون تركيب تدل على المقولات العشر (Catég 4. 1b 25-26 و Métaph F, 4, 1006 b 17-11).

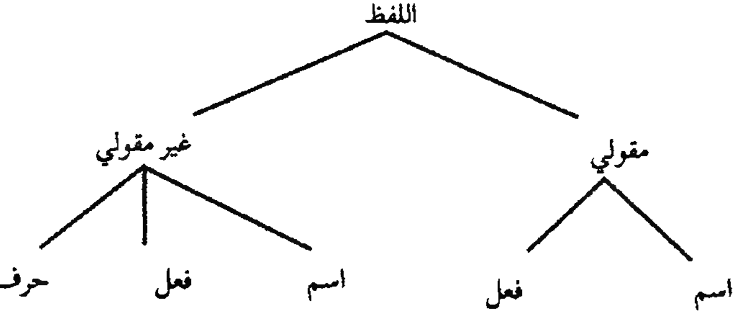
أما أسماء المجموعة الأخرى ولكونها لا تتوفر على دلالة مربوطة على مقولة معينة، فيمكنها أن توظف ضمن حقل دلالي أوسع راحلة هكذا عبر الأجناس العشر العليا « وما دام الواحـد والموجـود l'Etre، كما يقول أرسطو، يؤخذان بمعاني متعددة، فيلزم ضرورة أن المشتق منها يقال بنفس تلك المعاني بحيث أن le même و l'autre و le contraire يجب أن تتنوع بتنوع المقـولات » (Métaph, Λ 10, 1018a 35-38) لنصطلح إذن على تسميتها بالعابرة للمقولات trans-catégorématiques، وهذا الاسم ليس غريبا على أرسطو إذ سبق واستخدم فعله proskategorethe في 19b 19.

(2) De Rijk, L. M, « Logos and Pragma in Plato and Aristotle», dans de Rijk, L. M et Braakhvis, **Logos and Pragma, Essays on the Philosophy of language in Honour of Professor Gabriel Nuchelmans**, 1987. p. 131.

(3) «For neither are. 'to be' and', 'not to be' and the participle 'being' significant of any fact, unless something is added; for they do not themselves indicate anything...», Trad Edghill.

وبمثل ما يوجد نوعان من الأسماء (المقولية والعابرة للمقولات) يوجد أيضا نوعان من الافعال : أفعال تخبر بنفسها لانها كما يرى ابن رشد «عندما تقال خارج التركيب يكون لها معنى متميزا يفهم منها بذاتها تماما كما يفهم المرء المعنى من اسم قيل من غير تركيب» (AMCACI p. 130-131)؛ وأفعال كما يضيف الشارح لا تزودنا بفهم حول معنى محدد بذاته شانها شان الحروف، وذلك من قبل أنها تدل فقط على نحو ارتباط المحمول بالموضوع، وبالتالي لا يمكن فهم المركب بدون فهم معانيه المركبة له. ويخلص الشارح إلى أن هناك نوعان من الافعال، أفعال مفهومة معانيها عن ذاتها by itself وأفعال غير مفهومة معانيها من ذاتها وهي أفعال الربط linking verbs التي يطلق عليها اسم الأفعال الوجودية، شأنه في ذلك شان المترجمين.

وعليه يجوز لنا تسمية المجموعة الأولى بمجموعة الأفعال المحمولية prédicatifs وتخصيص المجموعة الثانية باسم transprédicatifs. وبالجملة ليس من الصعب تعميم هذه القسمة لتشمل عموم ألفاظ اللغة، بحيث يمكن القول إن الألفاظ منها المقولية ومنها غير المقولية.



فـ esti موضوع فحصنا إذن سواء أكانت داخل التركيب أو خارجه، سواء أكانت مصرفة ذات هيئة فعلية، او خارج التصريف ذات هيئة اسمية فهي في جميع الأحوال لفظ transprédicatif (أكان اسما أو فعلا) وهذا بالضبط ربما ما كان يقصده أرسطو.

لنقارن ما قدمناه كجواب على المسألة المتعلقة بـ 22-20 10. 19b بما يقوله الفارابي حول نفس المقطع، لأول وهلة يبدو وكأنه يساند التأويل الذي قدمناه مادام أنه يؤكد بان est (أو être أو étant) باعتبارها رابطة يمكنها أن تكون دون مشاحة في اللفظ اسما أو كلمة، وأن اللفظة «كلمة» يمكنها أن تفهم بمعنى أعم من ذاك المسرود في 11-3,16b 6 أي أشمل من لفظة فعل. لكن بيننا وبين الفارابي فرقا أعمق من هذا التوافق الظاهري، فرق يمس المسلك الذي قاده إلى نتائجه.

فـي عبـارته ACAI p.37-38 يتسـاءل الفارابي حول تصريح أرسطو في المقطع 16b 23 المتعلق بـ to on، فإذا جاز لهذه اللفظة أن تقوم بوظيفة الرابطة في القول الجازم بحيث يمكن أن نركب جملة مثل « زيد موجود عادلا »، فإن تكوين قضايا بدون فعل يصبح أمرا حاصلا متحققا، وإذا كان الحال هو هذا الحال كيف يمكننا فهم ما يقول أرسطو بضدده صراحة في 10 5, 17a وفي 12-10 10, 19b ؟ (ضرورة توفر فعل في كل قول جازم) لكي يحافظ الفارابي على نوع من الاتساق في فهمه للنصوص الأرسطية المتعلقة بـ rhéma وتجنب كل تعارض ممكن فيها يلجأ صاحبنا إلى إغناء المحتوى الدلالي لها بتنويع إحالاتها . إنها في نظره تحيل أولا على أي لفظ دال وهذا أمر معلوم في لغات كل أمة، وتحيل ثانيا على اللفظ الدال على الوجود وهو الذي يوظف كعنصر ثالث في القول الجازم رابطا المحمول بالموضوع؛ أما إحالتها الثالثة فهي تلك التي ذكرت في التعريف الذي جاء بعد تعريف الاسم (ACAI, p.39) . وهكذا عندما يستعمل أرسطو لفظة rhéma في سياقات متعددة وجب في نظر الفارابي إختيار أحد المعاني الثلاثة المشار إليها للتمكن من ضبط المعنى المقصود منها في ذلك السياق . لما قال أرسطو أن لا إيجاب (أو سلب) بدون rhéma، فهو يعني لاقول جازم بدون لفظ دال على فكرة الوجود الرابط للمحمول . ففي « زيد يوجد عادلا » وفي « زيد موجود عادلا » تكون الرابطة « كلمة » rhéma في الجملتين معا، لكنها ليست في الحالتين هي بالذات الكلمة rhéma المعرفة في 11-6 16b، إذ ينطبق هذا على الجملة الأولى وليس على الجملة الثانية . تكون rhéma موافقة للتعريف المشار إليه إذا كان الحمل زمانيا حسب واحد من الأزمان الثلاثة، وتكون اسما إذا كان الحمل لا زمنيا completely timelessly . فقولنا « زيد موجود عادلاً » معناه أن المحمول مربوط بالموضوع ربطا بعيدا عن كل دلالة زمنية . إذ اللفظة « موجود » بصفتها الاسمية رغم قيامها بوظيفة الربط لا يمكنها بالحد أن تدل مع ما تدل عليه على زمان .

لقد رأى السيد Zimmermann في هذا المسلك الاستدلالي للفارابي تعبيراً عن رؤية صورية خالصة للنظرية المنطقية . إذ في إسناده لـ rhéma (الكلمة) الوظيفة المنطقية للرابطة اللازمنية إبراز للفرق الموجود بين الكلمة النحوية ذات الدلالة الزمانية والكلمة المنطقية ذات الدلالة الربطية، يقول باحثنا المعاصر : « ومع انه (يقصد الفارابي) يقتبس بكل حرية من ألفاظ وتمييزات سابقيه، فإن الحل الذي يقدمه هو الأكثر جذرية من أي حل وجد في الشروح الإغريقية . وذلك لأنه استأصل المفهوم النحوي للفعل واستبعده عن النظرية المنطقية للحمل » . (p. lix) .

لنترك جانبا ما في هذا الرأي من إمكانية إغراء لباحث عربي يجد شهادة صريحة من باحث غربي حول «جدة أو إبداع» حصل في تاريخ العلم على يد أحد أجداده الحضاريين، وأكتفي الآن بفحص الأسباب الملموسة التي دفعت الفارابي إلى اتخاذ موقفه من مشكل الكلمة كرابطة.

لقد سبق للسيد Zimmermann أن لاحظ أنه يبدو من أمر الفارابي وكأنه يجهل أن أرسطو لا يكتب باللغة العربية.

.Seems to ignore the fact that Aristotle did not write in arabic (n.3, p. 26)

ومن جهتنا لا بأس من أن نعلق بأنه لا ينبغي أن نجهل أن الفارابي لم يسبق أن كتب أو شرح نصا إغريقيا. فارسطو الذي يقرأه الفارابي كان منقولا سلفا إلى بنيات نحو اللسان العربي. إنها النصوص المعرَّبة لأرسطو هي التي يجب مساءلتها للاقتراب من فهم الفارابي للموضوع المطروح أمامنا. وبالفعل فالمقطع 22-20 19b تم صوغه بالعربية على هذا الشكل: «ومثال ذلك قولنا يوجد إنسان عدلا فقولنا يوجد شيء ثالث مقرون بما في هذا الإيجاب إما اسم وإما كلمة». وتحتمل هذه الجملة قراءتين اثنتين:

أ ـ «مثلا عندما نقول «يوجد إنسان عدلا»، فهناك شيء ثالث مضاف إلى ما في هذا الإيجاب، يكون إما اسما أو فعلا»، وهذه القراءة تحاول شرح جملة 20-19 19b التي تم نقلها إلى العربية على هذا النحو: «فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثا محمولا على ما يحمل» والأرجح أن هذه هي القراءة التي يتبناها الفارابي ودليل ذلك أنه يقول شارحا هذا المقطع: «يقول أرسطو «إما اسم وإما كلمة» من قبل أن اللفظ الدال على الوجود يكون أحيانا فعلا يدل على واحد من الأزمان الثلاثة وأحيانا اسما، كما سبق أن قلنا أكثر من مرة» (ACAI, p. 101).

بالنسبة للفارابي لم يكن لتكرار ارسطو مرتين للفظة «esti» أية أهمية، إذ ما يهمه هو «الكلمة الدالة على الوجود» الظاهرة في 19 19b المعرَّب: «يجب أن نفهم، يقول الفارابي، السطر: إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود كإشارة إلى الكلمة بالمعنى الواسع الذي أشرنا له أكثر من مرة باعتباره مختلفا عن معنى الكلمة الدالة على زمان ما» (Ibidem).

لقد تحول إذن كل من «to esti» و«to on» في هذه القراءة إلى «الكلمة الدالة على الوجود» باعتبارها شيئا ثالثا في القضية.

ب ـ أما القراءة الثانية الممكنة لذلك المقطع المعرَّب فتكون: مثلا عندما نقول «يوجد إنسان عدلا»، فهنا نقول إن «يوجد» شيء ثالث مضاف إلى ما في هذا الإيجاب، تكون إما اسما وإما كلمة». وهذه القراءة لا تحيل مباشرة على السطر 19 19b، لكنها تضع

« يوجد » ضمن مثال محدد تكون فيه اللفظة مصرفة نحويا، تماما كما أن 19b 19 لا تؤول نفس اللفظة باعتبارها « الكلمة الدالة على الوجود » بل باعتبارها بكل بساطة في صيغة esti لم لا والسطر 19b 19 يبدأ هكذا (When the verb 'is').

إن التمييز بين القراءتين قائم في أساسه على اللغات المختلفة المستخدمة لفهم وتأويل أرسطو. تستلهم القراءة الثانية في فهمها بعض الترجمات الهندوأوربية للنص الأرسطي -Tri cot و Edghill) أما القراءة الأولى التي اعتمدها الفارابي فقائمة على نص واحد تم صوغه سلفا في القوالب النحوية والدلالية لعربية المترجمين. ومن هنا نفهم السبب الذي جعل الفارابي لا يتردد في إسناد وظيفة estin إلى on معتبرا هذه الأخيرة رابطة لا زمنية (ACAI.p.38 et p.99). والحال أن اللسان اليوناني لا يتوفر على estin تكون قادرة على أداء وظيفة الرابطة اللازمنية، وليس من الصواب إقامة تكافؤ نحوي بين on و estin في ذلك اللسان (Zimmermann. n. 6 p. 38). في مقابل هذا يمكن للفعل « يوجد » الذي استخدم لترجمة esti في الأورغانون المعرَّب أن يكافئ تركيبيا الاسم « موجود » الذي استخدم بدوره لترجمة to on في نفس الترجمة.

وعليه عندما يقال لنا أن « الكلمة الدالة على الوجود » يمكنها أن تكون اسما أو فعلا : (اسما إذا كان الحمل لا زمنيا وفعلا إذا كان زمنيا) فهذا القول صادق حسب نصوص أرسطو المعرَّبة لكنه بعيد عن النص اليوناني.

وهكذا ومن وجهة نظر منطقية عند الفارابي، لم يعد الفرق بين الاسم والفعل في الكلمة الوجودية قائما على عنصر الزمن، يقول :

« نستطيع أن نستنتج أنه ليس من المهم أن نميز في الكلمة الوجودية ما إذا كانت فعلا أو اسما (...) لأنه إذا كنا نشترط دلالتها على الزمن كما يعتقد كثير من الشراح فكيف أمكن وجود قضايا حول أمور ضرورية تتجاوز الزمن »(ACAI, 48).

استطاع الفارابي إذن أنْ يدخل تاريخ المنطق التقليدي من بابه الواسع باعتباره أول شارح منطقي يبرز دور الرابطة ليستقر تحليل القضية إلى أكثر من عنصرين في الأدبيات المنطقية ولقرون عديدة. لقد تحقق له هذا نتيجة عصيان المترجمين لصفاء اللغة العربية وخروجهم على سليقة الناطق العربي (التي طالما تغنى بها البعض طامعا في وضعها أساس إبداع فلسفة عربية أصيلة) تقربا من معاني نصوص لغة أخرى.

في تكسير المترجمين لقوالب العربية، محاولة منهم محاكاة قوالب اليونانية، استطاع الفارابي أن يرى فيما يشمئز منه « الناطق العربي الوهمي » وفيما لا يوجد حتى عند الناطق اليوناني ما لم يره من سبقه من الشراح اليونان ويضع بذلك لبنة هامة في طريق صورية علم المنطق.

لا ينبغي لهذا الكلام أن يدفعنا إلى استنتاج كون الفارابي يهجر بصورة نهائية عنصر الزمانية في تحديده للكلمة باعتبارها جزءاً من القول. فعنده تشير اللفظة « كلمة » إلى عدد من المعاني يقوم بتوظيفها حسب السياقات بناء على ترتيب نقترحه على النحو التالي خاتمين به الفصل الحالي :

كلمة $_0$: في معنى عام كل لفظ دال

كلمة $_1$: في معنى نوعي باعتبارها جزءاً من القول مختلفة عن الاسم بدلالتها المضيفة للزمان، وعن الحرف بدلالتها المستقلة.

كلمة $_2$: في معنى أكثر خصوصية باعتبارها جزءاً من جملة سليمة التركيب نحويا، إذ تلعب بهذا المعنى الدور الحاسم في تركيب الجملة الإخبارية وهي هنا : الكلمة الوجودية (ACAI, p.48).

كلمة $_2^1$: في معنى وجودي دقيق (ربطي)، تصبح الدلالة الزمنية غير ذات أهمية. وهكذا فهي تأبى الدخول تحت الفصول المشار إليها في كلمة 1، وتنقسم إلى :

كلمة $_2^1$ 1 : ذات دلالة زمنية p48.

وكلمة $_2^2$ 2 : دون دلالة زمنية p36.

كلمة $_2^2$: بمعنى $_2^1$ 1 + الدلالة المقولية وهي التي تكافئ rhéma أرسطو المعرفة في (3,16b 5-11 العبارة) وتنقسم إلى :

كلمة $_2^2$ 1 = التي تدل على الزمان الحاضر

وكلمة $_2^2$ 2 = التي تدل على الزمان المحيط بالحاضر.

مصادر ومراجع البحث

Al-Farabî, [ACAI] **Al-Farabi's Commentary and Short Treatise on Aristotle's De Interpretatione**, trad. F.W. Zimmermann, oxford University Press, London, 1981.

Aristote, **Aristotelis Categoriae et Liber De Interpretatione**, édité par L. Minio-Paluello (1949), réimprimé par Lithographie, Oxford University Press, Ely House, London, 1966.

Aristotle, **The Basic Works of Aristotle**, édit. Richard Mckean, Random House, New-York, 1941.

Aristote, **La Métaphysique**, T. I et II, Tard. Tricot, Vrin, Paris, 1970.

Aristote, Organon : **I. Catégories II. De l'interprétation**. traduction nouvelle et notes par. J. Tricot, nouvelle édition, J. Vrin, Paris, 1969.

de Rijk, L.M. «Logos and Pragma in Plato and Aristotle», de Rijk, L.M. et Braakhuis, **Logos and Pragma, Essays on the Philosophy of Language in Honour of Professor Gabriel Nuchelmans**, Nijmegen Ingenium Publishers, 1987, pp. 27-61.

Elamrani Jamal, A., **Logique Aristotélicienne et grammaire arabe (étude et documents)**, Etudes musulmanes, 26, j. Vrin, Paris, 1983.

Ibn Roshd, [AMCACI], **Averroes Middle Commentaries on Aristotle's Categories and De Interpretatione**, trad. C.E. Butter worth, Princeton University Press, Princeton,

أرسطو طاليس، **منطق أرسطو**، 3 أجزاء، دار القلم، بيروت، 1980.

أرسطو طاليس، **كتاب الشعر**، ترجمة أبو بشر متّى، نشرة عياد، القاهرة، 1967.

الفارابي، أبو نصر، **شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة**، نشرة، كوتش، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1960.

Zimmermann (أنظر ACAI)،

الفصل الرابع

الأدَوَات عندَ الفَارَابِي
من خلالِ «الألفاظ المستعملة في المنطقِ». عرض وتأويل

1. ملاحظات مدخلية

1.1 . إن ما سمّاه المناطقة العرب باسم : الحرف » أو « الأداة » هو ما سيتم فيما بعد نقله إلى اللغة اللاتينية في القرن الثالث عشر الميلادي تحت اسمSyncategoreuma [*].

2.1 لاحظ دوميتريو سنة 1977 أن موضوع Syncategoreuma كان من بين اكثرالموضوعات شهرة في المنطق المدرسي اللاتيني كما لاحظ الإهمال الذي طاله بصورة شبه كاملة في أيامه وإن كان قد استثنى ما قام به بوسر في كتابه : **المنطق الوسطوي** من معالجة له في علاقته ببعض مشاكل المنطق المعاصر.[1]

3.1 . لكن بعد سنة 1977تغيرت الأحوال في إطار المنطق الغربي، إذ ظهر لـ براخيوس مجلدان كاملان حول الموضوع [2] كما نشر نورمان كريتزمان بحثا حوله سنة 1982 [3] . وتطرق له جوكي سبرويات ضمن عمله عن بيتر الاسباني Peter of Spain سنة 1989 [4] .

(*) نقرأ في إحدى الترجمات اللاتينية لنص من نصوص الفارابي المنطقية مايلي :

Syncategoreuma est vocabulum significans super sententiam, non possibilem intelligi persepsum solum sine adjunctione nominis vel verbi, sicut "de"., et "super" et similia istis" (Salman, 1948, p. 223).

1) Dumitriu, A., History of Logic, vol, II, p.142.

2) أنظر : De 13 de Eeuwse Tractatem over Syncategorematische Termen

3) أنظر : Norman kretzmann, "syncategoreumata, Exponibilia, Sophismata" in The Cambridge History of Later Medieval Philosophy, 1982, pp. 288-246.

4) أنظر : Joke Spruyt, Peter of spain on Composition and Negation, Nijmegen Ingenium Publishers, 1989.

4.1. أما في مجال دراسة المنطق العربي، فلا زال الموضوع بكراً، إذ لا نعلم عن وجود دراسة شاملة للحروف أو الأدوات من الناحية المنطقية(*).

في هذه الورقة سأتطرق لنظرية الفارابي حول هذا الموضوع محاولاً عرضها أولاً ثم تقديم تأويل ممكن يعيد بناءها في ضوء نظريات المنطق العربي.

2. المصطلح ومراجعه : ملاحظات تاريخية

1.2. يخبرنا مؤرخو المنطق أن استعمال الكلمة اللاتينية يعود لأول مرة إلى النحوي اللاتيني Priscian ابن القرن السادس الميلادي في كتابه Institutiones grammaticae وأن حد المفهوم المقصود منها سبق أن وجد عند بويس في كتابه « **شرح العبارة** ». (ناشلمانس 1973، ص124). وحسب ناشلمانس يمكن أن نذهب إلى القول بأن الكلمة اليونانية سينكاتيجرين Synkategorein قد تكون من بين مرادفات الأفعال : Syssemaienain, pros-semainein (نفس الموضع). ولا يستبعد المؤرخ المذكور إمكانية رد مفهوم Syncategoreuma إلى مصدره في النص الأرسطي : (**العبارة** 20a-13, 16b-24) (*) مادام أرسطو قد استعمل الفعل Prossemainen ليصف به فعل الكينونة باعتباره رابطة وكذلك عندما تحدث عن اللفظتين « كل ولا أحد » (ص.29). ويتدعم اجتهاد ناشلمانس عندنا بما عايناه في **شرح العبارة** للفارابي من جهة وكذلك بما في الترجمة العربية لكتاب المعلم الأول المذكور. حقاً أن المترجم إلى العربية لم يجد للفعل اليوناني Prossemainein مقابلاً مخصوصا يميزه عن Semainein (دَلَّ) مما دفعه إلى اللجوء إلى صيغة مركبة (يدل مع مايدل عليه)، غير أن الملفت للنظر فعلاً هو أن المترجم وكذلك الفارابي يستعملان الكلمة « حرف » لتلك الكلمات التي يصفها أرسطو بكونها تقوم بالفعلين Prossemainein وproseptetein(انظر مثلا 20 a 5, 20 a 13:). وهكذا يقولان عن « كل، ولا أحد » وعن « ليس » وعن « يوجد » أنها على التوالي : حرف السور وحرف السلب وحرف يوجد (الفارابي ص ص 129-130).

مما سبق يبدو جليا أن التعليم المنطقي العربي المتعلق بالحروف غير خارج عن عملية تأويل ناجحة للنصوص المعرَّبة لأرسطو وأن حضور دراسة الكلمات التي اشتهرت باسم Syncategoreumata سواء أكان ذلك عند العرب أم كان عند اللاتينين غير بعيد على الإطلاق عن جذوره في النصوص الأرسطية المتوفرة آنذاك.

(*) في حدود زمن كتابة هذه الورقة (نوفمبر 1992).

(*) يحيل ناشلمانس إلى النص 16b-20 غير أننا تحققنا من أن الكلمة Prossemainein غير موجودة فيه، بل توجد في 16b-24.

2.2. أما الملاحظة التاريخية الثانية فتكمن في أن التقليدين العربي واللاتيني يستعملان كلٌّ حسب طريقته التعريف الأرسطي الوارد في كتاب « الشعر » (1456 b39-1457 a3) إذ نجد بويس في (In periherm II, p. 14) يُخلص حتى في الفاظة للتعريف الأرسطي رغم كونه بصدد تعريف الواسطات والرباطات فقط (Prépositions et conjonctions). وهكذا يقول مع أرسطو إن هذا النوع من الكلمات « لا دلالة لها » (asemos) وإنما تكمن طبيعتها في دخولها على ألفاظ دالة لتحويلها إلى عبارات مركبة ذات دلالة واحدة (1456 b39 - 1457 a3) [5]. في مقابل هذا نجد الفارابي يؤكد على أن الحروف تعد من بين « الألفاظ الدالة » لكونها « وضعت دالة على معان » (**الألفاظ**، ص.42).

ولو وقف المرء أمام القولين، قول بويس وقول الفارابي، موقفاً خارجيا سطحياً لما تردد في الحسم بأن بين التعريفين فروقا جوهرية تباعد بينهما كيف لا وأحدهما ينزع عنها الدلالة والثاني يوقعها عليها؟

غير أن الأمر ليس كذلك فالفارابي نفسه يعود إلى القول بأن « كل حرف من هذه قرن بلفظ فإنه يدل على أن المفهوم من ذلك اللفظ هو بحال من الأحوال » (ص.42). أضف إلى ذلك أن دلالتها لا تستقيم وتكتمل إلا بضمها إلى غيرها من الألفاظ الدالة، إذ أن معانيها لا تدرك باستقلال عن الأسماء والأفعال يقول :

« الحرف لفظ دال على معنى لا يمكن فهمه بنفسه دون ربطه باسم أو فعل » (**كتاب العبارة، الشرح الصغير**، ص 220، ضمن زيمرمان). ويبدو أن بويس قد يكون نحا نفس المنحى تقريباً بناء على الشرح التالي لنا شلمانس :

> « لقد قيل إن الرابطة « يوجد » أو « لايوجد » تدل أو تشير To signify or to designate إلى كيف القضية تماماً كما تدل الكلمات Omnis (كل)، nullus (لا أحد)، Quidam (بعض) على كمها. (Intr.769 A-B) ومادامت علامات الكيف والكم متميزة عن حدود القضية، (الأسماء

5) لعل هذا هو الذي دفع المشائية الغربية إلى عدم أخذها بالاعتبار أثناء عرض أقسام اللفظ الدال، يقول ناشلمانس (المرجع المذكور، ص ص 124-125) يقيم بويس وحدة بين العبارة من جهة والأفعال والأسماء من جهة أخرى، وفيها يدخل المصادر Participles والضمائر (الخوالف) pronouns والحواشي Adverbs وبعض علامات interjections ويقابل كل هذا بالرباطات والواسطات التي في ذاتها لا تدل على شيء وإنما تشير إلى شيء ما عندما تدخل على الكلمات الأخرى فهي بالتالي غير معدودة في جانب العبارة. فبينما يميز النحاة بين ثمانية أجزاء للفظ (للكلام Speech) (Ora-tionis parties) لا يعتبر الفلاسفة من هذه الأجزاء إلا ماله دلالة كاملة (quidquid plenam significationem tenet) وهما الفعل والاسم).

والأفعال)، من موضوعات ومحمولات، فيجب أن تكون
دلالتها من نفس نوع دلالة الرباطات والواسطات : فهي لا
تدل إلا إذا ألفت مع العبارات » (نفسه، ص124).

نخلص من هذه الملاحظة الثانية إلى أن المناطقة الثلاثة : أرسطو وبويس والفارابي يتفقون على القول بوجود صنف من الألفاظ المفردة مغاير للأسماء والأفعال، صنف لا يمكن لعناصره أن تدل ما لم يتم تاليفها مع غيرها من الألفاظ ذات الدلالة الكاملة. وعليه فإن المفهوم الساكن في الكلمة Syncategoreumae أمر واضح في أذهان هؤلاء الثلاثة.

لكن وراء هذا الاتفاق حول الفكرة العامة للمفهوم تكمن اختلافات غير يسيرة تمس أشخاص ما ينطبق عليه ذلك المفهوم فلا أرسطو ولا بويس خصصا اسما معينا للكلمات السينكاتيجو ريماتية، إذ ظلت الفكرة عامة جداً عند الأول. إن لم تكن في الواقع مجرد فكرة جنينية. ، أما ما أستخلص من كون الكلمات : كل. لا أحد. يوجد ألفاظ متميزة بوظائف منطقية معينة ضمن ألفاظ اللغة التي عالجها في **كتاب العبارة**، فما ذلك إلا بفعل الجهود المتتابعة التي بذلها الشراح اللاحقون.

أما في **كتاب الشعر** فلقد كان اهتمام أرسطو منصرفاً أساسا للحديث عن الروابط Conjonctions والواصلات articles باعتبارها من أقسام اللفظ. اضف إلى ذلك أننا لا نجده في هذا الكتاب واعيا بما لهذين النوعين من الألفاظ من علاقات بالألفاظ المطروقة في **العبارة** (كل. لا أحد. يوجد).

وعند بويس، فعلى الرغم من شعوره بالعلاقة القائمة بين كل من « كل ولا أحد ويوجد » وبين الروابط والواسطات، فإنه مع ذلك لم يخصص للجميع اسما معلوما يدل على ذلك الوعي، بل إنه فوق ذلك لا يعترف لهذه الألفاظ بانتمائها لاقسام العبارة كما هو شأن الإسم والفعل (ناشلمانس، ص124).

وعلى خلاف ما عايناه الآن نجد عند الفارابي ماغاب عن سابِقَيْه : لقد استعمل اسماً مخصوصاً (هو الحرف أو الأداة) لكل تلك الألفاظ السينكاتيجوريماتية، أضف الى ذلك أنه استبعد من تصنيفه للحروف في **كتاب الألفاظ** فعل الكينونة الذي اعتبره في **العبارة** « حرفا » (ACAI,129). إذ الرابطة الحملية عنده فعل وليست أداة أو حرفا. فما هي إذن هذه الحروف وماهي أقسامها ووظائفها؟

3. عرض الفارابي للحروف

1.3 . مع الفارابي اذن نتوفر على اسم مخصوص وعلى فكرة واضحة لهذا النوع من العلامات اللغوية فالاسم هو : الحرف والمفهوم هو تلك الأدواتية التي يمارسها. فلم يبق أمام الرجل إلا المرور إلى عرض وتفصيل القول فيها باعتبارها ألفاظاً «مستعملة في المنطق». ولكي يقوم بهذا العرض لم يجد أمامه كما يقول غير الأسماء النحوية اليونانية أما عند نحاة العربية فلم تجر العادة بإفراد اسم يخص كل صنف منها :

> «وهذه الحروف هي أيضا أصناف كثيرة، غير أن العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يفرد لكل صنف منها اسم يخصه، فينبغي أن نستعمل في تعديد أصنافها الأسامي التي تأدت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني فإنهم أفردوا كل صنف منها باسم خاص. (**الألفاظ...**، ص 42)(*)»

ولئن لجأ الفارابي إلى نحاة اليونانية لاستعمال اصطلاحاتهم فإنه رغم ذلك ينبه إلى أمر هام ألا وهو اندراج عمله ومجهوداته في إطار مغاير لإطار النحاة اليونان، فهو لا يأخذ بغير الوجوه المنطقية لتلك الحروف ولا يراعي إلا وظائفها المنطقية كما هي عند أهل صناعة المنطق :

> «ونحن متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ فإنما نقصد للمعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق فقط، من قبل أنه لا حاجة بنا إلى شيء من معاني هذه الألفاظ سوى ما يستعمله منها أصحاب هذه الصناعة، إذ كان إنما نظرنا حيننا هذا فيما تشمل عليه هذه الصناعة وحدها» (ص.43)(**).

فسيكون من الخطأ الفادح إذن مؤاخذة الفارابي على خروجه أحيانا عن اصطلاحات النحاة في تصنيفه للألفاظ، لأننا يجب أن نعلم كما يقول :

(*) أن تكون الكلمة «حرف» مأخوذة عن النحاة أو عن المترجمين فتلك مسألة تتجاوز انشغالي الحالي. فالكلمة سبق أن وجدت في الترجمات العربية للاورغانون. وقد سبق لزيمرمان أن وجدها كمقابل للفعل (الكلمة) عند ابن المقفع وعند الكندي (انظر Zimmermann,«Some Observations on Al-Farabi and Logical Tradition» ضمن **Islamic Philosophy and the Classical Tradition**, Univ. Of South Carolina Press, Colombia, 1972,p.531 .

(**) بالاعتماد على H.Gatje في **Die Gliederung der sprachliche Zeichen nach al-Farabi** يعتقد العمراني جمال الدين أن المصدر اليوناني الذي يشير إليه الفارابي هذا قد يكون هو نحو Denys de thrace (انظر، العمراني، ص126) .

«إن أصناف الألفاظ التي تشتمل عليها صناعة النحو قد يوجد منها ما يستعمله الجمهور على معنى ويستعمل أصحاب العلوم ذلك اللفظ بعينه على معنى آخر». (نفسه) أما صناعة النحو في رأيه «فتنظر في أصناف الألفاظ بحسب دلالتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب دلالتها عند أصحاب العلوم»(نفسه). وعليه يصرح فيلسوفنا بكل وعي: «لا ينبغي أن يستنكر علينا متى استعملنا كثيرا من الألفاظ المشهورة عند الجمهور دالة على معان غير المعاني التي تدل عليها تلك الألفاظ عند النحويين وعند أهل العلم باللغة التي يتخاطب بها الجمهور إذ كنا ليس نستعملها بحسب دلالتها عندهم...»(ص.44)[*]

فتصنيف الفارابي للحروف إذن تصنيف منطقي حسب المفهوم من علم المنطق في ذلك الزمان رغم لجوئه لاصطلاحات علم النحو.

2.3. **في كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق** يخصص الفارابي حوالي خمسة عشر صفحة لتعداد الحروف. وقد جمعها في خمسة أصناف كبرى هي:

- الخوالف Pronoms
- الواصلات Articles
- الواسطات Prépositions
- الحواشي Adverbes
- الروابط Conjonctions[**]

1. الخوالف

في هذا الصنف يجمع الفارابي كل حرف معجم أو كل لفظ قام مقام الاسم متى لم يصرح بذلك الاسم. ويمثل له بمجموعة الضمائر سواء أكانت متصلة أو منفصلة (الهاء في ضربه أو التاء في طربت، أو أنا، انت ... الخ).

2. الواصلات

وتحتها يضع الفارابي مجموعات ثلاث: مجموعة الحروف التي تستعمل للتعريف مثل الألف واللام إلى جانب الأسماء الموصولة مثل الذي... الخ، ومجموعة تضم حروف النداء مثل يا ويا أيها، ومجموعة ثالثة يقول الفارابي إنها «الحروف التي تقرن بالاسم فتدل على أن الحكم الواقع على المسمى هو حكم واقع على جميع أجزاء المسمى، وهو مثل قولنا

(*) لازال البعض حتى زماننا هذا يستنكر على الفارابي عدم مجاراته للجمهور بالرغم من كل الوعي الصارخ الذي يعبر عنه كلام الفيلسوف وبالرغم من كل هذه التنبيهات التي يوطئ بها عرضه. نذكر من بين المستنكرين هؤلاء د. طه عبد الرحمن في كثير من كتاباته.

(**) المقابلات الفرنسية عندنا مستمدة من، جمال الدين العمراني، 1983.

كل ومنها ما يدل أنه حكم على شيء من أجزائه لا كله وهو قولنا بعض وما يقام مقامه». (ص.44).

3. الواسطات

1. وتضم كل لفظ متى قرن باسم مادل على أن المسمى به منسوب إلى آخر أو قد نسب إليه شيء آخر. ويعطي له الفارابي أمثلة من حروف الجر في العربية : من، على، إلى... الخ.

4. الحواشي

في هذا الصنف يعدد الفارابي ثلاثة عشر حرفا موزعا لها حسب وظائفها الدلالية على النحو التالي :

1. الحرف الذي يدل على أن الشيء ثابت الوجود موثوق بصحته، وذلك مثل حرف إنَّ المشددة النون، ومثاله إن الله واحد، أو إن العالم متناه.

2. ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه قد نفي، مثل : ليس ولا،

3. ومنها ما يدل على الاثبات مثل : نعم،

4. ومنها ما يدل على أن الشيء الذي قرن بها مشكوك فيه، مثل : ليت شعري،

5. ومنها ما يدل على أن الشيء الذي قرن بها قد حدس حدساً، مثل : كأن، لعل وعسى ... الخ.

6. ومنها ما يدل على أن الشيء الذي قرن بها مطلوب مقداره مثل : كم.

7. ومنها ما يدل على أن المطلوب بها زمان وجود الشيء الذي قرن بها مثل : متى،

8. ومنها ما يدل على أن المطلوب بها مكان وجود الشيء الذي قرن بها مثل : أين،

9. ومنها ما يدل على أن المطلوب هو معرفة وجود الشيء الذي قرن بها دون التفات إلى زمانه أو مكانه، مثل : هل،

10. ومنها ما إذا قرن بالشيء كانت إفادته أن المطلوب من الشيء هو تصور ذاته فقط دون التفات لمعرفة وجوده أو مقداره أو زمانه أو مكانه، مثل : ما هو.

11. ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أن المطلوب هو معرفة صيغته وهيئته والحرف الذي يطلب معرفة الصيغة هو حرف كيف.

12 . ومنها الحروف التي تطلب تمييز الشيء عن غيره، أو طلب ما يتميز به الشيء عن غيره مثل : أي وأيما.

13 . وأخيرا نجد ضمن الحواشي تلك الحروف التي متى قرنت بالشئ دلت على أن المطلوب هو معرفة سببه مثل : لِمَ وما بال وما شان... الخ.

5. الروابط

وآخر الأصناف صنف الروابط التي يعدد فيها الفارابي ثمان مجموعات فرعية يعتمد في تفريعها على الوظائف الدلالية التي تقوم بها في ربط الكلام ببعضه.

1 . فهناك تلك التي متى قرنت بألفاظ كثيرة دلت على أن معاني تلك الألفاظ قد حكم على كل واحد منها بحكم يخصه، مثل : إما،

2 . ومنها ما إذا قرن بالشيء الذي لم يوثق بعد بوجوده، فتدل على أن شيئا ما سيكون تالياً له يلزمه، مثل إن كان...، وكلما كان...، ومتى كان... وما أشبهه. وقد أفرد الفارابي لهذه الفئة اسما مخصوصا هو : الرباط المضمن أو الشريطة، لأن الأول قد تضمن لحوق الثاني به.

3 . ومنها أيضا مضمنات (أو شرائط) لكنها بدل أن تقترن بما لم يوثق بعد بوجوده، تقترن بما ثبت له الوجود وصح فتدل على أن تاليا ما لازم له، مثل : لمّا، وإذ... في قولنا : لما جاء الصيف اشتد الحر. وقد سمى الفارابي هذه المضمنات جزما.

4 . ومنها حروف المباعدة التي متى قرنت بأشياء دلت على أن معانيها متباعدة، لذا سميت برباط الانفصال أو الرباط المفصل لأنه كما يقول يدل على أن الأول المرتبط به قد تضمن الانفصال عن ما يتلوه.

5 . ومنها كذلك تلك التي إذا قرنت بالشيء أخرجته عن حكم سابق قدم في القول مثل : لكن وإلا أن. وقد أعلن أن هذه الحروف تسمى استثناءاً أو حروف الاستثناء.

6 . ومنها الحروف الدالة على أن المقرون بها غاية لشيء سبقه، مثل كي واللام.

7 . ومنها تلك التي تدل على أن المقرون بها سبب إما لما سبقه في اللفظ أو تلاه.

8 . وأخيرا نجد الفئة التي تضم الحروف الدالة على أن المقرون بها لازم عن شيء سابق موثوق به مثل قولنا : فإذن وما يقوم مقامها.

تلك كانت أصناف الحروف التي عددها الفارابي قمنا بعرضها كما وردت عنده. وسبيلنا الآن إلى تقليب النظر فيها محاولين وضعها في إطار أكثر تركيبا وتنظيما.

4. محاولة تأويلية لعرض الفارابي

1.4. إن أخذنا بعين الاعتبار بعض الإشارات والتفسيرات التي يقدمها الفارابي في نصه لما عصي علينا كشف بعض المبادئ الموجهة له في التصنيف، مبادئ غير بعيدة عن روح المنطق المهيمن وقتها. ومن بين تلك الموجهات نجد مثلا قوله :

«وهذه الحروف منها ماقد يقرن بالأسماء، ومنها ماقد يقرن بالكلم، ومنها ماقد يقرن بالمركب منهما.»(ص.42).

إن ظاهر هذا النص لا لبس فيه إذ يفيد أن الفارابي ربما يتبنى قسمة ثلاثية للحروف : حروف تصاحب الأسماء وأخرى تصاحب الكلم (الأفعال) وثالثة تصاحب المركب من الأقوال. غير أن هذا المنحى في الفهم لا يلبث أن يصطدم بالصعوبة التالية : فالفارابي لم يتطرق قطعاً في تعديده الذي عرضناه لفئة من الحروف عرّفها أو عرضها باعتبارها مقرونة بالكلم (الأفعال). لا ننكر أن في أمثلته على الضمائر المتصلة جاءت الحروف مقترنة بالأفعال، لكن ذلك الاقتران يظل نحويا صرفاً لأن الضمير ياتي عند الفارابي للحلول محل الاسم رغم ظهوره مرتبطا بالفعل. أضف إلى ذلك أن نسبة هذا الفهم إلى الفارابي يسير في اتجاه معاكس لما سبق وأن صرح به الرجل من قبل قائلا إن تعليمه وإن كان معتمدا على الاصطلاحات النحوية المستمدة من نحاة اليونانية فهو في غايته وقصده تعليم منطقي بالأساس. وعليه لو أولنا تعديده للحروف باعتباره تابعاً لقسمة اللفظ المفرد لكان تأويلنا في آخر المطاف مجرد قراءة شبه نحوية لا غير.

2.4. لتجاوز المازق المشار إليه في الفقرة الماضية لا مفر لنا من تأويل النص في انسجام تام مع روح التعليم المنطقي للمعلم الثاني. ففي نهاية تعداده للألفاظ المفردة نجده يقول :

> «وهذه هي أصناف الألفاظ المفردة، وقد عدد في كل صنف مقدار الكفاية فيما نحن بسبيله. والألفاظ المركبة إنما تتركب عن هذه الأصناف - أعني عن الأسماء والكلم والحروف. وجميع الألفاظ المتركبة عن هذه تسمي الأقاويل، لذلك تسمي هذه أجزاء الأقاويل.
>
> والألفاظ المفردة قد يتركب بعضها مع بعض أصنافا من التركيب كثيرة. وليست بنا حاجة حيننا إلى ذكر جميع أصناف تركيبها، لكنا نحتاج منها إلى صنف واحد من

أصناف التركيب. وهو أن الاسمين قد يتركبان تركيبا يصير
به أحدهما صفة والآخر موصوفا. »(ص 56).

باعتباره رجل منطق، فإن الفارابي لا يهتم بالأساس إلا بصنف من التركيب اللفظي، الصنف الذي سيطلق عليه اسم قضية. إذ تتركب القضية من حدين سواء كان هذان الحدان من صنف الأسماء أو كان أحدهما من صنف الأسماء والآخر من صنف الكلم، فهذا لا يغير في القضية شيئا. فما يهم الفارابي وماهو « بسبيله » كما قال هو القضية وأجزاؤها لا طبيعة تلك الاجزاء. **من هنا تأتي الحروف للقيام بوظائف منطقية، إما لمصاحبة هذا الجزء أو ذاك من أجزاء القضية أو لمصاحبة القضية ككل.** ها نحن اذن نضع اليد على أحد المبادئ الكامنة وراء تصنيف الفارابي للحروف. وتبعا لهذا المبدأ نجد أن الخوالف والواصلات والواسطات يمكن أن تشكل مجتمعة صنفاً واحدا لقيامها دوما بوظيفة دلالية داخل التركيب الخبري الواحد، فلنضع لها اسما عربيا مؤقتا هو : الأدوات المطوية في القضية أو الفيوية (Intrapropositionnelles). وقبل تعيين اسم مخصوص لتلك الأدوات المصاحبة للقضية ككل لا لأجزائها، علينا أن نتذكر أن القضية عند الفارابي نوعان : حملية وشرطية (**الايساغوجي**، عجم، ص،75) فالأولى تتكون من موضوع ومحمول (**شرح العبارة**، إ. ص،55)، أما الثانية فقضية مركبة من حمليتين ارتبطتا بأداة شرط (**الشرح الصغير**، إ.ص .234). يسمح لنا هذا التمييز بين النوعين من القضايا بإقامة مجموعتين من الأدوات او الحروف المصاحبة للقضايا مأخوذة في جملتها : مجموعة منها يكون معمولها القضية الواحدة حملية كانت أو شرطية، ويكون معمول المجموعة الثانية أكثر من قضية واحدة للحصول على قضية مركبة أو شرطية بلغة الفارابي. دعنا نضع للصنف الأول منها اسم الأدوات الواحدية أو حروف الحاشية Particules adpropositionnelles بينما نضع للصنف الثاني اسم الأدوات الإثنانية أو البَيْنِيَة لدخولها بين القضايا لتركيب قضايا شرطية، Particules interpropositionnelles.

1.2.4 . تدخل الحواشي les adverbes الخمس الأوائل في صنف الأدوات الواحدية ودليلنا في ذلك أن الفارابي نفسه يستخدم أولها وهو (إنّ) لكي يشرح به ما القضية أو ما التركيب الخبري، إذ يقول :

« إن الإسمين قد يتركبان تركيبا يصير به أحدهما صفة
والآخر موصوفا. وذلك مثل قولنا زيد ذاهب وعمر منطلق،
فإن هذين تركبا تركيبا صار به أحدهما صفة والآخر
موصوفاً، فزيد هو الموصوف وذاهب هو الصفة. **واللفظ**

المركب هذا التركيب هو كل ما يليق أن يقرن به حرف إن المشددة فيكون القول تاماً مفهوماً. مثل قولنا إن زيد ذاهب وإن الانسان حيوان وإن حيوانا ما فرس. (**الألفاظ**، ص، 56-57) (التشديد من عندي).

أما الأربعة الباقية منها فهي أيضا لا تخرج في استعمالاتها كما شرحها الفارابي عن عمل عملها في قضية واحدة لذا لن نجانب الصواب إذا ما اعتبرناها كلها بمثابة معامل قضوي واحدي Operateur Unaire.

بقي من الحواشي ثمانية وهي الظاهرة في تصنيف الفارابي في الرتب من 6 إلى 13، فما قولنا فيها مادام ظاهرها مفيدا للاستفهام لا للإخبار؟

لأول وهلة يبدو أن هذه الحواشي الثمانية عصية على الإنطواء تحت العنوان الذي رفعناه لأخواتها استعصاءاً يصل حد التشكيك في تاويلنا، أو ليست هذه الحواشي ذات وظائف استفهامية كما سبق لنا العلم به إبان تعدادها؟

لكن، قد يستقيم هذا الاعتراض المشكك لو كانت إحصائية الفارابي ذات منحى نحوي أو لغوي صرف. لكن الواقع غير هذا فالحواشي غير مصنفة عنده طبقاً لوظائفها النحوية في الخطاب بل حسب مقاصدها المنطقية أو بصفة عامة «حسب أغراضها الفلسفية»(*) المتوخاة من السؤال الذي تمت صياغته بواسطتها. وهكذا فإن «كل سؤال تطلب بواسطته معرفة شيء ما من شخص ما يلزمه الجواب بما يؤدي إلى معرفة ذلك الشيء، وهذا هو غاية الطلب» (**Vocables**، ص، 205) إن هذا هو الذي يشرح السبب الذي جعل الفارابي يطلق على كل واحدة من هذه الأدوات اسما مستمداً من الغرض المقصود بالسؤال أو منحوتا عنه، من مثل: حرف السوآل على الوجود (**كتاب القياس**، عجم، ص، 19). وعليه فإن غاية كل استفهام تم صوغه بمساعدة إحدى هذه الادوات الثمانية هو «تحصيل معرفة الشيء». ولن تتاتى هذه المعرفة إلا من خلال جواب، ولن يكون هذا الجواب إلا قضية. فجاز لنا القول إذن بأن المطلوب من هذه الحواشي هو دوما قضية فلا ضرر من جمعها داخل مجموعة الأدوات الواحدية adpropositonnelles الحاشية مثلها في ذلك مثل سابقاتها من الحواشي.

2.2.4. وإذا ما نحن التفتنا للرباطات الثمانية التي عددها الفارابي فسنجدها مندرجة تحت مجموعة الأدوات البينية Interprositionnelles أو البينقضوية. ذلك أن أول دور تركيبي

(*) لمزيد من الاطلاع عن هذه الاغراض وكذا الادوار الفلسفية للحواشي، يُرجع إلى شكري عابد في **Aristotelian logic and the Arabic language in al Farabi**, state University of New York,Albany, 1991, ch. 3,4 et 5

منطقي تقوم به هو تكوين قضية واحدة مركبة من قضيتين حمليتين صارتا بفعل الرباط قضية واحدة.

يستعمل الفارابي كلمة « رباط » التي تجمع على « روابط » مثله في ذلك مثل مترجمي **العبارة** (النص العربي، ص،103) وذلك لأداء الكلمة الأرسطية « سيندسموس » (Syndesmos) الموظفة في **العبارة** (5. 17 a9) لبيان « القول المركب ». وهكذا نجده يقول بصدد المقطع الأرسطي : « وكل الأقوال الأخرى ليست واحدا إلا بفضل رباط بين أجزائها » إن القول المقصود هنا هو القضية الشرطية (**شرح العبارة**، ص55) التي قلما اعتبرت تأليفاً بين قضيتين حمليتين. والحقيقة أنها باجتماع هتين القضيتين تصبح قضية واحدة بفضل أداة الشرط التي هي الرباط بينهما (ACAI,148). وفي مكان آخر يخبرنا الفارابي أن أرسطو لم يتطرق للتركيب الشرطي في **كتاب العبارة** ولا وقف عنده بما فيه الكفاية في **كتاب القياس**، بل الفضل يعود إلى كريسبوس والرواقيين للتوسع في دراسة القضايا والأقيسة الشرطية (**شرح العبارة** ص، 53) : فلا غرابة أن نجد بعض أوجه التقارب بين الرباطات عند الفارابي وتلك المعروفة عند الرواقيين (*) فمن بين الثمانية التي عددها نجد ثلاثة منها سبق للرواقيين ذكرها وهي : الشرطية والانفصالية والسببية.

3.4. والآن وعلى ضوء ماتم استخلاصه من موجهات لن يصعب علينا إعادة ترتيب المجموعات الخمسة للحروف عند الفارابي على النحو التالي :

1. فئة الحروف أو الأدوات الفيوية (ضمن قضوية)Intrapropositionnelles وتضم كلا من الخوالف والواصلات (**) والواسطات ،

2. فئة حروف أو أدوات الحاشية Adpropositionnelles وقد نسميها بالواحدية، وتضم كل الحواشي عند الفارابي،

3. فئة حروف أو أدوات الربط وقد نسميها الحروف البينقضوية Inter-propositinnelles وتضم المجموعة الخامسة والأخيرة عند الفارابي أي الرباطات.

إن ميزة هذا التصنيف الثلاثي الجديد لا تكمن فقط في كونه شديد الارتباط بالأهداف المنطقية التي يتوخاها الفارابي من تعداده، وهذا واضح من خلال مخالفته للنحاة، بل إنه فوق ذلك تصنيف يساعد على توضيح ما يفهمه الفارابي بالصفة « منطقي » متى أسندت إلى هذه الأدوات.

(*) القضايا المركبة عند الرواقيين تشمل : 1) Conditionnelle 2) Adjonctive 3) Conjonctive أو Copulative 4) disjunctive 5) Causale 6) Comparative و 7) négative، عن Dumitriu (الجزء الأول، ص،237).

(**) إن إدراج الحروف كل - لا أحد - بعض وكذا - أل - ضمن هذه الفئة لا غبار عليه من وجهة نظر المنطق العربي، إذ الأسوار عندهم جزء من الأدوات المنطقية المبينة للحكم في القضية الحملية باعتبارها قضية بسيطة، فلا ينبغي الاعتراض علينا بضرورة سحبها من هذه الفئة لإدراجها في الفئة الثانية باعتبارها معاملاً واحدياً كما هو الشأن عليه في منطق Frege.

4.4. فمن وجهة نظر باحث يحصر مجال المنطق في دراسة صور الاستدلال فقط، يصبح الكثير من الأدوات التي عددها الفارابي فضلا لا قيمة له ولن يُبقي هذا الباحث الصوراني formaliste إلا على الآتي فقط :

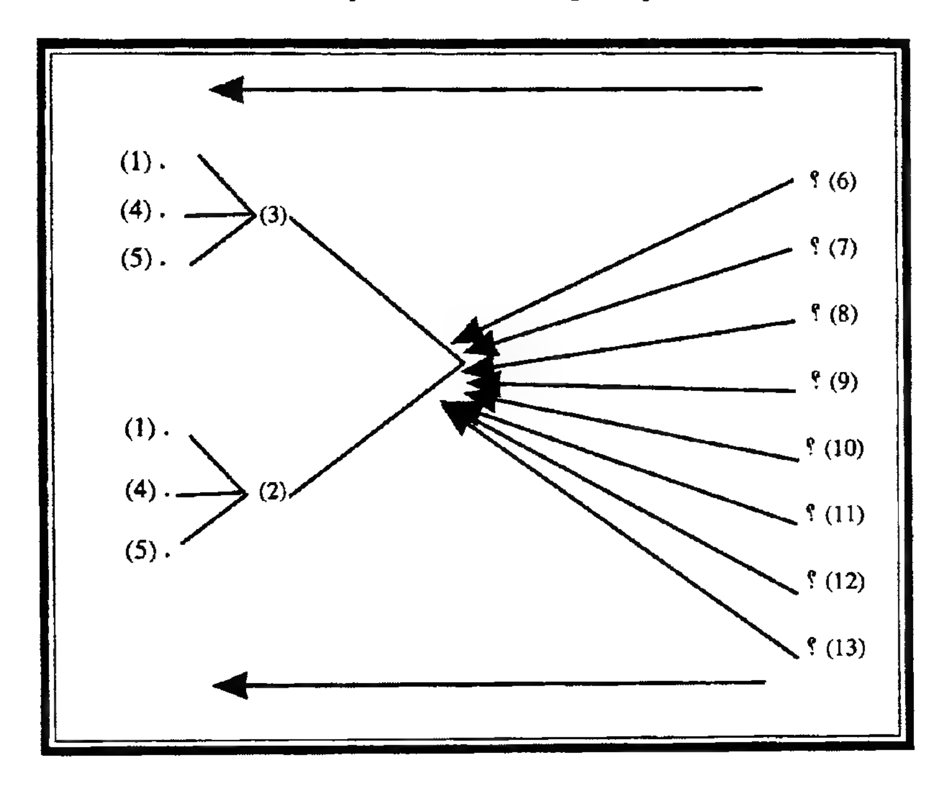
1. في المجموعة الأولى يحتفظ بالأسوار،
2. وفي الثانية بأداة النفي،
3. وفي الثالثة يستبقي الشرط والفصل والاستثناء والاستنتاج،

أما ما عداها فإما أن ترد حسب منظوره لهذه أو تلك من الأدوات المنطقية - فيرد مثلا «أل» التعريف إلى السورين - أو تستبعد أصلاً باعتبارها أدوات ذات وظائف غير منطقية، كما هو حال الأثنى عشر حرفاً من بين الثلاثة عشر المعدودة في الحواشي أو مثل السبب والغاية ضمن الرباطات.

أن نجد عند الفارابي عدداً من الأدوات التي لا مكان لها في المنطق حسب التوجه الصوراني فهذا أمر لا يؤثر بتاتا في تماسك تصنيف الفارابي لها، لأن الحقل الذي تغطيه كلمة «منطق» عند المناطقة العرب أوسع بكثير مما هو عليه عند المحدثين في زماننا. إذ أن حدوده لا تقف فقط عند دراسة القول الصحيح صوريا بل تمتد لتشمل فحص القول تحت مختلف ضروب ودرجات صدقه وفي مختلف السياقات الخطابية، علمية كانت أو جدلية أو بلاغية أو شعرية أو كانت حتى سفسطانية (انظر، **الألفاظ**، ص ص، 97-99). فدراسة العلاقات التي تضمن الصحة الصورية لاستدلال قياسي مالا تمثل عند العرب إلا قاعدة أو أساس فهي ضرورية حقاً، لكنها غير كافية لدراسة الجوانب الأخرى لذلك الاستدلال. من بين هذه الجوانب تشكل مادة القضايا وكذا الوسائل اللفظية واللغوية لها انشغالا في غاية الأهمية عند المنطقي العربي.

ضمن هذا الإطار يجب وضع مجموع الأدوات التي يسميها الفارابي باسم الحواشي والتي نميز فيها بين زمرتين : زمرة الأدوات التي تعمل على إنتاج الأسئلة وتشمل الحروف المعدودة من الرقم 6 إلى 13 ضمن تصنيف الفارابي، وزمرة الأدوات التي تعمل على صياغة الأجوبة، وتضم الحروف المعدودة من الرقم 1 إلى الرقم 5 ضمن نفس التصنيف. أضف إلى ذلك إمكان تشعيب الأخيرة إلى شعبتين : الأولى منهما تضم الأدوات ذات الوظيفة العامة القابلة للاشتغال على أية قضية كانت، وتدخل ضمنها أداة النفي وأداة الاثبات. في حين تضم الشعبة الثانية الأدوات ذات الوظائف المخصوصة المرتبطة بمستوى ما من المستويات الابستيمية أو السيكولوجية وتدخل ضمنها أدوات اليقين والشك والحدس.

ويأتيك المخطط الآتي باقتراح لنظام تشغيل الحواشي بكاملها.



تشير الأرقام إلى الحروف في تعداد الفارابي للحواشي

فلكل سؤال مطروح بواسطة إحدى الأدوات الثمانية (من 6 إلى 13) هناك جواب إما بالايجاب (3) أو بالنفي (2)، وكل واحد من هذين الجوابين يمكن أن يكون إما يقينا (1) أو شكا (4) أو مجرد حدس (5) (*).

(*) عالجت السيدة Deborah أدوات السؤال ضمن إطار مجهودها لشرح الاختلافات الدلالية المميزة لاستعمال هذه الأدوات في الصنائع القياسية، تقول مثلا : يستعمل كل من البرهان والجدل والسفسطة أدوات الاستفهام استعمالا على وجه الحقيقة بغرض طرح سؤال، وذلك إما لانتزاع جواب من المستمع أو لإقرار ما عند السائل من معرفة سببية صادقة. أما في الخطابة والشعر فإن استعمال هذه الأدوات يكون فقط على وجه المجاز بغرض تنسيق الكلام وإظهار جودة اللغة (ص.64) كما تطرق السيد شكري عابد لنفس الفئة من الحروف وعرض أدوارها في الحد (ص.ص.55-85) وفي البرهان (ص ص 87-90).

5. خاتمة

1.5 . إن تعميق التحليل لهذه الأدوات بشكل مستقل ومتكامل حسب كل أدوارها المنطقية يستدعي لا محالة تناول عموم النظرية المنطقية وفي كل تفاصيلها. ولعل في هذا سبب عزوف المناطقة العرب المتأخرين عن تخصيص باب أو كتاب لدراستها وتعديدها وفرز ما يصلح وما لا يصلح منها للمنطقي، والاكتفاء فقط بالتطرق لفئاتها متفرقة كلما استدعت الحاجة المنطقية إلى ذكرها وبيان أوجه دلالاتها واستعمالاتها. ولعل خير دليل لما نحن واصفينه من تحول هو كتابات الشيخ الرئيس ابن سينا. في هذه الكتابات لا يتم التعرض للأدوات إلا في الأماكن المناسبة لها حسب وظائفها المنطقية والابستيمية أو السيكولوجية أي في الأماكن التي من المفروض أن تكون فيها تلك الحروف قابلة للتشغيل. هكذا نجد مثلا أن التطرق للأدوات الفيوية يتم في إطار دراسة القضية الحملية البسيطة. كما هو الحال مثلاً في **كتاب الاشارات والتنبيهات** في الفصل الخاص بـ « أل» بالنسبة لتسوير القضية الحملية. في حين نجد ان التطرق للأدوات البينية تم ضمن الفصول أو الأبواب التي تعرض للقضايا أو الأقيسة الشرطية. إذ نجد مثلا أنه في الكتاب الخامس من **قياس الشفاء** تأخذ دراسة أدوات اللزوم والعناد حيزا لا بأس به (الفصول 1، 2، 3، ص ص، 231-268).

وعلى نهج ابن سينا سارت الكتابات المنطقية المتأخرة المتوفرة لنا الآن مخالفة بذلك نهج الفارابي في كتاب « **الألفاظ المستعملة في المنطق**».

2.5. وفي الوقت الذي كف الورثة المباشرون للفارابي عن الاهتمام التفصيلي بالعلامات السينكاتيجورماتية في بداية الدرس المنطقي، أَمَّن المناطقة الوسطويون أصحاب اللغة اللاتينية الخلفة للتقليد العائد للفارابي. وهكذا لم يكتف هؤلاء اللاتين بتخصيص فصل أو باب للحروف بل أفردوا المجلدات المستقلة لدراستها كما سبق لنا أن سجلنا في مدخل هذه الدراسة. فهل يمكن القول بان المنطق العربي كان مفروضا عليه أن يتطور خارج لغته وحضارته. سؤال لا نستطيع الجواب عنه الآن.

المصادر والمراجع

الفارابي، **كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق**، تحقيق، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1968 (الإلفاظ) والفقرات من 1 إلى 23 منقولة إلى الفرنسية في :

Elamrani, Jamal, **Logique aristotélicienne et grammaire arabe**, Paris, 1983. pp .198-220.

ويحال عليه في المتن ب ... Vocable .

- **شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة**، تحقيق كوتش، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1960، وله ترجمة انجليزية :

Zimmermann, Fw, **Al-Farabi's Commontary and Short Treatise on Aristotle's De Interpretatione**, Oxford University Press, London, 1981, (ACAI-ASTAI).

- **المنطق عند الفارابي**، أربع مجلدات، نشر، رفيق العجم، دار المشرق، بيروت 1985-1987 . (**عجم**) .

- **كتاب الحروف**، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت 1969 .

- **إحصاء العلوم**، تحقيق عثمان أمين، القاهرة، 1931 .

- **كتاب في المنطق، العبارة**، تحقيق محمد سليم سالم، دار الكتب، القاهرة، 1976 .

الغزالي، **منطق تهافت الفلاسفة، معيار العلم**، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، 1961 .

أرسطو طاليس، **منطق أرسطو**، الجزء الأول، نشر عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت 1980 .

- **كتاب الشعر**، ترجمة أبو بشر متى، نشر عياد، القاهرة، 1967 .

ابن سينا، **الاشارات والتنبيهات**، الجزء الأول، **المنطق**، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، 1960 .

- **الشفاء، المنطق، كتاب العبارة**، تحقيق، الخضيري، القاهرة، 1964 .

الرازي، قطب الدين، **لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار**، نشر البسناوي، القاهرة، 1886 .

Aristotle, **the Basic works of Aristotle**, Ed et introd., Richard Mckeon, Random House, New York, 1941.

Aristotle, **Organon** : I. **Categories**, II. **De l'Interpretation**, Traduction nouvelle et notes par Tricot, Vrin, 1969.

Arnaldez, D.H., "Pensée et langage dans la philosophie de Farabi (A propos du Kitab Al-Huruf)", **Studia Islamica**, 45(1977), PP.57-65.

Ashworth, E.J, **Language and Logic in the Post-Medieval Period**, D.Reidel, 1974.

Bastable, P.K., **Logic : Depth Grammar of Rationality**, Gill and Macmillan, Dublin, 1975.

Biard, Joel, **Logique et theorie du signe au XIV Siècle**, J. Vrin, Paris, 1989.

Black, D.L. **Logic and Aristotle's Rhetoric and Poetics in Medieval Arabic Philosophy**, EJ. Brill, Leiden, 1990.

Broadie, A **Introduction to Medieval Logic**, Clarendon Press, Oxford, 1987.

Bochenski, I.M A **History of Formal Logic**, Trad et ed. I. Thomas, Notre Dame, Indiana, 1961.

Cusin, Jean, **Etudes sur Quintilien, Contributon a la recherche des sources de Institution oratoire**, Tome I, Amsterdam, 1967.

Dumitiru, A. **History of Logic**, edition anglaise, Abacus Press, Tumbride wells, Kent, Bucharest, 1977, Tome II.

Elamrani-Jamal, A **Logique aristotelicienne et grammaire arabe**, J. Vrin, Paris, 1983.

Grignaschi, M. "les traductions latines des ouvrages de la logique arabe et l'abrégé d'Alfarabi". Dans, **Archive d'histoire doctrinale et litteraire du moyen Age**, 39(1948), pp.53-68.

Haddad, F "Al-Farabi's Views on logic and its Relation to Grammar". **Islamic Quarterly**, 13 (1969) pp. 192-207.

Harris, J, **Hermes ou recherches philosophiques sur la grammaire universelle**, Trad. Andre joly, Droz, Geneve-Paris, 1972.

Kneale, W. et M. **The Development of Logic**, Oxford, London, 1962.

Kretzamann, N. "Aristotle on Spoken Sound Significant by Sonverntion", dans, **Ancient Logic and its Modern Interpretations**, ed John Corcoran, Reidel Publishing Company, 1974, pp. 3-21.

ed John Corcoran, Reidel Publishing Company, 1974, pp. 3-21.

Langhade, J. "Grammaire, logique, etudes linguistiques chez al-Farabi", dans, **The History of Linguistics in the Near East**, Benjamins Publishing Company, Amesterdam Philadelphia, 1983, pp. 129-141.

Mahdi, M., "Language and Logic inClassical Islam", dans, G.E. von Grunebaum, **Logic in Classical Islamic Culture**, Otto Harrassowiz, Wiesbaden, 1970, pp. 51-83.

Maloney, Thomas, "Roger Bacon on the Significatum of Words", dans, **Archeologie du signe**, ed. Lucie Brine d'Amour et Eugene Vance, Toronto, 1982, pp. 187.

Nuchelmans, G, **Theories of the Proposition. Ancient and Medieval Conceptions of the Bearers of Truth and Faslsity**, North-Holland Publishing Company, Amsterdam-London, 1973.

Salman, D.H, "Fragments inedits de la logique d'Alfarabi", dans, **Revue des Sciences Philosophiques et theologiques**, 32 (1948), pp. 222-225.

Shukri, B.A, **Aristotelian Logic and the Arabic Language in Al Farabi**, State University of New-York press, AlBany, 1991.

Spruyt, J, **Peter of Spain on Composition and Negation**, Nijmegen Ingenium publishers, 1989.

Taha, A., **Langage et Philosophie**, Rabat, 1979.

الفصل الخامس

«الجَوْهَر» عنْدَ أَرسطو

من أهم النصوص التي يتطرق فيها أرسطو لـ «الجوهر» هناك الفصل الخامس من كتاب «**المقولات**»، والفصل الثامن من مقالة الدال وكذا عموم مقالة الزاي من كتاب «**ما بعد الطبيعة**». في الورقة الحالية سأعمل على عرض بعض معاني «الجوهر» من خلال النص الأول فقط.

الجوهر في كتاب «المقولات»

في أول سطر من الفصل الخامس يقول أرسطو : «فأمّا الجوهر الموصوف بانه أولى بالتحقيق والتفضيل، فهو الذي لا يقال على موضوع مّا ولا هو في موضوع مّا» . (Catég. 2a, 12-14).

1 . في النص العربي الذي سقناه وهو بنقل إسحاق ابن حنين نلاحظ ابتداءه بالصيغة الاستئنافية : «فأما الجوهر...». وهي صيغة توحي بان هناك جواهر متعددة لا جوهراً واحداً فقط. ولا نعني هنا بالتعدد ما ينطبق على نفس الشيء الذي يتكرر أو تكون له نظائر. بل نقصد درجاته المختلفة أو انواعه التي تشترك أو لا تشترك معه في وصف أو أوصاف معينة، لكنها مع ذلك يقال لها «جوهر». ذلك ان هذا الجوهر الذي سيعطي وصفه فيما بعد هو جوهر، وهناك شيء آخر هو كذلك جوهر. وقد تتحقق أو لا تتحقق فيه نفس الأوصاف التي يذكرها هذا النص.

هذا إذن هو ما توحي به الصياغة العربية التي برزت فيها «فأما». في الصياغةالإنجليزية والفرنسية لا نجد هذا الاستئناف المعطوف (صياغة Edghill

وصياغة Pelletier) ها نحن إذن ومنذ السطر الأول، بل قل الكلمة الأولى نلاحظ أن هناك أكثر من « جوهر »،

2 . نلاحظ في النص العربي كذلك أننا نتحدث عن شيء؛ إما مفهوم بمعنى التصور أو شيء خارجي موجود في الأعيان . وهذا الشيء (المفهوم أو الموجود العيني) الذي هو جوهر يوصف بكذا وكذا... وإلا لما قال النص « الجوهر الموصوف... » .

3. إن هذا الشيء يوصف بكونه « أولى بالتحقيق والتقديم والتفضيل » . هذا ما نجد في النص المعرَّب . غير أن :

1.3 . الصياغات المعاصرة باللغتين الإنجليزية والفرنسية تقول : « Truest and primary and most definite » أو تقول : « Le plus proprement, premièrement et principalement » . لا شك في أن القارئ قد لاحظ الاختلافات بين الصياغات الثلاث . وإن كانت اختلافات غير ذات خطورة فهي مع ذلك لافتة للنظر؛ إذ لو قمنا بنقل من الإنجليزية لحصلنا على « الأكثر حقيقة والأوَّلي والأكثر تحديداً » ومن الفرنسية نحصل على « الأكثر حقيقة والأوَّلي والرئيسي » . لقد اتفق الإنجليزي مع الفرنسي في التصريح بالأوَّلية في الرتبة الثانية . واختلف الثلاثة في الكلمة الأخيرة . سمّاها العربي « بالتفضيل » والإنجليزي « most definite » والفرنسي « principalement » . في حين اتفق جميعهم حول الكلمة الأولى : « الحقيقة » . وهذه هي الكلمات الأصلية :

1 . كوريوتاتا . κυριωτατα

2 . پروتوس . πρωτως

3 . ماليستا . μαλιστα

1.1.3 . بالنسبة للكلمة الأولى

في مقطع آخر (14a 27) نجد فيه الكلمة κυριωτατα [التي اتفق حولها المترجمان الإنجليزي والعربي في نصنا] تأخذ عند الإنجليزي المقابل most appropriately، في حين يُحافظ المترجم العربي والفرنسي على نفس المقابل في المقاطع الثلاثة . وفي هذا دليل على أن المراد بالكلمة شيء واحد بالرغم من عدم دقة وانضباط المترجم الإنجليزي . وهذا الشيء هو « الحقيقة » في مقابل « المجاز » . فيجوز القول إن المقصود هو المعنى (أو الاستعمال) الحقيقي لا المجازي لـ « جوهر » . (لكننا نُسجِّل على المترجم العربي امتناع التقابل بين الحقيقة والمجاز في الأشياء وجوازه في الكلمات) .

2.1.3. بالنسبة للكلمة الثانية

لقد استخدم العربي لها كلمة «التقديم» ذات العلاقة «بالمتقدم» التي يقابلها عند أرسطو «بروترون». لاشك في أننا نلاحظ قرابة هذه الكلمة من «پروتوس».

لاأدعي هنا أن العربي يخلط بينهما لأن المقطع (14a 26) يضمهما معاً، فترجم الأولى بالـ«متقدم» والثانية بـ«الأوَّل». لكنني أتساءل مع ذلك لِمَ لم يترجم «پروتوس»وهي صيغة ظرفية بكلمة «أوَّلا» وفضّل عليها كلمة «التقديم» في المقطع 2a 11؟ أيَعود ذلك للعلاقة القائمة بين «التقدم» وبين «ما ياتي أوَّلا»؟ لا ادري.

3.1.3. بالنسبة للكلمة الثالثة

أما عن هذه الكلمة فحدّث ولاحرج. لقد أورد لها المترجمون الثلاثة مقابلات مختلفة. أترك للقارئ حرية تقرير ما يراه مناسباً لاستنتاج ما يمكن استنتاجه من هذه الاختلافات حول دور الترجمة في تطور الفكر النظري. ذلك أن غرضي هنا ليس هو تصحيح النقل أو البحث عن المقابلات الأكثر صواباً للكَلِم اليوناني.

2.3. نعود الآن إلى النص العربي الأول : «الجوهر الموصوف...». لقد قُلت في 2 أعلاه أننا نتحدث هنا عن شيء يقول لنا المترجم إنه «موصوف بـ...».

ومعنى هذا الكلام أن من بين الجواهر جوهراً ما هو الموصوف بأنه أولى بالتحقيق والتقديم والتفضيل. لاحظ اننا قرأنا «أولَى»، وهذا ما يوجد في طبعة بدوي. لكن لو نحن قرأنا «أوِّلي» (أي من الأوَّل) لحضرت الكلمة اليونانية الثانية «پروتوس» وأصبحت الكلمة العربية«بالتقديم» فضلا وزيادة. ولعل دعامة هذه القراءة الثانية هي النص المباشر الذي يلي مقطعنا، إذ نقرأ فيه : «فاما الموصوفة بانها جواهر ثوان... فهي التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أوَّل»(2a 15-15).

قد نعيد القراءة على هذا النحو :

«فاما الجوهر الموصوف بانه أوَّل...».

أو ندخل التحوير التالي :

«فاما الجواهر الموصوفة بانها أُولى بـ...»، بالرغم من أن النص اليوناني لا يورد كلمة «جوهر» في صيغة الجمع.

3.3. ها نحن إذن أمام شيئين : الشيء الأول هو الجوهر الاول والشيء الثاني هو الجوهر الثاني. غير أن الترجمات الإنجليزية والفرنسية لم تُعبّر بهذه الكيفية بل قالت : «إن كلمة جوهر تقال بمعنيين : أول وثان».

4.3. ما أفادتنا به هذه المقارنات هو أننا في أرسطو المعرًّب نتحدث في الفصل الخامس عن الشيء أو الموجود بينما نتحدث في أرسطو المنجلز والمفرنس عن الكلمة أو الإسم. إن هذه الظاهرة تثير استغرابي الشديد، إذ على خلاف أرسطو الأوربي الذي تحدث عن الأشياء في الفصل الأول من «**المقولات**» نجد أرسطو المعرًّب يتحدث عن الكلمات، وعندما تحدث عن الكلمات في الفصل الخامس بالإنجليزية والفرنسية تحدث عن الأشياء بالعربية!

4. مهما يكن من أمر، ماهو هذا الشيء الأول أو ماهو المعنى الأول لكلمة «جوهر»؟ يتابع أرسطو المعرًّب: «الذي لا يُقال على موضوع مَا، ولا هو في موضوع مَا، ومثال ذلك إنسان مَا أو فرس مَا»(2a, 14-16).

1.4. في الفصل الثاني من «المقولات» يُعدّد أرسطو (E.F.A) (*) الموجودات إلى أربعة أصناف:

I. التي تقال على موضوع وليست في موضوع.

II. التي لا تقال على موضوع وهي في موضوع.

III. التي تقال على موضوع وهي في موضوع.

IV. التي لا تقال على موضوع وليست في موضوع.

وهذا جدول أرقامها بأمثالها المستمدة من النص:

I	III
الانسان	العلم
IV	II
إنسان ما	نحو ما
فرس ما	بياض ما

(ج. I)

- (I) فمثال «الإنسان» الذي جاء به للصنف الأول من الموجودات يُقال على «إنسان مَا»؛ بحيث يصدق القول «محمد إنسانٌ» أو يصدق «إن الإنسان يُحمَل على محمد». إلا أن هذا الموجود، أي الإنسان، لا يوجد في محمد. وذلك لأن «محمد» وإن كان هو الموضوع المنطقي في القضية، فليس هو الموضوع المقصود هنا. ذلك أننا نتحدث في هذا

(*) (E.F.A) نريد بها: المنجلز والمفرنس والمعرّب.

المقام عن وجود الموجود في موضوع. فإذن لابد من التمييز بين موضوع القول أو الحمل وموضوع الوجود؛ فإن كان «محمد» هو موضوع الحمل في القضية المذكورة فهو مع ذلك ليس موضوع وجود الموجود «الإنسان»، إذ الوجود في موضوع كما يقول أرسطو ليس وجوداً لشيء في شيء كجزء منه، بل كمُقوِّم بمعنى «ليس يمكن أن يكون قوامه من غير الذي هو فيه» (1a, 23-25).

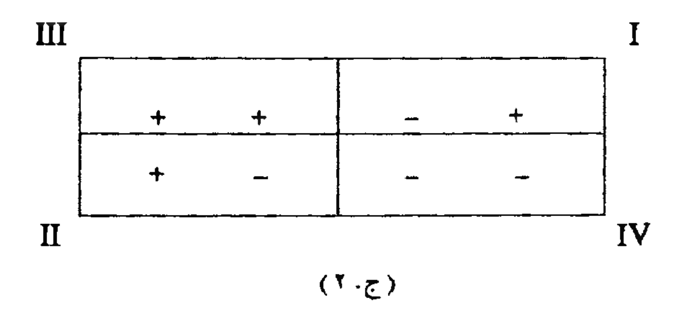
«By being «present in a subeject» I do not mean:present as parts are present in a whole,but being incapable of existence apart from the said subject» (la,23-25).

- (II) مثال الصنف الثاني من الموجودات هو «نحوٌ مّا» أو «بياضٌ مّا». هنا لابد من تحوير صياغة المثال بقولي: «هذا النحو» أو «هذا البياض». ونبدأ بهذا البياض في هذه الورقة التي أمامي ونسأل: هل يصح أن نحمل «هذا البياض» على «هذه الورقة» قائلين: «هذه الورقة هي هذا البياض»؟ إن اللغة لا تسمح بهذا التركيب إلا إذا كان المقصود هو التقرير بأن هذه الورقة وهذا البياض شيء واحد. والحال أن الحمل أو الإسناد لا يُفهم بهذا المعنى. قد يقول قائل إن في إمكاننا القول: «هذه الورقة بيضاء». نعم نستطيع ذلك. لكن الموجود المحمول في هذه القضية ليس هو الموجود الذي نحن بصدده الآن بل إنه الموجود الداخل في الصنف الثالث ذاك الذي يُقال على ويوجد في. أما الذي لا يُقال على ويوجد في فلا يُحمل لأنه بكل بساطة أمر شخصي أو مفرد. والمفرد لا يُقال إلا على نفسه، وإن قيل فليس ذلك من باب الحمل بل من باب قول المِثل على المثل.

- (III) مثال الصنف الثالث من الموجودات هو «العلم». ووصفه هو الموجود الذي يُقال على موضوع ويوجد في موضوع. ف «العلم» يُقال على «هذا النحو» وتصدق القضية «هذا النحو علمٌ». في مستوى القول يتساوى الموجود الأول والثالث في كونهما معاً قابلين للحمل على موضوع ويفترقان في كون الثالث لا تقوم له قائمة من غير الذي هو فيه. فهما إذن من نفس الدرجة صورياً بالرغم من اختلافهما وجودياً على خلاف ماهو عليه الحال في العلاقة بين هذا الثالث والموجود الثاني، إذ يتحدان أنطولوجياً (وجودياً) ويختلفان صورياً.

- (IV) أما الصنف الرابع، فهو «إنسانٌ مّا» أو «فرسٌ مّا». أو قُل «هذا الإنسان» أو «هذا الفرس». ووصفه كما سبق هو الموجود الذي لا يُقال على موضوع ولا يوجد في موضوع. فيقع صورياً في نفس درجة الموجود الثاني، ويقع وجودياً في نفس درجة الموجود الأول. وبينه وبين الموجود الثالث تَغَايُرٌ مطلق. عن هذه المغايرة المطلقة يلزم اتحاد موضوع القول وموضوع الوجود في الأقوال التي يكون موضوعها من الصنف الرابع ومحمولها من الصنف الثالث.

إن عيَّنا للإيجاب العلامة : (+) وللسلب العلامة : (-) وأعدنا كتابة (ج.1) بواسطتهما نحصل على الجدول الجديد لأوصاف الموجودات الأربع :



(ج.٢)

2.4. إذن يكون الجوهر الأول (حسب A) أو المعنى الأول لكلمة جوهر (حسب Fو E) هو الموجود الذي لا يحمل على موضوع في مستوى القول ولا يوجد في موضوع على مستوى الوجود. (وهو الموجود رقم IV ذو العلامات : (– –)). قد يتبادر إلى الذهن أن هذا المعنى هو المفرد أو الواحد بالعدد لما قد يوحي به المقطع (7- 2. 1b,5). غير أن النصوص تدفع توهم الانحصار هذا. فيقول النص المعرَّب : «فاما في موضوع، فليس مانع يمنع أن يكون بعضها موجوداً فيه»(1b,8). فمن المفرد ما لا يدخل ضمن المعنى الأول للجوهر. فإن كانت وحدته العددية تمنع حمله على غيره، فإنه مع ذلك يوجد في موضوع. وهذه حال الصنف الثاني من أصناف الموجودات (– +).

5 - يتابع الفصل الخامس قائلا : «فاما الموصوفة بانها جواهر ثوان فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بانها أُوَّل. ومع هذه الأجناس هذه الأنواع ايضا» (5. 1b, 13-16).

1.5. في النص العربي المذكور ورَدَ المركب الاخير هكذا : «ومع هذه الأجناس هذه الأنواع أيضا»، وهو مركب في غاية الالتباس والإجمال. ذلك أن كلمة «الاجناس»لم يسبق ذكرها ليُشار إليها بـ «هذه»، فينتفي افتراض إحالتها على «الجواهر الأوّل». وهنا ستختل الجملة عربياً، إذ لا معنى لـ «ومع هذه، الاجناس هذه...». وتلزم نفس النتيجة في حالة افتراض إحالتها على «الأنواع» وإبقاء نفس مكونات المركب. لابد إذن من فك إجمالها بتحوير ألفاظها. نقرأ في الصياغة الإنجليزية :

« ...also those which, as genera, include the species »

ونقرأ في الصياغة الفرنسية :

« ainsi que les genres de ces espèces ».

ما يهمنا في القراءتين هو ورود اسم الإشارة مرة واحدة في كل منهما « those و ces »، مما يدفعنا إلى الاقتراحات التالية :

1 . « ومع هذه أجناس الأنواع أيضا ».

أو

2 . « ومع هذه أجناس هذه الأنواع أيضا ».

أو

3 . « وأجناس هذه الأنواع أيضا ».

مؤدى الاقتراح الأول هو أن أجناس الأنواع جواهر ثوان. وهذا المضمون يخون المذهب كما سنرى أسفله.

ومؤدى الاقتراح الثاني هو أن أجناس الأنواع التي توجد فيها الجواهر الأوّل هي كذلك جواهر ثوان. وهذا المضمون يُساير المذهب وفي ذلك شفاعة لركاكته أسلوباً!

يبقى أن أجود الاقتراحات هو ثالثها لتجنبه آفة الأول المذهبية وعيب الثاني الأسلوبي في آن.

2.5 . الجواهر الموصوفة بأنها ثوان (أو المعنى الثاني) هي إذن الأنواع التي تشمل الجواهر الأوّل والأجناس التي تشمل أنواع الجواهر الأول . وبتعبير آخر، إنها أنواع وأجناس ما لا يقال على ولا يوجد في موضوع . والأمثلة التي يعطيها أرسطو هي « الإنسان » وجنسه « الحيّ »، يقول أرسطو المعرّب : « ومثال ذلك أن إنساناً مّا هو في نوع، أي في الإنسان؛ وجنس هذا النوع الحيّ فهذه الجواهر توصف بأنها ثوان كالإنسان والحيّ ».

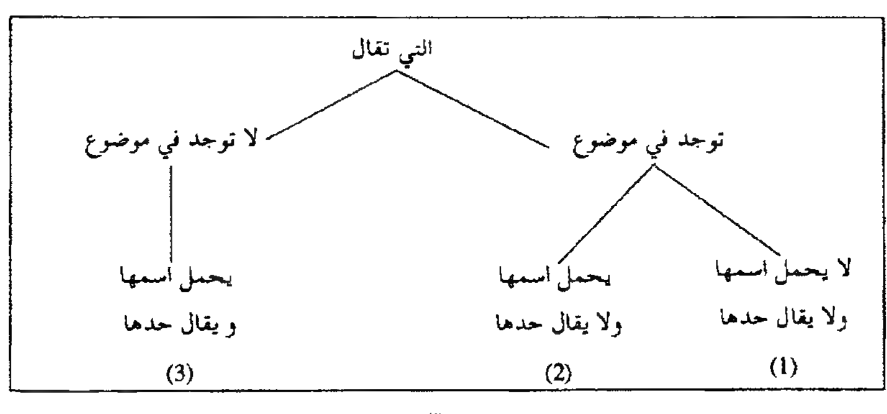
قد يثير النص بعض التردد عند قوله إن « إنساناً مّا » ـ الذي سبق تعريفه بأنه ليس في موضوع ـ « هو في نوع ». وسبب هذا أننا نعود في النص المعرّب إلى استعمال « الفيوية ». فهل « في » في « الوجود في موضوع » لها نفس الدلالة في « هو في نوع »؟ استعمل الإنجليزي للأولى كلمة « in » وللثانية الكلمة « include »، أما الفرنسي فقد استعمل « en » و « contenu » على التوالي وكلاهما يترجم بكلمته الثانية الفعل اليوناني « أُپاركي υπαρχει ». ولرفع التردد عن قراءة النص المعرّب نقرأه إذن : « ومثال ذلك أن إنساناً ما مشمول بنوع ». بدون هذه القراءة لن يرتفع اللبس إلا إذا كان المرء مطلعاً على الدلالات المتعددة للفيوية.

3.5 . يقول أرسطو المعرّب : « وظاهر مما قيل أن التي تقال على موضوع فقد يجب ضرورة أن يحمل اسمها وقولها يُقال على ذلك الموضوع » (2a, 19–21) . من جديد يلاحظ القارئ

المتعدد اللغات فرقاً بين (A) وكلّ من (F) و(E). ففي (F) غاب مكافئ «فقد». أما في (E) فقد غابت «التي» أي «الموجودات» وإن كانت ظاهرة عند (F) على شكل «quelque être». وعندما حذف (F) «فقد» قال :

«Des considérations précédentes, il devient manifeste que lorsque quelque être se dit d'un sujet, et son nom et sa définition doivent nécessairement s'attribuer à ce sujet»

وحاصل معنى قوله هذا أن التي تُقال يُحمَل اسمها ويُقال حدّها ضرورة على الموضوع الذي حُملت عليه. والحال أن بقية النص تسير ضد هذا المعنى. فمن التي تُقال مالا يجتمع فيها حمل الاسم والقول على موضوع وهذه هي الموجودات الثالثة (+ +). يشرح أرسطو المعرّب : «فأما التي في موضوع ففي أكثرها لا يحمل على الموضوع لا اسمها ولا حدّها، وفي بعضها ليس مانع يمنع من أن يحمل اسمها على الموضوع؛ فأما قولها فلا يمكن» (2a, 27-31). وتكون لنا الشجرة التالية :



(ج. ٣)

يبرز الفرع 1 في هذه الشجرة وكأنه في تناقض مع جذعها الرئيس. فكيف نجوّز أن التي تقال تتفرع إلى ما لا يحمل (أي لا يقال) اسمه ولا يُقال حده؟

تُطرح ضرورة إعادة قراءة النص الذي استخلصنا منه الشجرة : (2a, 27-31). إن الشيء الثابت فيه هو أن قول هذا النوع من الموجودات لا يُقال سواء أكانت من «أكثرها» أم من «بعضها». لكن غير الواضح فيه هو كيف أن «أكثرها» لا يُحمل اسمه؟ قبل حل هذا المشكل الظاهر نتوسل بالقراءة المتعددة اللغات. إن كلمة «أكثرها» وردت في (F) بصيغة «normalement» وفي (E) بصيغة : «it is generally the case» والجميع يترجم «إيي

تون بليستون»(επι τῶν πλειστων) . اختار أرسطو المعرّب نقلا حرفيا لها في حين تصرّف الآخران. يقول المعنى الحرفي لليونانية : «في أكثر الحالات» . يعلّق الناقل الفرنسي Pelletier في هذا المقام قائلا : «من الصعوبة بمكان هنا أن نفهم هذا التعبير بمعنى كمي وإحصائي صرف» . ولذلك نجده يُفضّل «normalement» عوض «dans la plupart des cas» ويُخيّل لي أن الإنجليزي ربما نحا منحاه رغم عدم تبرير نقله صراحة . وإن تذكّرنا لغةً أن ألفاظَ تلك التي توجد في موضوعٍ تُصاغ عادةً وبالأكثرية صياغةَ أسماءِ المعاني لا صياغةَ أسماء الأعيان، أدركنا لا محالة سبب منع حملها كما هي على الموضوع . السبب إذن صرفيٌّ نحويٌّ . فلكي تُقال ويُحمل الإسم يجب الخروج من اسمها إن كان اسم معنى إلى تسميتها باسم عين ويتأتى لنا ذلك بواسطة الاشتقاق . فالبياض من الموجودات التي تقال وتوجد في، غير أن حمل اسمه كما هو (أي : البياض) في قضية نحو : «هذا المعطف بياض» لا يجوز . لقول البياض على هذا المعطف يلزم خروجنا إلى الاسم المشتق «أبيض» ونُخبر مطمئنين هكذا : «هذا المعطف أبيض» .

وبهذا يرتفع ما بدا لنا تناقضاً في الشجرة (ج . ٣) . ونخلص إلى القول بأن كلمة «فقد» التي أدخلت في (A) وغابت من (F وE) تخدم بالفعل مقاصد النص الرباعي [G+E+F+A] . ويستقر الرأي على أن المعنى الثاني للجوهر هو ذاك الموجود الذي إن قيل على موضوع، قيل بالضرورة بالاسم والحدّ معاً مع قيد دخول الموضوع في الصنف الرابع صاحب العلامة (— —) .

6 . تستمد بعض الأنواع وبعض الأجناس إذن جوهريتها من جوهرية ما تُقال عليه ضرورة بالاسم والحد . ويبدو أن أرسطو المعرّب يستند في بيان هذا الاستمداد على حجتين : حجة دلالية وحجة نظمية (تركيبية) .

1.6 . يمكن صياغة الحجة الأولى على هذا النحو : **بالنسبة لكل ما يقال على موضوع، إن كان أشد ملاءمة وأبين دلالة على الجوهر الأول، كان أحق بأن يوصف بالجوهر أيضاً .**

تقوم هذه الحجة بحصر دائرة الجواهر عمّا عداها من جهة، كما ترتب الموجودات التي تقال في سلّم الأحقية للاتصاف بالجوهرية . يقول أرسطو المعرّب :

«فإن موفياً إن وفّى إنساناً مّا مَاهو، فَوَفّاه بنوعه أو بجنسه، كانت توفيته له ملائمة، وإذا وفّاه بانه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته له بانه حيّ؛ وإن وفّاه بشيء مما سوى ذلك أي شيء، كانت توفيته له غريبة مستنكرة» (2b, 31-35) .

لقد انبنى الحصر على مبدإ « **شدة الملاءمة** » وانبنت سُلّمية الأحقية على مبدإ « **بيان الدلالة** ». واكتفى النص في شرحه للمبدئين باستثمار علاقة الأنواع والأجناس بأشخاصها؛ إذ متى حمل جنس على أحد أنواعه أو حمل نوع على أحد أشخاصه كان المحمول ملائماً لموضوعه. إلا انه يبدو لي أن هذا التبرير في حاجة إلى المُسلمة الثاوية التالية :

أ ـ « يكون المحمول ملائما لموضوعه إذا وفقط إذا حُمل عليه بالاسم والحد معا ».

ب ـ « إن حُمل أمرٌ على أمر بالاسم والحد معاً، كان الأمر المحمول دالاً على الأمر الموضوع ».

يكفي التصريح بهذه المسلمة المزدوجة لفهم مقبولية الجملتين :

سقراط إنسانٌ.

سقراط حيٌ.

وفهم « الغرابة المستنكرة » للجملة :

سقراط فلسفةٌ.

وأيضا مقبولية الجملتين :

هذا البياض بياضٌ.

هذا البياض لونٌ.

والغرابة المستنكرة للجملة :

هذا البياض إنسانٌ.

بمراعاة هذه الأمثلة والمسلمة لا يصعب وضع المبدإ العام التالي : « **بالنسبة لأي موجودين، إن حمل أحدهما على الآخر بالاسم والحد معاً، عُدَّ المحمول من مقولة ما حُمِل عليه** ».

وعليه لا تختلف الأنواع والأجناس في ملائمتها لأشخاصها وإنما تتدرّج بناءً على درجة بيان دلالتها لها. في الحالة المخصوصة التي تهمنا هنا ـ حالة مقولة الجوهر ـ تكون لنا إذن القاعدة التالية : **كل أمر دلَّ دلالة ملاءمة على جوهر فهو جوهر**.

2.6. ويمكن صياغة الحجة الثانية على هذا النحو : (اقرأ : ضع : موضوع وحل : محمول)، « **بالنسبة لأي أمرين ضع وحل، إن كان ضع أولى بالوضع من حل، وكان من شأن حل أن يُحمل عليه أو يوجد فيه، فإن ضع أولى بالاتصاف بالجوهرية** ».

يقول أرسطو المعرّب : « لأن الجواهر الاول موضوعة لسائر الأمور كلها، وسائر الأمور كلها محمولة عليها أو موجودة فيها، لذلك صارت أولى وأحق بأن توصف جواهر. وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر الأول وأجناسها عند سائر

الأمور الأخر كلها، وذلك أن سائر الأمور كلها على هذه تحمل»(3b, 37-3a,7).

تسمح لنا هذه الحجة باستبعاد الأمور غير الداخلة في معنى الجوهر كما تضع لنا سُلّمية لدرجات استحقاق الجوهرية. وبيان ذلك يكون على الشكل التالي :

1.2.6. من بين الحالات الأربع التي يُعطيها الفصل الموصول في مقدّم الحجة [= أن يُحمل على أو أن يوجد في] اثنتان مستبعدتان أصلا وهما (– +) و (– –) ويكون الباقي الصالح للحجة هو :

1. (+ +) = أن يحمل على ويوجد في.

2. (+ –) = أن يحمل على ولا يوجد في.

2.2.6. تخبرنا الإمكانية الأولى الصالحة للدليل (= (+ +)) أن **حل** ليس بجوهر، وبالتالي يكون **ضع** أولى بالاتصاف بالجوهر بناءً على خلاصة الفقرة (IV)أعلاه.

والمثال يكون هو : سقراط أبيض.

3.2.6. أما الإمكانية الثانية الصالحة فتضعنا أمام اختيارين :

1.3.2.6. إما النظر في المحمول فقط بغض النظر عن أي موضوع، أو .

2.3.2.6. النظر في المحمول المنصوب لموضوع معين.

إن نظرنا في المحمول بغض النظر عن الموضوع، فسيكون لنا :

1.2.3.2.6. ما دام المحمول من الصنف (+ –) الذي يُقال على ولا يوجد في موضوع، فهو بناءً على التعريف الأساسي خليق بالاتصاف بالجوهر. وهنا لابد من الالتفات للموضوع للنظر فيه هو أيضا على حدة، فإن كان من صنف ما لا يوجد في موضوع أصلا، كان جوهرا. فنُصبح إذن أمام جوهرين : أحدهما محمول للآخر، وهكذا تُصاغ الحجة فرعيا على النحو : «**إن حُمل جوهر على جوهر، كان الجوهر الموضوع أولى بالاتصاف بالجوهر من الجوهر المحمول**». وتكون الأمثلة هي :

- سقراط إنسانٌ؛ «سقراط» أولى بالاتصاف بالجوهر من «إنسان».

- الإنسان حيوانٌ؛ «الإنسان» أولى بالاتصاف بالجوهر من «حيوان».

يقول أرسطو المعرّب : «وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس إذ كان النوع موضوعاً للجنس(...) فيجب من ذلك أيضاً أن النوع أولى وأحق من أن يوصف جوهراً من الجنس»(5. 2b, 18-21).

2.2.3.2.6. أما لو كان الموضوع مما يوجد في غيره، فسترتفع إمكانية التفاضل والأولوية لأنه ليس بجوهر أصلا. وهذا ما يؤدي إلى ترك هذا السبيل واستخلاص القاعدة الفرعية الجديدة : «**لا يمكن لما ليس بجوهر أن يكون موضوعاً لجوهر**».

3.3.2.6 . وإن نظرنا في المحمول المنصوب لموضوع معين، فسيكون لنا : إن لم يوجد موضوعه المعين، فإما أنه موجود في موضوع آخر أو ليس موجوداً في موضوع أصلا. فإن كان الثاني، تلزم نفس نتائج الاختيار الماضي (1.3.2.6).

وإن كان الأول، تلزم عين نتائج الإمكانية الأولى الصالحة (2.2.6)؛ وإن كان الموضوع جوهراً، فذاك بيت القصيد ونضع القاعدة الفرعية :« **الجوهر أولى بالوضع مّما ليس بجوهر** ».

وإن لم يكن الموضوع جوهراً ولا المحمول جوهراً فلا تفاضل. إذ لا تتفاضل الأمور فيما لا تتصف به أصلا. وما دام الوصف المقصود هنا هو الجوهرية، فمن هذه الجهة يمكن ترك هذا السبيل.

4.2.6 . من القواعد الفرعية الماضية :

- **الجوهر أولى بالوضع مّما ليس بجوهر.**
- **لا يمكن لما ليس بجوهر أن يكون موضوعاً لجوهر.**
- **الجوهر الموضوع أولى بالاتصاف بالجوهر من الجوهر المحمول.**

نستخلص :

الأصل في الجوهر أن يكون موضوعاً، وإن حُمِل، حُمِل على جوهر.

وبمراعاة السُّبل المتروكة في (2.2.3.2.6 و3.3.2.6) لا يصعب تعميم الخلاصة الأخيرة على هذا النحو :

الأصل في الجوهر أن يكون موضوعاً، وإن حُمِل، حُمل على مثله؛ والأصل فيما عداه أن يكون محمولا، وإن وُضع، وُضع لمثله.

7 . تُفصّل بقية الفصل الخامس القولَ في خصائص الجواهر، وأكتفي بذكرها هنا واعداً بالرجوع لها في ورقة قادمة إن شاء الله :

1 . كل جوهر ليس في موضوع،

2 . جميع ما يُقال من الجوهر يُقال على طريقة المتواطئة أسماؤها،

3 . كل جوهر يدل على موجود ما،

4 . الجوهر لا ضدَّ له،

5 . الجوهر لا يقبل الأكثر والأقل،

6 . الواحد بالعدد منه قابل للمتضادات.

المصادر

أرسطو طاليس، **كتاب المقولات**، نقل إسحق بن حُنين، ضمن : منطق أرسطو، الجزء الأول، ص ص، 31-76، تحقيق وتقديم، عبد الرحمن بدوي، الكويت - بيروت، 1980، (A).

Aristotelis **Categoriae et Liber de Interpretatione,** éd. L. Minio-Paluello, Oxford University Press, London, 1966. (G).

Aristote, **les Attributions** (catégories), trad. Y. Pelletier, dans **Les Attributions (catégories) : Le texte aristotélicien et les prolégomènes d'Ammonios d'Hermeias,** Montréal, Paris, 1983, pp. 23-63, (F).

Aristotle, **Categories**, trad. E. M. Edghill, dans, **The Basic works of Aristotle,** éd. Richard McKean, Random House, New York, 1941, pp. 7-37, (E).

Georr, Kh., **Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syrio-arabes**, Beirut, 1948.

الفصل السادس

مَاهُوَ الْمَوْضُوع المَنْطقي في الْقَضية الحَمليّة؟

مقدمة

يعتبر الموقف من « موضوع القضية الحملية » حجر الزاوية في التحليل المنطقي للغة، إذ على أساسه يمكن تمييز الناظر المنطقي عن غيره من الناظرين. وقد حدث خلال القرن الماضي أن اعتمده البعض خطأ للفصل داخل النظر المنطقي بين اتجاهين، كلاهما سُمّيَ منطقيا، وقد ساهم الزمن في ذلك ما دامت بدايات هذا النظر تعود إلى أرسطو لتمتد بعده لأكثر من عشرين قرنا.

أعرض في بداية هذه الورقة أهم المواقف التي أقامت فصلا قاطعا بين المنطق التقليدي الأرسطي والمنطق الرمزي الحديث، ثم أقوم في مرحلة ثانية بالتشكيك والاعتراض عليها وأركز البحث في المرحلة الثالثة على رد أطروحة سومرز وذلك بإثبات وحدة المعتقد المؤسس للمنطقين إذا ما تعلق الأمر بالموقف من الموضوع المنطقي في القضية الحملية؛ واخلص في النهاية إلى وصل ما تم فصله في تاريخ المنطق خلال القرن المنصرم ليصبح التحليل المنطقي للغة مغايرا لما عداه عند من فهم الموضوع المنطقي بخلافه.

I. عرض

في حدود السبعينات من القرن الماضي، الفترة التي شهدت ظهور آخر التواريخ الكبرى للمنطق (ديمتريو)، تعامل الناس مع المنطق من خلال تاريخه باعتباره نوعا من المعرفة النظرية التي لم تؤسس علميا وتكتمل نسقيا إلا مع Frege وباتساقها ذاك سمح بميلاد تاريخين : تاريخ يبتدئ بالقرن الثالث قبل الميلاد، ويكون هو تاريخ المنطق التقليدي

المستمد من أرسطو والمشائية، وتاريخ يبتدئ عملياً بسنة 1879، ويكون هو تاريخ المنطق الجديد الذي أسندت له عدة أسماء منذ مؤتمر 1904 عندما أطلق عليه Couturat اسم اللوجستيقا.

لقد اعتمد في هذا التقطيع على متقابلات يبدو من أمرها وكأنها فصول مميزة للمنطقين التقليدي و الجديد لكل واحد منهما عن الآخر.

- فخروج من اللغة الطبيعية، لغة الأول إلى اللغة الاصطناعية الرمزية، لغة الثاني.
- وخروج من الفلسفة التي غمرت الأول إلى الاستقلال عنها كما حصل في الثاني.
- وخروج من اليقينية التي كانت هدف الأول من برهانه إلى الاتساقية التي يهدف لها الثاني في استدلالاته.

فقيل في أغلب الكتب المنطقية المدرسية المتأثرة بهذا التقطيع إن المنطق التقليدي يعتمد اللغة الطبيعية في مقابل اعتماد الجديد للغة غير طبيعية قوامها الرموز المكتوبة، وإن منطق القدماء كان جزءا لا يتجزأ من الفلسفة في مقابل استقلالية الجديد عنها، وأخيرا قيل بأنه إذا كان القديم باحثا عن إرساء البرهان باشتراط اليقين كهدف اسمى فإن الجديد يكتفي بضبط الاتساق باحثا عن شروطه وتلك غايته ومرماه.

وابتداء من ثمانينات القرن الماضي، تظهر مجموعة أبحاث تحت إشراف Fred Sommers في كتاب بعنوان The Logic of Natural Language، كتاب جاء لتقطيع العلم من أساسه، لا لوضع حِقَبه ومراحله وإنما لإعطاء الجديد هويته المغايرة تغايرا أساسيا عن هوية القديم بإنكار إمكانية خروج الجديد منه بالتفرع أو التطوير والاستمرارية بل بالاجتثاث وقلب المنطلق **الأساس** رأسا على عقب.

فثورة Frege في نظر سومرز ليست تجديدا طال المنطق فيما أصبح عليه من حال رمزي رياضي وما أشبه ذلك مما شاع في كتب المؤرخين، بل إن الفرضية الأولى أو الأساس الذي بُني عليه التنظير المنطقي عنده هو الذي أخرج منطقه عن المسار التطوري الاستمراري قاطعا بينه وبين ما سبقه من منطق تقليدي.

إن تغيير المنطلق إحلالٌ لمسلمة محل أخرى وخروج عن إيمان ما إلى اعتناق إيمان آخر، وهكذا آمن Frege في نظر سومرز بأن :

1 - الموضوع المنطقي في القول يكون دوما شخصا وتكون آلة الحمل لغة هي الجملة الشخصية.

2 - وأن أول درجة من درجات القول التي لا درجة قبلها تتكون من موصوف وواصف، من لفظ يُسمّي ولفظ يصف ورغم أن كل واحد منهما قد لا ينتمي لصنف

صرفي مغاير لما انتمى إليه الآخر، ورغم غياب التمييز الأدواتي Syncatégorématique، فإن الفرق قائم بينهما على أسس دلالية : فلفظ الموضوع يكون للتسمية، ويكون المحمول للإخبار والوصف.

3 ـ وأن الجملة الشخصية في أول درجة لا درجة قبلها نحوا ودلالة وتأتي بعدها باقي الجمل.

تلك هي أركان المعتقد الفريجي كما تصوره سومرز وأطلق عليه اسم : **دعوى القضية الذرية**، الدعوى التي ترى أن اللغة الطبيعية تنحل في آخر المطاف إلى سلسلة من القضايا الذرية (الشخصية).

في مقابل هذا الأساس الذي لا أساس بعده، ينتصب المعتقد المؤسس للمنطق الذي تمرد عليه فريجه نعني به المنطق التقليدي المستمد من أرسطو، يقول سومرز : «في مصت LFT (المنطق الصوري التقليدي) يكون للقضايا الأول الصورة «كل / بعض س هو ص» ولا وجود إطلاقا لقضايا أول من صنف ما سلم به Frege وعلى الخصوص لا وجود لقضايا ذات الصورة ك (سـ) يكون فيها سـ راسما شخصيا Désignateur simple. ففي لغة المنطق التقليدي الصوري لا وجود لأسماء العلم البسيطة ولا لأسماء الإشارة البسيطة ولا وجود لمتغيرات مطلقة أو مقيدة على نحو ما نجده في (مصح LFM). إذ في مقابل هذا ينتصب الموضوع المنطقي مكونا من علامة الكم متبوعة بحد موجب أو سالب. وكلما أحال موضوع هذا شكله على عين (شخص) كانت إحالته راجعة لخصوصية الحد [الداخل في تركيبه] نفسه» (ص.252).

ضمن هذا الفهم تصبح القضية المرجع، أي القضية التي تقع في أول درجة من دراجات القول التي لا درجة بعدها هي دوما تلك الجملة الخبرية التي يكون موضوعها ذا كم، ومحمولها ذا كيف. وكلاهما يتكون من حد موجب أو سالب قابل للقيام مقام الآخر (خاصية العاكسية Interchangeabilité).

هانحن إذن أمام تغاير يمس نقطة المنطلق النظري للبحث المنطقي. وأعني بها ما الموضوع المنطقي وما القضية المرجع الأساس؟

إنه تغاير لا يمكن وصف القائل به إلا بكونه قائلاً بنوع من القطيعة الجذرية التي تجعل من العلم الواحد علمين لإنبناء كل واحد منهما على غير ما بني عليه الأخر من معتقدات. تتم البرهنة ضمن هذا التقطيع على أن منطق ماقبل القرن التاسع عشر يمكن أن يكون رمزيا ورياضيا واتساقيا دون فقدان صفة الأرسطية أو التقليدية فيه. فما أخرج منطق Frege عنه هو مسلماته العقدية وأسسه الإيمانية.

هذه إذن هي الخطوط العريضة للخطاب حول « تطور المنطق » خطوط تتشابك وتتعقد أحيانا كثيرة، إلا أن المشترك بينها يظل دوما هو الدعوى التالية :

إن تاريخ المنطق مطبوع بلحظيتين حاسمتين :

لحظة أرسطو التي سيستمد منها المنطق التقليدي ولحظة Frege التي سيستمد منها المنطق الجديد، منطق القرن العشرين.

وأن ما خرج من اللحظة الأولى غير ما خرج من الثانية، فيكون بذلك الانقطاع النظري ثابتا سواء أنظر إليه من حيث الهيئة والصياغة أم من حيث الأسس العقدية.

II. الاعتراض

غير أن الغريب في هذه الآراء هو قابلية أغلب معاييرها المعتمدة للاعتراض والدفع بمقابلاتها.

أولا : رد معايير أصحاب الانقطاع الأول

1. دعوى الخروج من اللغة الطبيعية إلي اللغة الاصطناعية.

أحدد أولا معنى اللغتين في هذا المنظور دون إطالة : فاللغة اليونانية لأرسطو لغة طبيعية كما هو الشأن بالنسبة للغة فريجة القومية لكن العلامات المخطوطة التي وضعها هذا الأخير لدراسة الاستدلالات فهي لغة اصطناعية رمزية عندهم.

الاعتراض

هل اللغة اليونانية التي كُتِب بها الأُرغانون الأرسطي لغة طبيعية حقا؟ وهل يمكن لمن لم يُتابع دروس لوقيون أرسطو ولم يتعلم أبجدية مصطلحاته أن يتعامل بلغة ذلك الأورغانون؟ بكل تأكيد سيكون الجواب بالسلب، وعليه ليست لغة أرسطو المنطقية في أورغانونة لغة طبيعية بالمعنى المتداول. بل هي لغة اصطناعية مثلها مثل أية لغة أخرى مصنوعة مع الفرق التالي : كونها مصنوعة من اللغة العادية أمام صناعة الأخرى من علامات غير عادية.

لا نحتاج هنا لدليل أقوى مما نجده في الأورغانون المعرَّب. لقد أثارت لغته وتعابير صياغة القضايا والأقيسة فيه حفيظة الكثير من « حماة » أصالة اللغة العربية في تشبثهم ب « الحقل الدلالي » للناطق العربي الذي تمردت عبارات الفارابي وابن سينا وغيرهما من المناطقة عن مساراته. في حين أن القصة كلها تكمن في أن اهتمام أولئك المناطقة لم يكن منصبا على ناطق بعينه بقدر ما كان هو بحثهم عن لغة اصطناعية لأداء قواعد صور استدلالاتهم وما استخدامهم لحروف العربية إلا صدفة كما كانت الصدفة وراء صياغة أرسطو لتعابيره باليونانية.

2. دعوى الخروج من الفلسفة إلى الاستقلال عنها.

إن دفع هذه الدعوى ودحضها من السهولة بمكان لأن من يقول بها لا يدرك حقيقة اسم الفلسفة و علاقته بما عداها في ذلك الزمان. إذ الفلسفة والعلم يقابلان ما عداهما (أسطورة ودين) ولا يتقابلان. فتبطل بذلك دعوى إقامة المعيار على الاستقلال من عدمه.

3. دعوى الخروج من اليقينية إلى الاتساقية.

أما هذه الدعوى فمرفوعة أصلا لثبوت الفرق لدى أرسطو بين مفهوم «العلم» ومفهوم «الآلة» إذ الآلة تقويم وحفاظ على اليقين المعلوم إن كان هناك يقين لأن الضامن هو الاتساق، موضوع الآلة وإلا كيف نرد الكل ونبنيه عند أرسطو على مبدأ عدم التناقض إن لم يكن الحال هو ذاك الحال؟ [1]

ليس في هذه الدعاوي ما يكفي إذن لكي يَجُبَّ منطق Frege ما قبله فالفروق درجات وليست أنواعا وطبائعا [2] كما سيظهر لنا في الجزء الثالث من هذه الورقة.

ثانيا : رد معايير أصحاب الانقطاع الثاني

لأول وهلة يبدو أن دعوى هؤلاء تقيم الفصل براديكالية ملحوظة يصبح فيها المنطق الصوري الحديث (مصح) والمنطق الصوري التقليدي (مصت) دوائر مستقلة كل دائر فيها لا مخرج له إلى دائرة صاحبه ويصبح لفريجه علمه ولأرسطو علمه.

(1) يقول أرسطو «car il est par nature à l'origine de tous les autres axiomes» Metaph. I, III, 1005a عن R.Blanché, la Logique et son Histoire p.42

(2) لابد لي هنا من الإشارة إلى بعض الكتابات في تاريخ المنطق باللغة العربية التي قد يحول ما فيها بين فهم القارئ العربي لورقتي وما أنا قاصد إليه حتى نتجنب التشويش الذي قد يحدثه ذلك قارئ. تحت عنوان : **أخطاء القضية الحملية**، يعرض محمود فهمي زيدان «الاخطاء التي رأى فريجه أن التقليدين وقعوا فيها في تناولهم للقضية الحملية»، إذ يمكن تلخيصها على هذا النحو:

أ. بينما يرى المنطق التقليدي أن الحكم في القضية الحملية موجه إلى الموضوع، يرى فريجه أن الحكم موجه إلى الموضوع و المحمول دون تمييز، إلى أن يقول : «إن التمييز الحاسم بين ماهو موضوع وماهو محمول ليس ضروريا للتفكير في الحكم، وأنه يمكننا إصدار حكم دون أن نسند محمولا معينا. والمثال المستمد من فريجه هو : «الإغريق هزموا الفرس» التي يمكن بناؤها للمجهول : «الفرس هزموا بواسطة الإغريق».

في نظرنا يحتوي هذا الكلام على خلط شنيع لا مبرر له في نظر المنطقي لأنه لا يحدد مستويات التحليل التي على أساسها تم إصدار تلك الأحكام. كما أنه لا يضبط معاني «موضوع» و«محمول». إذ ليس من الضروري أن يكون الموضوع المنطقي هو الموضوع النحوي من جهة كما أنه ليس من الضروري أن تضم القضية موضوعا واحدا من جهة أخرى. لذا وجب التمييز بين:

أنواع المحاميل لضبط عدد المواضيع. وهكذا إذا كنا في مجال المحاميل الواحدية فلابد ضرورة من وجود موضوع واحد ينصرف إليه الحكم في القضية ضرورة، وهذا هو مجال المنطق الأرسطي كما تفهمه ورقتنا. أما مثال فريجة فينتمي لمجال المحاميل الإثنانية التي تحتاج ضرورة لموضوعين اثنين ينصرف إليهما الحكم. إذن لابد من وجود موضوع أو أكثر في كل قضية تنتمي إلى منطق المحمولات. وفي هذه الحالة يصبح الموضوع النحوي هو المقصود بالرفض من

لقد رأينا أن سومرز يقول بأن الموضوع المنطقي في القضية الحملية حسب مصت يكون دائما على شاكلة «كل / بعض / س» فيكون السور جزءا منه ومكونا من مكوناته. وأن القضية الأساس في هذا المنطق لا تخرج عما كان موضوعها بذلك الوصف والتحديد. غير أن هذا المدعى يثير لدينا شكوكا تستمد مبرراتها من نصوص متعددة تعود إلى الفترة التي لم يكن موجودا فيها إلا ما اتفق على تسميته بالمنطق التقليدي، وأعني بها فترة القرون الوسطى عربية كانت أم لاتينية.

يقول ألبير دوساكس (عميد جامعة باريس سنة 1353) :

«لننظر في القضية التالية : «كل الناس يجرون»، ف «الناس» هو الموضوع. أما «كل» فليست موضوعا ولا محمولا كما أنها ليست بجزء من الموضوع ولا من المحمول. بل إنها داخلة على الموضوع للدلالة على وجه «الوضع» supposition في الموضوع. فلو كانت «كل» جزءا من الموضوع نفسه لما كان للقضايا التالية نفس الموضوع : «كل الناس يجرون» و «بعض الناس لا يجرون» و من ثمة وجب ارتفاع التناقض بينهما وهذا عين السفسطة العظمى»، (عن : Bohner, **Medieval Logic**, p.23)

وبالفعل، نحن نعلم أن للتناقض شروطا صارمة على رأسها أن يكون الموضوع واحدا بعينه في القولين المتقابلين. فلو كان السور جزءا من الموضوع كما تدعي جماعة سومرز

=طرف فريجة وليس الموضوع المنطقي الذي يعرفه التقاة من المناطقة التقليديين.

ب. «بينما يرى التقليديون أن القضية الحملية تتضمن حكما أو تقريرا بشيء، يميز فريجة بين عنصرين في القضية : محتوى content وتقرير assertion، يميز بعبارة أخرى بين الحمل والتقرير، إذ يمكننا إسناد محمول إلى موضوع دون أن نلتزم بتقرير صدق أو كذب؛ في القضية إذا كان القمر شديد البرودة فحياة الإنسان عليه مستحيلة، إذا أخذنا مقدم تلك القضية أو تاليها وحده، يكون لدينا حمل لا تقرير، اي نكون قد أعلنا فكرة أو مجموعة أفكار دون أن نقرر شيئا». وعيب هذه الفكرة غاية في الشناعة لأن لا واحد من المناطقة التقليديين التقاة قال بأن : مقدم تلك القضية المركبة حصّل صفة القضية، ذلك أن دخول «إذا» أسقط عنها إمكان الصدق او الكذب أما ثنائية content و assertion فليست جديدة على المناطقة التقليديين لأنه كما يقول ابن سينا «كل قضية تتصور أولا في نفسها (content)، لكنها إنما يقع التصديق بها إذا نسبت إلى خارج على سبيل المطابقة (assertion)»(**الشفاء، القياس**، ص ص 231-232) ثم إن «الشرط يحيل كل واحد من الجزأين عن كونه قضية فإنك إذا قلت : إن كان كذا، فلا صدق فيه ولا كذب، وإذا قلت : فيكون من كذا، فلا صدق فيه ولا كذب، إذا أعطيت الفاء حقها من الدلالة على الإتباع»(نفسه ص 236). وفي مكان آخر غير بعيد عن العنوان المشار إليه أعلاه يقول محمود فهمي زيدان (ص ص 143-144) «حين تعمق [فريجة] في القضية الحملية التقليدية لم يكن يقصد إلى إصلاح المنطق التقليدي وإنما يتعمقه للاستغناء عنه : أراد الاستغناء عن لغة الموضوع والمحمول بلغة الدالة ومن ثمة يمكننا فهم قوله في افتتاحية **كتابة التصورات** : «ليس للتمييز بين الموضوع والمحمول مكان في طريقتي لتناول القضية». وبالفعل كما نرى نحن ليس للتمييز بين الموضوع والمحمول بالمعاني غير المحددة تحديدا واضحا مكان للتناول المنطقي سواء أكان ذلك في المنطق الأرسطي أو عند فريجة لكنه كما ستتبث هذه الورقة لو حُدد الموضوع المنطقي وفُصل بينه وبين الموضوع النحوي فلن يبق لفريجة أي اعتراض على إقامة هوية بين الموضوع المنطقي كما يفهمه أرسطو والحجة عنده والمحمول المنطقي وفكرة الدالة عنده.

لأصبحنا في قضيتي ألبير دوساكس أمام موضوعين اثنين لا موضوع واحد واختل بذلك شرط هام من شروط إثبات التناقض.

وقد تبدو حجة ألبير رغم متانتها غير مسايرة لبعض نصوص أرسطو التي ربما كانت وراء مدعى سومرز. ففي **التحليلات الأولى** نجد أرسطو يستخدم مثلا هذا الأسلوب في التعبير:

« وأما إذا وجد أحد الحدود كليا والآخر جزئيا وكان الكلي هو الرأس الكبير؛ موجبا كان أو سالبا، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجبا، فمن الاضطرار أن يكون قياس كامل» (26 - أ) وتتكرر كثيرا أمثال هذه التعابير في حديثه عن حدود القياس بحيث قد يهيأ للقارئ أن أرسطو هنا (خاصة عندما يورد العبارة مرمزة «أ موجودة في كل ب، وب في بعض جـ») قائل بنفس ما نسبه إليه سومرز.

لا أجادل في أننا على ضوء التسعة عشر ضرب من أضرب أشكال القياس الحملي نجد نوعا من الانضباط في الحفاظ على الموضوع بهذا المعنى بحيث لا يمكن لحجة ألبير أن تعارضه، فيما عدا ضربا واحدا من الشكل الرابع غير المذكور عند أرسطو في **التحليلات الأولى**.

كما لا أجادل فيما قد يحمله النحو العربي من دعم لأطروحة سومرز عندما نجد أن المركب الإضافي «كل إنسان» يقوم بدور المسند إليه في الجملة «كل إنسان حيوان» فيكون بذلك هو موضوع الجملة نحوا. غير أن الحجة النحوية مردودة أصلا لعدم قدرتها على مجارات الاستدلال المنطقي في هذا الأمر. يبقى إبداء الرأي فيما يتعلق بأسلوب عبارة أرسطو المشار إليها.

فأولا ونحن نتتبع النص الأرسطي لم يحدث قط أن صادفنا أرسطو وهو يستخدم كلمة «موضوع» في وصفه لذلك «الحد الكلي» أو «الحد الجزئي». والسبب واضح لعدم انشغاله هنا بالقول الخبري Logos apophanticos، فما يهمه في **التحليلات** هو «المقدمات أو القضايا والقياس» وهذان الكائنان المنطقيان لا يتركبان من موضوع ومحمول بل يتركبان من حدود أو «رؤوس» بتعبير المترجم القديم. فسواء أكتبنا تلك المقدمات على نحو : «ب موجود في كل حـ» أو كتبناها على نحو «كل حـ هو ب» فإن «كل حـ» تظل رأسا للمقدمة أو حدا horos. وما يريد أرسطو قوله هنا هو «كلية المقدمة» أو «جزئيتها» وهذا ما يفصح به المقطع التالي :

« وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها : وهي الكل ولا واحد والبعض ولا كل» (I، 4، 26ب، 31-32).

وقــد ســـار الآلاف من دارسي منطق المعلم الاول على هذا النهج إذ لا نجــد في عبارتهم عن مقدمات القياس إلا كم المقدمات أو كيفها ولا نجد عندهم كم الموضوع وكيف المحمول. ولعل في استقرار الرأي عندهم على هذه العبارة دفع لكل لبس قد يمس عرض النظرية المنطقية فيما لو استعملت الالفاظ الاولى لأرسطو قبل توضيح مقاصدها. ومن جملة ما قد ينشأ من خلط هنا هو الاشتراك اللفظي بين كلية الموضوع وكلية الحكم ما لم نتبنى تأويلا دخيلا على أرسطو كما هو الشأن هنا مع سومرز، إذ أصبح كم القضية هو الموضوع؛ فإن كان كليا كانت القضية كذلك كلية وإن كان جزئيا كانت جزئية. أما ان نتكلم عن القضية الجزئية ذات الموضوع الكلي؛ فهذا مستبعد من هذا التأويل الدخيل.

إن مثل هذا الفهم لا يصطدم فقط بحجة ألبير، إنه يؤدي أيضا إلى العجز عن تفسير الصحة الصورية لقياس مثل :

كــل ب هــو جـــ

كـــل أ هـــو ب

بـعـض أ هـو جـ

ولعل فشله هذا راجع بالأساس إلى اننا هنا نستخدم مجالا للتقعيد يقع في ترتيب **الأورغانون قبل التحليلات الأولى**، ونعني به مجال **كتاب العبارة**. فصحته في إطار المنطق الارسطي لا غبار عليها، لكنه يصبح في ظل تأويل سومرز قياسا فاسدا لاحتوائه على أربعة حدود أو رؤوس على أساس أن **كل** أ ليست هي **بعض** أ.

إن في مطالعة النص التالي لقطب الدين محمود محمد الرازي (ت 766 هـ) لخير مساعد لنا على بناء الاستدلال الذي نحن خائضون فيه؛ يقول قطب الدين :

« فإذا قلنا (كل ج ب) فهناك أمران : أحدهما مفهوم (ج) وحقيقته. والآخر ما صدق عليه (ج) من الأفراد. فليس معناه أن مفهوم (ج) هو مفهوم (ب) وإلا لكان (ج) و (ب) لفظين مترادفين، فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ، بل معناه أن كل ما صدق عليه (ج) من الأفراد فهو (ب) فإن قلت كما أن لـ (ج) اعتبارين كذلك لِـ (ب) اعتبارانا مفهوم وحقيقة وما صدق عليه من الأفراد فلم لا يجوز أن يكون المحمول ما صدق عليه (ب) من الأفراد لا مفهومه كما أن الموضوع كذلك؟ فنقول ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول(...) » إلى أن يقول :

« فما صدق عليه (ج) يسمى ذات الموضوع، ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانه لأنه يعرف به ذات (ج) الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب بعنوانه. والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا « كل إنسان حيوان » فإن حقيقة الإنسان عين ماهية

زيد وعمرو وبكر وغيرهم، وقد يكون جزءا لها كقولنا « كل إنسان حيوان » فإن الحكم فيه أيضا على زيد وعمرو وغيرها من الأفراد وحقيقة الأفراد إنما هي جزء لها؛ وقد يكون خارجا عنها كقولنا « كل ماش حيوان »فإن الحكم فيه أيضا على زيد وعمرو وغيرهما من أفراده، ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها. فمحصل مفهوم القضية يرجع إلى عقدين : عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه، وعقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والأول تركيب تقييدي والثاني تركيب خبري، فهنا ثلاثة أشياء :

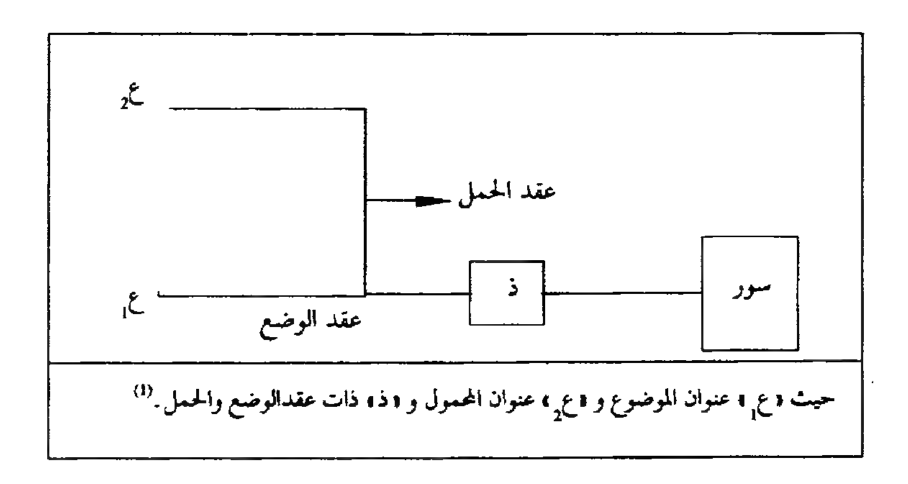
ذات الموضوع،

وصدق وصفه عليه،

وصدق وصف المحمول عليه.

أما ذات الموضوع فليس المراد به أفراد (ج) مطلقا، بل الأفراد الشخصية إن كان (ج) نوعا أو ما يساويه من الفصل والخاصة، والأفراد الشخصية والنوعية معا إن كان (ج) جنسيا أو ما يساويه من العرض العام. (...) **ومن الأفاضل من قصر الحكم مطلقا على الأفراد الشخصية وهو قريب إلى التحقيق لأن اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال، بل لاتصاف شخص من أشخاصها به**(*) ؛ إذ لا وجود لها إلا في ضمن شخص من أشخاصها » (ص 91-93 طبعة الحلبي) إن المطالعة الرزينة لهذا النص ولأمثاله من نصوص المناطقة العرب في القرن الثالث والرابع عشر تسمح لا محالة برسم الخطاطة التالية التي تشكل خريطة للقضية الحملية المحصورة في المنطق التقليدي :

(*) التشديد من عندنا.



حيث « ع1 » عنوان الموضوع و « ع2 » عنوان المحمول و « ذ » ذات عقدالوضع والحمل.[1]

خريطة نميز فيها بوضوح الأمور التالية : عنوانان وذات واحدة مقيدة بسور. ولوبحثنا عن موضوع الحكم أو الموضوع المنطقي فيها لما اختلفنا حول كونه تلك الذات التي تنتصب في نفس الوقت كحاملة لعقد الوضع وكموضوع لعقد الحمل. ومن شروط هذه الذات في رأي الأفاضل من المناطقة تَشَخُّصها. فموضوع القضية « كل إنسان حيوان » من هذا المنظور العربي ليس هو «إنسان» لأن هذا المعنى ماهو إلا عنوان لحوامل ارتبط بها ارتباطا وضعيا، بل إن الموضوع المنطقي هو المعقود عليه بالدلالة والوضع؛ وما يعقد عليه بهذا النحو لن يكون إلا شخصا ممنوعا من ممارسة العنوانية أكان ذلك في عقد الوضع أم في عقد الحمل. ومن ثمة فكل حديث عن العكس يرد فيه الإقرار بإحلال الموضوع المنطقي محل المحمول هو حديث داخل في باب الأغاليط الناجمة عن عدم تبين معاني كلمة

(1) أمام هذه الخريطة يبدو أنه من غير اللائق إعادة كتابة مثل هذا الكلام اليوم : « رأي بيرس أن القضية (كل إنسان فان) مثلا تعني أن « إذا كان س حاصلا على الصفة أيلزم أن يكون حاصلا على الصفة ب »، أو« إذا كان س إنسان فهو إذن فان »؛ ومن ثمة يرد بيرس القضية الحملية إلى شرطية متصلة، لا أن يرد الشرطيات إلى حمليات كما حاول التقليديون. نجد هذه الفكرة المنطقية واضحة عند رسل ويدين بالفضل فيها إلى برادلي الذي ذكر الفكرة في كتابه المنطق ونشر عام 1883 نلاحظ أن فريجه دون هذه الفكرة في كتابه كتابة التصورات Begriffsschrift الذي نشر عام 1879، ومن ثمة يكون لفريجة سبق القول [كذا] بهذه الفكرة على برادلي دون أن يعلم رسل وقتئذ. لكن يتضح من النص السابق لبيرس أنه وصل إلى الفكرة عام 1867 ومن ثمة نعطي لبيرس السبق على فريجة في هذه الفكرة. » ومحمود فهمي زيدان يحدو هنا حذو الحافر بالحافر كلاما لـ J.Passmore في كتابه A.Hundred Years of Philosophy الطبعة الثانية 1966. ومن يطلع على نص قطب الدين يدرك مدى اتساع الجدل حول تلك الفكرة بين جماهير المشتغلين بالمنطق الصوري لزمن غير يسير قبل تلك السنوات المذكورة في هذا الكلام. كما أنه يصبح من الصعب على الباحث قبول مثل هذا الكلام :

«In short, it is no exaggeration to say that use of quantifiers to bind variables was of the greatest intellectual inventions of the nineteenth century» W.M Kneale; D.L; p.511

« موضوع » في المنطق التقليدي. وهذا بالضبط هو ما حدث لـ Geach ولكثير من المحدثين الذين بدا لهم أن أرسطو طاليس وهو يبني المنطق ارتكب زلة كارثية لا تضاهيها إلا The Fall of Adam . كان تصريح Geach بهذا الاتهام في محاضرته الشهيرة بعنوان The history of the corrupton of logic. (1986 Bouveresse,).

لقد ظن Geach (بمعنى خُيِّل له) أن بين **العبارة** وبين **التحليلات الأولى** هوة سحيقة لا يسعني إلا وصفها بالانقطاع التام بين تصورين نظريين، لِمَ لا وصاحبنا ينعتها بالكبوة الكبرى التي أودت بأرسطو إلى الانحراف الجذري عما بدأ منه وكان صائبا لينحرف إلى ما في القول به إفساد للنظر المنطقي. لقد بدا ل Geach أن أرسطو تحول متزلقا عن الرأي الصائب القائل بأن كل لوغوس أبو فنتيكوس ينشطر إلى شطرين متغايرين طبيعة ووظيفة : ال Onoma و Rhéma إلى الرأي الفاسد القائل بأن الحمل ارتباط بين حدين Horos قابلين للتعاكس وتبادل المواقع في القول الخبري. وهذا ما يطلق عليه دعوى العاكسية La thèse d'interchangeabilité [1].

يخيل لي أنه لولا هذا الرأي الذي شاع بين مؤرخي المنطق وفلاسفة اللغة من المعاصرين لما أمكن لسومرز أن يبني ما بناه من محاولة ذكرناها من قبل.

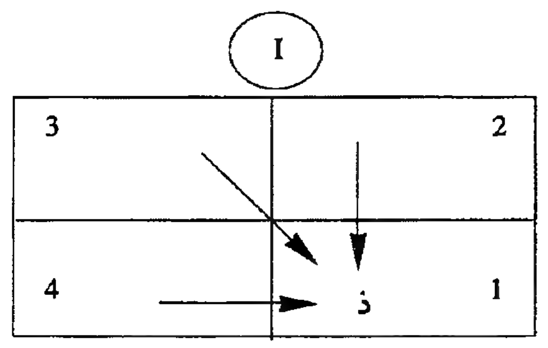
III. الإثبات

لنبدأ تنقيبنا عن الموضوع المنطقي في المنطق الأرسطي من نقطة سابقة لتلك التي بدأ منها غيرنا المشار إليهم في هذه الورقة. لقد بدأوا مباشرة من **العبارة** تاركين **المقولات** جانبا ولعل تركهم هذا كان تحت تأثير لوكا تشفيش وغيره من المؤرخين الذين استبعدوا من مجال المنطق جل أجزاء الأورغانون (Bochensky مثلا)، ولم يكن هذا الاستبعاد وليد القرن العشرين فحسب فكم من منطقي معروف سبق وصرح بدمج **المقولات في الميتافيزيقا** بدل إلحاقه بالمنطق (ابن سينا مثلا). [1']

(1) كان P.Geach واقعا تحت تأثير G.Frege لم لا وهو الذي قام مع M.Black بنقل أجزاء هامة من أعمال الألماني إلى اللغة الإنجليزية تحت عنوان : Translations from the philosophical writings of Goltlob Frege ومعلوم أن فريجه كان يميز تمييزا حاسما بين : object وconcept الذي رأى فيه Geach القسمة الأرسطية في العبارة للفظ إلى onama وrhéma على أساس أن onoma تسمي object وrhéma تكون ل concept . غير أن هذه الثنائية لن تستقيم في ظل الفهم الأرسطي إلا بشروط دقيقة وهي عين الشروط التي سيضعها Frege بألفاظ أخرى أوهمت Geach. ولم يكن نقد Frege« للتحليل التقليدي للقضية الحملية » متجها بالواقع إلى أرسطو بل كان للاستخدام الرائج زمانه عند المشتغلين بالمنطق الصوري كما وصل إليهم في عدد من الكتابات المدرسية المتأثرة بمنطق Port Royal . لا نستبعد أنه في مثل هذه الكتابات ساد الخلط بين الموضوع المنطقي (object) والموضوع النحوي (Subject) في القضايا. الأمر الذي دفع فريجه في مطلع « كتابة التصورات » إلى إطلاق صرخته :« ليس للتمييز بين الموضوع والمحمول مكان في طريقتي لتناول القضية ».

(1') انظر I. Madkour, l'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Vrin, 1969, pp79-81

نبدأ إذن من الموجودات الأربع المذكورة في الفصل الثاني **من المقولات** ونختار منها ذاك الذي لا يوجد في ولا يقال على والذي سماه أرسطو جوهرا أولا[2]. فبمثل ما شكل هذا الموجود قاعدة لمربع الموجودات، سيشكل قاعدة كل المقولات العشر؛ ومن ثمة الأساس التأويلي لمربع تقابل القضايا المحصورة.

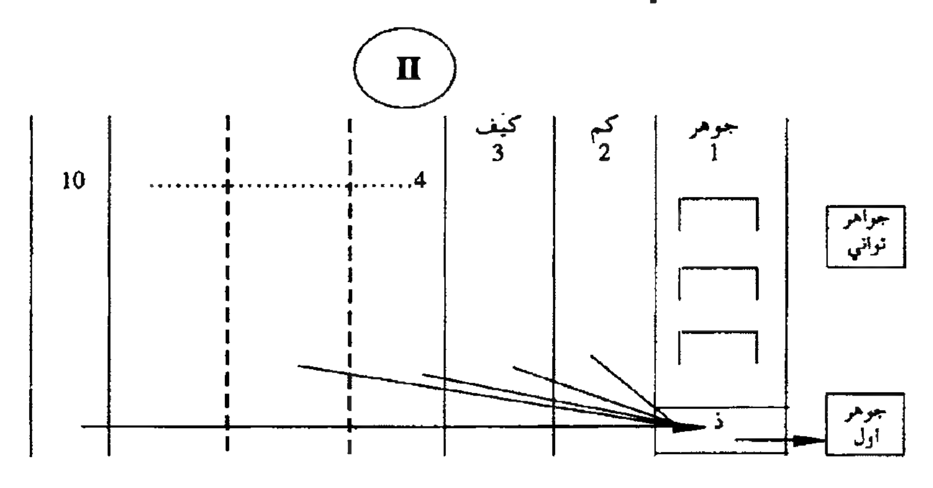


حيث 1: لا يوجد في و لا يقال على

حيث 2: لا يوجد في و يقال على

حيث 3: يوجد في و يقال على

حيث 4: يوجد في و لا يقال على



لقد سبق لي أن قلت (مرسلي 1996) (2) إن الجوهر الاول هذا هو ذاك الذي لا يكون على الإطلاق إلا موضوعا في مستوى القول وكل ماليس جوهرا أولا إلا ويمكن أن يقال

2) انظر الفصل السابق لهذا في كتابنا هذا.

عليه أو يوجد فيه. وموضوعيته القولية هذه راجعة بالأساس إلى موضوعيته الوجودية. إذ هو الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يوجد وجودا عينيا مستقلا وماعداه فإما يوجد فيه أو يقال عليه يقول أرسطو : « لأن الجواهر الأول موضوعة لسائر الأمور كلها، وسائر الأمور كلها محمولة عليها أو موجودة فيها، لذلك صارت أولى وأحق بأن توصف جواهر »(2ب، 37-3 أ،5) وعليه ستصبح أولى الحقائق التي تشتق منها أو عليها يتوقف كل ماعداها هي التي تأخذ الترسيمة « هذا (الجوهر الأول) هو (ليس هو) كذا وكذا » اي تأخذ صورة القضية الشخصية. ومن ثمة فليس من المفاجئ في شيء. كما يلاحظ Kneale (S) في عرضهم التحليلي النقدي **لكتاب المقولات**، (ص،31) . أن نجد أرسطو يعتبر أن من أول مهام القضايا الشخصية هو تفسير القضايا الكلية التي ستصبح عمدة كتاب **التحليلات الأولى**؛ يقول المعلم الأول : « وإنما يقال إن الشيءمقول على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعة شيء لا يقال هذا عليه، وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه » (I، I،4 ب 28) .[1]

وقبل هذا كانت عماد تفسير القضايا المحصورة في **كتاب العبارة** عندما عرض أرسطو نظريته في التقابل. ومعلوم أن أول تقابل شغله قبل أن يمر إلى غيره كان هو « التناقض ». وقد أحسن التقليد التاريخي صنعا عندما خصص له فصلا مستقلا في **العبارة** (الفصل6) وكأنه كان واعيا بأن أرسطو يسترجع فيه ما سبق له أن وقف عنده دون أن يسميه في **كتاب المقولات** عندما وضع من جملة المتقابلات تلك التي« تتقابل على طريق الموجبة والسالبة » (الفصل 10) إذ « يكون في هذه وحدها خاصة أحد القولين يكون أبدا صادقا أو كاذباً » (13ب،34) وكان القولان موضوع الحديث ممثلا عليهما ب : « سقراط مريض »و « سقراط ليس مريضا » أما في الفصل السابع من **العبارة** فيتم ضبط تقابل تلك الأقوال التي يكون الحكم فيها واقعا على المعاني الكلية ويعني بقوله « كلي » في هذا المقام « ما من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد » .[2] ممثلا عليه ب « إنسان » ولكي لا يترك المجال مفتوحا لأي لبس أو اشتراك لفظي قد يؤدي إلى اتخاذ موقف مشابه لموقف سومرز يلاحظ أرسطو أن « « كل » تدل على أن الحكم كلي؛ لا المعنى متى كان كليا » (17 ب، 10-11).[3]

(1) «And we say that one term is predicated of all another, whenever no instance of the latter can be found of which the former cannot be asserted, 'to be predicated of none' must be understood in the same way» Trd. A. J.Jenkinson.

(2) في الترجمة الإنجليزية نقرأ : By the term «universal» I mean that which is of such a nature as to be predicated of many subjects (7,17a37-39)

(لاحظ بروز كلمة subject بدل كلمة « واحد » في الترجمة العربية)

(3) «For the word 'every' does not make the subject a universal, but rather gives the proposition a universal character»

تتقابل القضايا المحصورة إذن لتؤدي إلى أزواج من المتقابلات ونكون بذلك قد دخلنا في مجال الأقوال المحتوية على الألفاظ أو المعاني الكلية التي ستصبح حدودا في كتاب **التحليلات الأولى**. وفي هذا ما فيه من إلغاء تام لما قال به Geach.

وتلخص لنا الخطاطة الآتية تسلسل تفكير المعلم الأول واستمراريته منذ الفصول الأولى **للأورغانون** :

1• ف 2، 3، 4 من **المقولات**	: يستفاد منها امتناع اعتبار « ما يقال على غيره » موضوعا منطقيا على الحقيقة وإعطاء الأولوية للجواهر الأول في الموضوعية؛
2 • ف 10 من **المقولات**	: تقابل الإيجاب والسلب وضرورة تقاسم الصدق والكذب في الأقوال؛ من مثل« سقراط مريض »و« سقراط ليس مريضا ».
3• ف6 من العبارة	: إدخال كلمة « التناقض » لتسمية تقابل الإيجاب والسلب في المعنى الواحد بعينيه؛
4• ف7 من العبارة	ضبط قواعد تضاد وتناقض القضايا المحصورة؛
5• ف1، ك1 من **التحليلات الأولى** : ضبط حدود المقدمات في الأقيسة.	

ولو نحن تساءلنا عن النص المؤسس لكل هذه الدرجات لجاءنا الجواب من الفصل الثالث من **المقولات** و هو الفصل الذي يعقب مباشرة المكان الذي قسمت فيه الموجودات الاربع المشار إليها أعلاه يقول ارسطو :

« متى حمل شيء على شيء حمل **المحمول على الموضوع**. [غير موجودة في الترجمة الإنجليزية] قيل كل ما يقال على المحمول على الموضوع أيضا مثال ذلك : أن الإنسان يحمل على **إنسان ما**، ويحمل على الإنسان الحيوان، فيجب أن يكون الحيوان على **إنسان ما** أيضا محمولا، فإن إنسانا ماهو إنسان وهو حيوان » (3، 1ب،10-15).

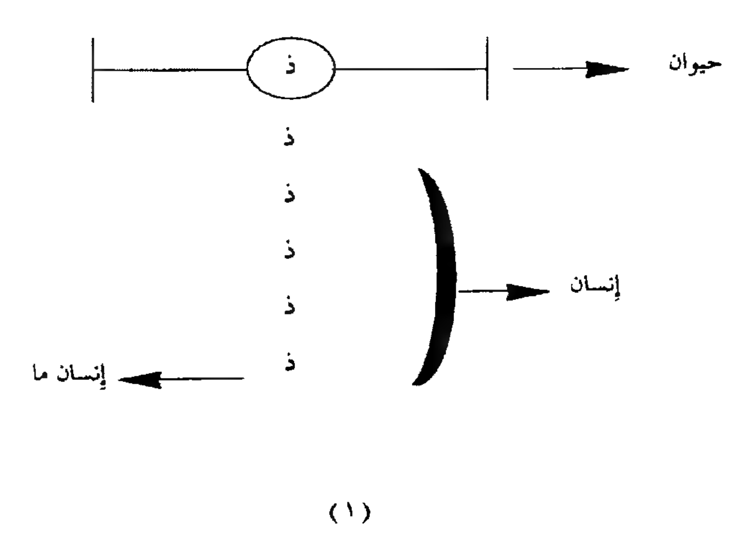
دعنا الآن مما قد يمس هذا النص من نقد عزيز على قلوب عدد من المحدثين عندما رأوا فيه خير مثال على « الكبوة الكبرى » بتعبير Geach، فقد شملوا به لا يبنتز أيضا لا لشيء إلا لأنه جاري أرسطو واخذ بما اخذ به فيه (أقصد نقدهم القائم على الفرق بين س عضو في ع و ع فئة جزئية من ع1، أي الفرق عندهم بين (ε) الانتماء و($\subset$ التضمن). اقول دعنا

من هذا الآن وركز معي على المقصود من هذا النص الممهد لعرض المقولات العشر بتنبيه الدارس إلى أنه مهما تدرجت العلاقات بين الأجناس وأنواعها فلا ينبغي نسيان أشخاصها. تترد القضية الشخصية ثلاث مرات في النص المذكور لتكون بمثابة محور تدور عليه العملية الاستدلالية برمتها :

الإنسان يحمل على إنسان ما
الحيوان يحمل على الإنسان

الحيوان يحمل على إنسان ما

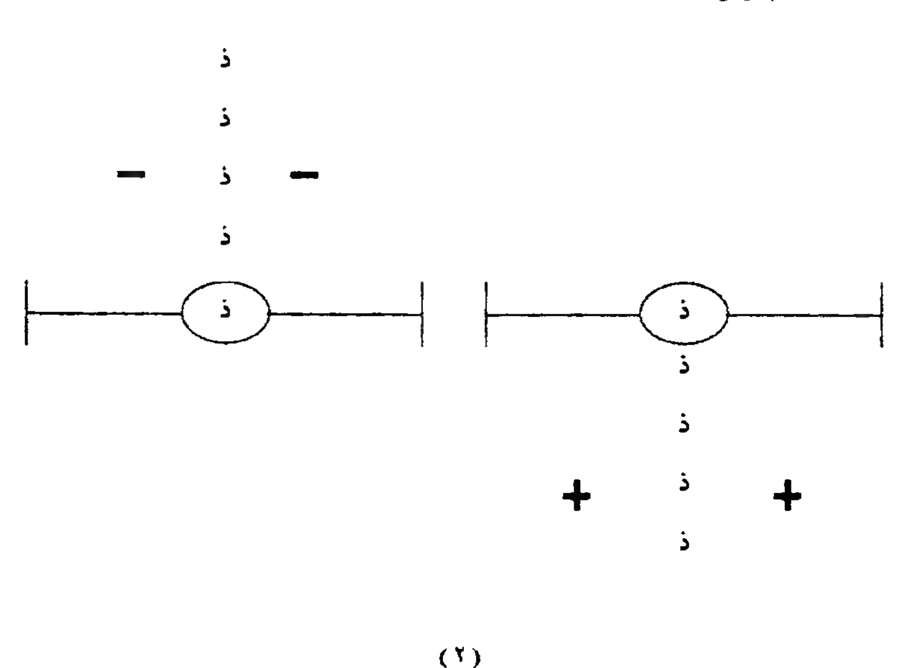
ومن ثمة : إنسان ماهو إنسان وهو حيوان، من هنا الخطاطة الأولية التي نرسمها هكذا :



(١)

«الحيوان» و«الإنسان» هنا تدخل ضمن الأجناس والأنواع التي ترتب تحت أو فوق بعضها البعض ونترك جانبا غيرها رغم أهميته (الفصول مثلا) لذلك رتبت الخطاطة بالشكل الماضي.

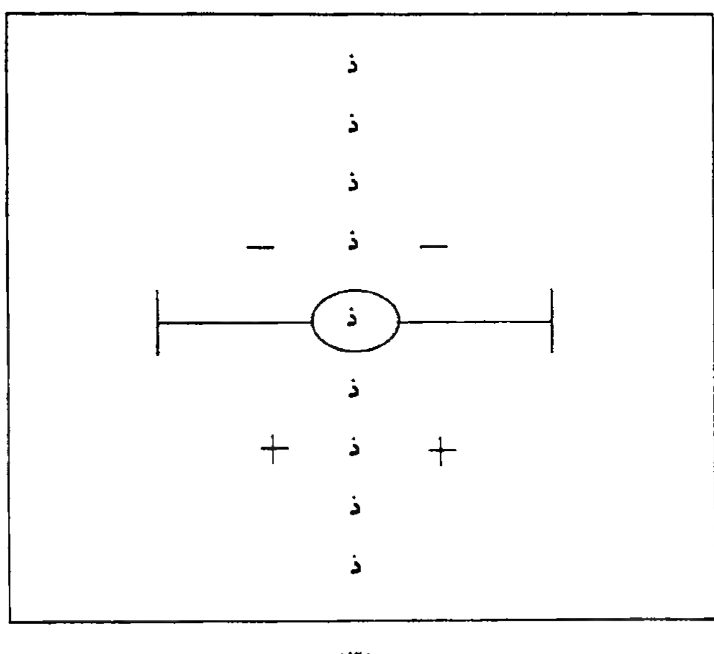
ومادام انه من الممكن « في كل ما أوجبه موجب ان يسلب، وفي كل ما سلبه ان يوجب، فمن البين إذا ان لكل إيجاب سلبا قبالته، ولكل سلب إيجابا قبالته » (**العبارة**، 6، 17أ، 30–32) ومن ثمة ميلاد الخطاطة المزدوجة :



(٢)

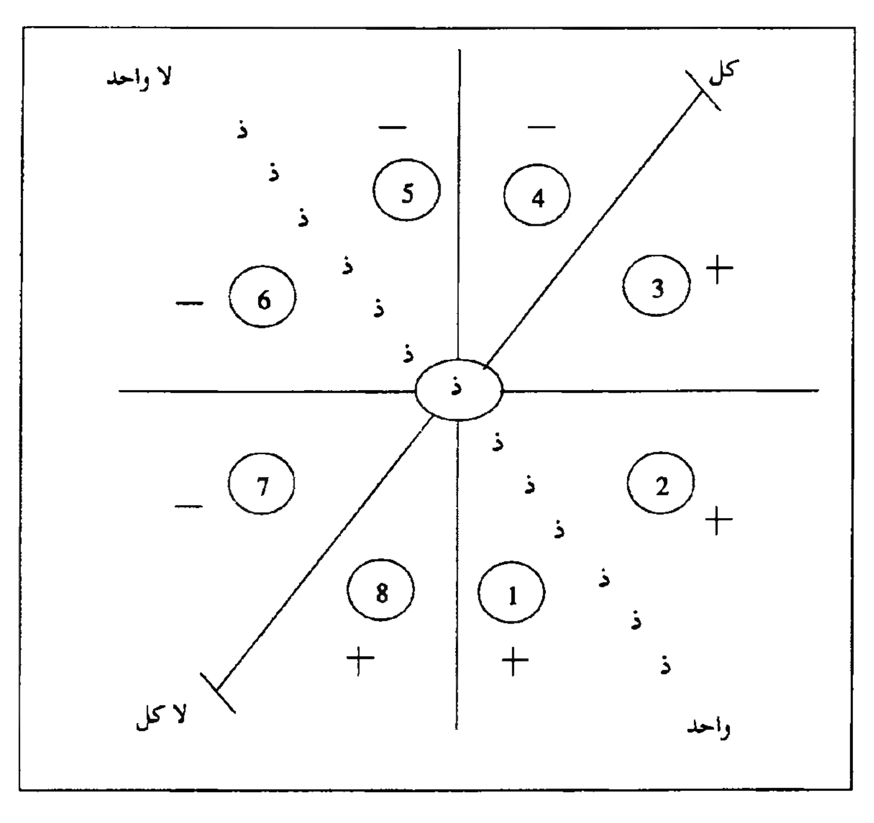
هذه الخطاطة التي تضبط تقابل القضايا الشخصية الموجبة والسالبة

ومادامت اللغة الطبيعية، لغة الناس، تحتوي على جمل إخبارية تحتل فيها صيغ من مثل « كل كذا » أو « بعض كذا » المكان الذي يحتله « سقراط » في أمثال الجمل التي بنت التناقض، وأعني « بالمكان » هنا الوظيفة النحوية للمسند إليه إذ نجد العربية مثلا تعرب في الجملة « كل إنسان أبيض » « كل إنسان » مضاف ومضاف إليه في محل مبتدأ تماما كما هو إعراب « سقراط » في « سقراط إنسان » أو « الإنسان » في « الإنسان أبيض »؛ فكان ولابد من ضبط تقابل هذه الجمل الإخبارية ذات البنيات المختلفة رغم إعراب النحاة وهذا ما سيقوم به أرسطو في الفصل السابع من **العبارة** عندما يضع قواعد تضاد وتناقض العبارات المحصورة. لنبني إذن هذه القواعد بالاعتماد على خيط التفكير الذي يقودنا هنا. لا شك أن خطاطتنا الماضية (٢) ستنمو لتصبح على هذا الشكل :



(٣)

ماقمت به في (٣) هو انني ركبت في خطاطة واحدة ما كان في اثنتين حيث جمعت السلب إلى الإيجاب مع إبراز عقدي الوضع والحمل. فالعمود النازل المرسوم بواسطة ذ ذ، يمثل عقد الوضع أما الخط الأفقي فهو لعقد الحمل، فيكون لنا مثلا في حالة التشخيص للمعقود عليه في الوضع : «سقراط ابيض» إن صدقت (+) كان نفيها «سقراط ليس ابيضا» كاذبا (−) وهو ما تخبرك به الخطاطة (٣)، اما لو اخذنا المعقود عليه في الوضع كمًا لا شخصا فستصبح خطاطتنا على هذا النحو :



(٤)

أول ما يلفت النظر في هذه الخطاطة هو استحالة اجتماع نفس العلامة (+ أو −) في زاويتين متقابلتين. فإن كانت إحداهما موجبة كانت الأخرى ضرورة سالبة والعكس. وهذا بالواقع رسم للتناقض المشار إليه في الفصل 10 من **المقولات** والفصل 6 من **العبارة**.

وتكشف هذه الخطاطة عن محورٍ مايسمى بمربع التقابل، هذا المحور الذي ستدور عليه القواعد المتعلقة بالقضايا المحصورة وأعني بالمحور هنا بالذات القضية الشخصية أي القضية ذات الشخص كموضوع وإن شئت قل : شخصية الموضوع اي ذلك الموجود الذي **لا يقال على** والذي احتل دائرة المحور فيها.

وثاني أمر يلفت النظر في هذه الخطاطة هو غياب إمكانية رسم قولٍ من مثل «الإنسان أبيض» ذلك انه كما يقول ابن سينا «فلابد في كل مناقضة من أن يكون في أحد

طرفيها سور كلي، فكل مقابلة محصورة كلية الموضوع واحد طرفيها وحده مسور بسور كلي، فإنها تقتسم الصدق والكذب في كل موضع، وكذلك الشخصيات وماعداها فلا تناقض فيها » (**العبارة. الشفاء**، 14,67–16) . وقد سبق لارسطو ان رفع عن امثال هذه الأقوال انطباق كل من التضاد (17ب، 8–12) والتناقض (17ب،28–33) لأن « الإنسان » فيها رغم كونه موضوعا نحويا لها فهو عاجز عن لعب دور الموضوع المنطقي ما لم يتم التصريح به. وقد أحسن التقليد التاريخي صنعا عندما أطلق على مثل هذه الأقوال اسم « المهملة » . فهي مهملة ليس فقط للكم بل هي مهملة اصلا للموضوع المنطقي. يقول الفارابي « وليس المعنى المطلق بلا شريطة هو المشتمل على جزوياته لأنه ليس في المعنى المطلق أكثر من ان أخذ طبيعة مجردة عن سائر ما يمكن ان يقرن به، فحينئذ لا يكون قد أخذ لا كليا ولا جزويا لانه لم يؤخذ **بالإضافة إلى موضوعاته** اصلا، فإذا كان كذلك **فلم ينطو فيه شيء من موضوعاته**» (التشديد من عندي) (**عبارة**، ص 12,75–15) .

وهكذا لو فهم معنا البير دوساكس ان الموضوع المنطقي هو المعقود عليه بالوضع لا عنوان الوضع وافقناه وإلا فلا؛ لأن نتائجنا هنا تقول إن الموضوع المنطقي هو دوما شخص وإذا كمم عقد عليه وضعا وصار العاقد عنوانا له وامتنع عن هذا الأخير ممارسة « الموضوعية » لدخوله حسب مربع الموجودات عندنا ضمن خانة تلك التي **تقال على**.

وإن فهم معنا سومرز مافهمناه من الموضوع المنطقي وافقناه، وإلا فلا إن كان فهمه للموضوع النحوي « كل سـ » أو « بعض سـ » قائماً مقام الموضوع المنطقي مبعدا من مجال بحثه القضية المحورية عندنا « سـ هو كذا » (حيث سـ اسم لشخص معروف لنا) .

فماهي إذن أحكام التقابل ضمن هذه الخطاطة الجديدة (٤)؟

I . **التضاد** : ويكون عندما يتقابل الكل ولا واحد، ومن ثمة لا يصدقان معا. وهذا ما تعطيه الزوايا . ③ . ④ . ⑤ . ⑥ . التي تحصر تقابل الكل ولا واحد . فعندما ظهرت (+) في إحداها امتنع ظهورها في باقي الزوايا، وهذا هو معنى امتناع اجتماع الصدق.

II . **التناقض** : ويكون عندما يتقابل الكل ولا كل او واحد ولا واحد» وواجب ضرورة أن يكون احد الحكمين من كل مناقضة منها صادقا والآخر كاذباً » (17ب، 30–26) وهذا ما تعطيه لنا كل الزوايا المتقابلة في خطاطتنا (٤) حيث نلاحظ فيها :

. 1.II

① +	تناقض	⑤ −	و	③ +	تناقض	⑦ −
② +	تناقض	⑥ −	و	④ −	تناقض	⑧ +

2.II ـ كما نلاحظ بطبيعة الحال ان الزوايا القائمة :

① و ②	تناقض	⑤ و ⑥	و ان	③ و ④	تناقض	⑦ و ⑧

وبالتالي تطابق تناقض المحصورات مع تناقض الشخصيات .

III . **الدخول تحت التضاد** : وما دام بناء على I انه لا يجتمع (+) في الزوايا ③ ④ .
⑤ ـ ⑥ ومادام لنا II–2 فانه يمتنع اجتماع (−) في الزوايا .
② ① ـ ⑦ ـ ⑧ ، وهذا يقود إلى ما سُمي بالدخول تحت التضاد باعتباره تقابلا بين نقائض أطراف التضاد كما لاحظ ذلك أرسطو في (17ب، 25) .

IV ـ **التداخل** : رغم ان ارسطو لم يذكره في الفصل الخاص بتقابل المحصورات، فإننا نستطيع صياغة احكامه بناء على نصوص أخرى تقع خارج العبارة . فيقول مثلا في **الجدل** : « وذلك أنا إذا بينا أن الشيء يوجد للكل، نكون قد بينا أنه موجود للبعض ... »(II، 1، 109أ، 4-6) [وانظر كذلك : III، 6، 119أ، 34-36] وأُضيف بناء على خطاطتنا (٤)، انه إذا أبطلنا لا كل نكون بذلك قد أبطلنا لا واحد . ويكون لنا إذن :

عندما ظهرت (+) في ③ لم يظهر في ② ① ⑧ إلا (+)
وعندما ظهرت (−) في ⑦ لم يظهر في ⑥ ⑤ ④ إلا (−)

خاتمة

باثباتنا لمحورية « الشخص » وبالتالي محورية القضية الشخصية في خطاطتنا لمربع تقابل القضايا المحصورة، نكون قد وصلنا ما حاولت جماعة سومرز فصله بدعوى وجود معتقدين متنافرين لكل من المنطق الصوري التقليدي (**مصت**) والمنطق الصوري الحديث (**مصح**) . وبذلك ينهار الانفصال بينهما ويُقام الاتصال والاستمرار بينهما .

وباعتمادنا على تماسك تفكير أرسطو انطلاقا من الفصل 2 من **المقولات** **إلى** كتاب **التحليلات الأولى** وبدعم ثمين من المناطقة العرب استطعنا رسم تلك الخطاطة (٤) وفي ظلها لن يصعب على الناظر ان يقرأ القضايا المحصورة على هذا النحو :

الكلية الموجبة :

(كل ذ، إن كان $ع_1$ فهو $ع_2$ وهناك ذ يكون $ع_1$ و$ع_2$)

الكلية السالبة :

(كل ذ، إن كان $ع_1$ فهوليس $ع_2$ وهناك ذ يكون $ع_1$ وهو ليس $ع_2$)

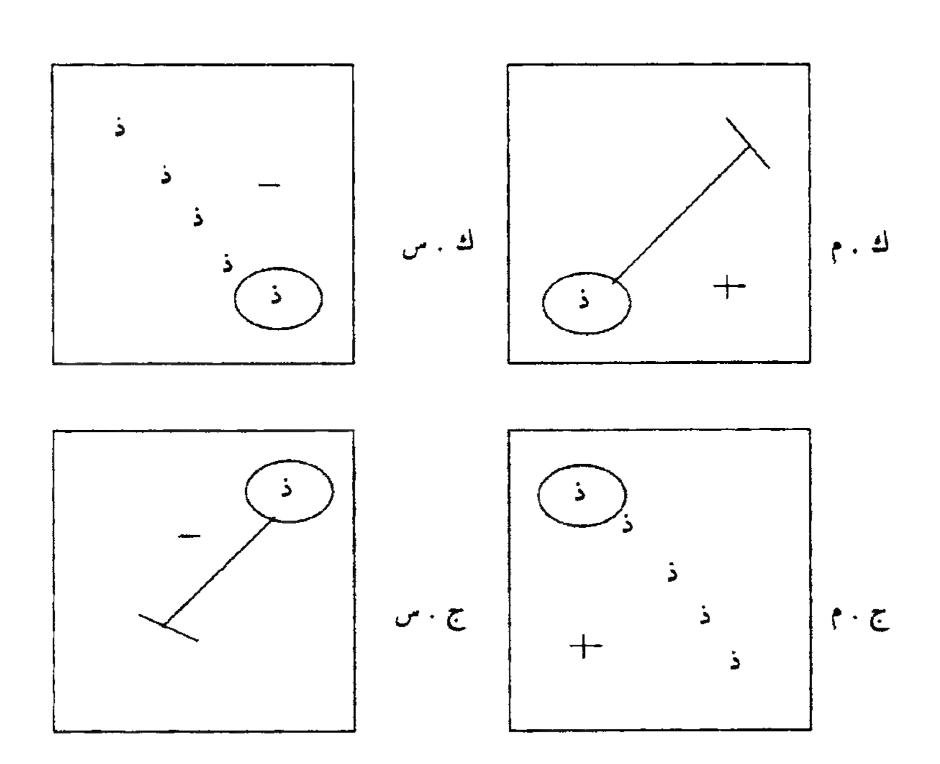
الجزئية الموجبة:

(هناك ذ يكون $ع_1$ و$ع_2$ أو كل ذ، إن كان $ع_1$ فهو$ع_2$)

الجزئية السالبة :

(هناك ذ يكون $ع_1$ وهو ليس $ع_2$ أو كل ذ، إن كان $ع_1$ فهو ليس $ع_2$)

وهاك تخطيطاتها من (٤) :



وبفضل هذه القراءة لن يبق هناك أي مبرر صوري للادعاء بان المنطق الصوري الحديث جبَّ ما قبله لحظة بناءه للغته الرمزية. ذلك أنه أصبح في إمكاننا البرهنة داخل نفس اللغة الرمزية على الصحة الصورية لكل قواعد مربع التقابل كما وضعها المنطق الصوري التقليدي.

ولعل سبب إفساد البعض من تلك القواعد راجع في نظرنا إلى عدم استيفاء الترميز المتداول للبنية الصورية العميقة للقضايا المحصورة في اللسان الطبيعي؛ ومانتج عن هذا النقص من فصل غير مشروع بين معاني بعض الروابط القضوية والأسوار من جهة ومعاني السورين الكلي والجزئي من جهة أخرى مما أدى إلى سحب الفحوى الوجودي عن المحصورات الكلية لقصره على المحصورات الجزئية.

وإذا ماقام المرء باستيفاء البنية الصورية العميقة للقضايا المحصورة كما تُظهرها له الخطاطة (٤) [1]، فسيكون بذلك قد وصل ماتم فصله بين المنطقين لنصبح أمام منطق صوري واحد، له تاريخ واحد يبدأ مع أرسطو ويطور ويوسع مع جماهير المناطقة في القرون التالية له إلى قرننا الحالي. وبهذا نعيد دمج الأورغانون الأرسطي بكل أجزائه ضمن الدرس المنطقي المعاصر تاركين على الهامش كل دعاوى أصحاب التقطيع في الجسد المنطقي الإنساني.

(1) انظر كذلك محمد مرسلي، «البنية الصورية العميقة للقضايا المحصورة»، وهو الفصل الموالي في كتابنا هذا.

بعض المصادر والمراجع

أرسطو، **منطق أرسطو**، تحقيق وتقديم، عبد الرحمان بدوي، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، ودار القلم، بيروت، **ثلاثة أجزاء**، 1980.

ابن سينا، **الشفاء، المنطق، ٣ العبارة**، تحقيق محمود الخضيري، القاهرة، 1970.

ابن سينا، **الشفاء، المنطق، ٤ القياس**، تحقيق سعيد زايد، القاهرة، 1964.

الفارابي، **شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة**، نشر وتقديم، ولهلم كوتش و ستانلي مارو، ط ٢٠، دار المشرق، بيروت 1971.

قطب الدين الرازي، **تحرير القواعد المنطقية**، ط ٢٠، مطبعة الحلبي وأولاده، القاهرة، 1948.

محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشاته وتطوره، دار النهضة العربية، بيروت 1973.

مرسلي، محمد، «الجوهر» عند أرسطو»، ضمن، **دراسات في تاريخ العلوم والابستيمولوجيا**، مطبعة فضالة، المحمدية، 1996.

Aristotle, **The basic works of Aristotle,** édition et introduction de Richard Mckeon, Random House, New York, 1941

Blanché, R, **La logique et son histoire d'Aristote à Russel,** A.Colin, Paris, 1970

Bochensky, I.M, **A History of Formal Logic,** Trad. Anglaise et édition de I. Thomas, University of Notre-Dame Press, Notre-Dame, Indiana.1961.

Boehner, Ph, **Medieval Logic,** The University of Chicago Press, Chicago, 1952.

Bouveresse, Jacques «La théorie de la proposition atomique et l'assymétrie du sujet et du prédicat : deux dogmes de la logique contemporaine», dans, **Mérites et limites des méthodes logiques en philosophie,** colloque organisé par Jule Vuillemin, J.Vrin, Paris, 1986,

الفصل السابع

البِنْيَة الصُّورية العميقة للقَضَايا الحَمْليّة المحصُورَة

I. مقدمة(*)

لكونها عمدة البرهان وأداته الرئيسة في منطق أرسطو، شكلت القضايا الحملية المحصورة أحد هموم البحث المنطقي خاصة إبان فترة الانقلابات الكبرى في تاريخ العلوم.

وكان الاشتغال بها لفهمها وضبط بنائها الصوري حجر الزاوية في أعمال رواد ذلك المنطق الذي سيستوي مع بداية القرن العشرين تحت اسم المنطق الرمزي أو الرياضي.

لقد اجتهد أولئك الرواد كل واحد من جهته في وضع قالب صوري إما مجاريا بذلك سلامة النظرية الأرسطية أو متمردا خارجا عنها. وكان الفحوى الوجودي المسلم به ضمنيا في النظرية المذكورة أحد المشاكل العويصة التي انصبت عليها تلك القوالب الصورية المقترحة. الغريب في الأمر أن مجهودات كل من لايبنتر (1646-1716) وهيربارت (1841-1776) ثم برنتانو (1838-1917) ف بول (1815-1864) وجيفونز (1835-1882) ثم ڤن (1923-1834)، رغم ما مسها من تعارض أحيانا أو تكامل أحيانا أخرى سيتم «تتويجها» مع فريجة (1848-1925) وراسل (1872-1970) بحسم الأمر واعتماد بنية صورية للقضايا المحصورة تحظى بإجماع علماء المنطق الحديث. وستصبح هذه البنية أحد الذرائع المعتمدة في تقطيع تاريخ المنطق وذلك بتقسيمه في كتب التاريخ أو الكتب المدرسية إلى منطق قديم ومنطق حديث وأن ما يدخل من القديم في الحديث منه نزر يسير والباقي لا تصمد سلامته المنطقية وصحته

(*) يُسَلِّم البحث الحالي بكون القارئ الكريم مطلع على لغة المنطق الصوري الحديث، خاصة منه منطق القضايا ومنطق المحمولات من الدرجة الأولى، وقد سبق لنا عرضها في كتابين منفصلين : **دروس في المنطق الاستدلالي الرمزي**، 1989 و**منطق المحمولات**، 2004 عن دار توبقال للنشر، وتعود الرمزية المعتمدة هنا وكذا الكلمات المختصرة لتسمية القواعد إلى هذين الكتابين.

الصورية أمام اللغة الحديثة، لغة الرموز المصطنعة من طرف المناطقة والرياضيين وباقي المجاميع العلمية طيلة القرن العشرين.

نريد أن نثبت في هذه الورقة ما يلي :

1 . أن المنطق الصوري الأرسطي بكامله جزء لا يتجزأ من النظرية المنطقية الحديثة. وأن هذه الأخيرة توسيع له ولا تقيم قطيعة معه.

2 . أن كل القوانين الخاصة بتقابل القضايا الحملية المحصورة التي ضبطها أرسطو أو الأرسطيون من بعده قوانين يُبرهن على صحتها الصورية داخل اللغة الرمزية ذات الأصل الفريجي.

3 . أن كل أضرب القياس في مختلف أشكالها، أضرب منتجة في اللغة الرمزية ذات الأصل الفريجي كذلك.

II . التحليل

1 . البنية الصورية الجارية الآن بين المناطقة المعاصرين ونتائجها.

أ . استقر الرأي منذ فريجة على أن البنية الصورية للقضية الكلية يبرز فيها رابط الشرط القضوي بينما يبرز رابط الوصل القضوي في القضية الجزئية وهكذا نجد :

لـ A الصورة Λ سـ (ك (سـ) ⟵ ل (سـ))

ولـ E الصورة Λ سـ (ك (سـ) ⟵ ~ ل (سـ))

ولـ I الصورة V سـ (ك (سـ) ∧ ل (سـ))

ولـ O الصورة V سـ (ك (سـ) ∧ ~ ل (سـ))

ب . كما استقر الرأي على أن القضايا الجزئية قضايا وجودية بينما الكليات بخلافها.

فنتج عن هذا :

1 . إمكان صدق الكليتين المتحدتين في الموضوع والمحمول والمختلفتين في الكيف بخلاف ما قرره أرسطو في التضاد[1].

2 . وإمكان كذب الجزئيتين المتحدتين في الموضوع والمحمول والمختلفتين في الكيف بخلاف ما استنتجه أرسطو في الدخول تحت التضاد[1].

3 . وإمكان صدق الكلية وكذب الجزئية المتداخلة معها بخلاف ما درج عليه المناطقة لأكثر من واحد وعشرين قرنا قبل وضع البنية الفريجية[1].

1) انظر شرح ذلك في : محمد مرسلي، **منطق المحمولات**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، صص (38-47).

4. وإفساد الأضرب Darapti و Felapton من الشكل الثالث والأضرب Baralipton وFapesmo من الشكل الأول غير المباشر (الشكل الرابع) بخلاف ماقرره أتباع وشراح أرسطو.

2. بيان نقصان ومحدودية البنية الماضية

بالاستفادة من التناسب الحاصل بين كل من السور الكلي ورابط الوصل من جهة والسور الجزئي ورابط الفصل من جهة ثانية قد نكشف عن بنية صورية تقع في مستوى أعمق مما وصلت إليه بنية فريجه Frege في صياغتها للقضايا الأربعة المحصورة. لننصرف أولا إلى ذكر أوجه هذا التناسب بين كل من الأسوار والروابط المذكورة.

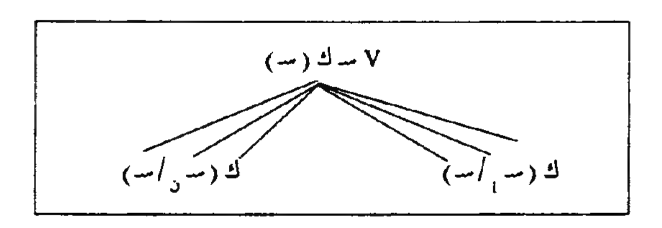
يكمن الوجه الأول في أن نسبة السور الكلي إلى السور الجزئي هي كنسبة رابط الوصل إلى رابط الفصل والنسبة هنا متعاكسة. ويثبت لدينا هذا الأمر بواسطة إجراء النفي في قاعدتي دومورغان، فلا حاجة بنا للتطويل فيه.

ويظهر الوجه الثاني في أن نسبة السورين إلى ما يسورانه هي كنسبة الرابطين إلى ما يربطانه ويثبت هذا الوجه لدينا من خلال بيان شروط صدق هذه الكائنات المنطقية.

فلصدق الوصلية يجب أن تصدق كل موصولاتها تماما كما هو شرط صدق القضية المحصورة بالسور الكلي؛ ويكفي لكذبهما أن يكذب على الأقل موصول واحد في الوصلية وإيجاد حالة واحدة تكذّب المحصورة الكلية. من هنا وجه التناسب المؤكد بينهما وهذا ما تصرح به قاعدة تشخيص السور الكلي المشهورة؛ إذ تنحل الكلية إلى سلسلة وصلية من الشخصيات وفي هذا مافيه من معنى إلغاء شطب السور من الفرع النازل في أشجار Beth و Smullyan مع إباحة العود إلى تشخيصه مادام الفرع المتصل النازل مفتوحا غير مبتور.

أما لصدق الفصلية فيجب أن تصدق بعض مفصولاتها تماما كماهو شرط صدق القضية المحصورة بالسور الجزئي؛ ولكذبهما يجب أن تكذب كل مربوطات الفصلية وإيجاد كل الحالات التي تكذّب المحصورة الجزئية. وهذا ما تصرح به قاعدة تشخيص السور الجزئي التي تشترط شطب السور الجزئي بمجرد تشخيصه مع تحريم العود لنفس المشخّص الظاهر في نفس الفرع النازل من شجرة صدقه.

إن مبنى التحريم هنا قائم بالأساس على مقصد تسهيل الشجرة الصدقية للاقتصاد في عدد فروعها إذ لا مانع يمنع من صياغة قاعدة تشخيص السور الجزئي دون شطب أو قيد التحريم ذاك، لو أبرز التناسب بينه وبين الفصل. وهاك هذه الصياغة الممكنة :



وبها كذلك نتجنب إثبات تناقض V سـ ك (سـ) و V سـ ~ ك(سـ) تماما كما تفعل ذلك القاعدة الجاري بها العمل، إلا أن هذه الصياغة تعطي شجرة أعقد مما هو متعارف عليه. إذ تكون شجرتها بأربعة فروع على الأقل بدل الفرع الواحد الجاري به العمل في ظل شروط الشطب والتحريم(*).

(*) لاحظ مثلا أننا في الشجرة التالية نصل إلى عدم تناقض العبارة (V سـ ك (سـ) ∧ V سـ ~ ك (سـ)) دون شطب V ودون تحريم العود إلى نفس الشخص الظاهر في الشجرة :

1. (V سـ ك (سـ) ∧ V سـ ~ ك (سـ))
2. V سـ ك (سـ) — من 1، تش ∧
3. V سـ ~ ك (سـ) — من 1، تش ∧
4. ك(سـ$_1$) | ك(سـ$_2$) — من 2، تشخ V (سـ$_1$ و سـ$_2$/سـ)
5. ~ ك(س$_1$) (X) | ~ ك(سـ$_2$) | ~ ك(سـ$_1$) | ~ ك(سـ$_2$) (X) — من 3، تشخ V (سـ$_1$ و سـ$_2$/سـ)

(1) (2) (3) (4)

العبارة ليست متناقضة لبقاء الفروع (2) و(3) مفتوحة من هذه الشجرة، ويمكن أن تستمر عملية التشخيص بالعود إلى الأشخاص سـ$_1$ و سـ$_2$ ولن تغلق الشجرة أبدا.

ولإثبات تناقض (V سـ ك (سـ) ∧ Λ سـ ~ ك (سـ)) بشجرة صدقية متحررة من قيد تحريم العود لنفس الشخص لحظة تشخيص V، ما علينا إلا بمراعاة التناسب بين V و V كما هو مبين في :

1. (V سـ ك (سـ) ∧ Λ سـ ~ ك (سـ))
2. V سـ ك (سـ) — من 1، تش ∧
3. Λ سـ ~ ك (سـ) — من 1، تش ∧
4. ك(سـ$_1$) | ك(سـ$_2$) — من 2، تشخ V (سـ$_1$ و سـ$_2$/سـ)
5. ~ ك(س$_1$) | ~ ك(سـ$_1$) — من 3، تشخ Λ(سـ$_1$/سـ)
6. (X) | ~ ك(سـ$_2$) (X) — من 3، تشخ Λ(سـ$_2$/سـ)

(4+5) (4+6)

*) وكل من شك في أشجاري هذه بناءاً على مادرج عليه من كتب مدرسية متداولة، أنبهه إلى أنها مبنية على قاعدة غير مصرح بها في كتب الاعاجم لانها من وضعي. فما عليه إلا إثبات فسادها إن استطاع إلى ذلك سبيلا.

أما ثالث أوجه التناسب بين السورين وكل من الوصل والفصل فتعطيه قواعد التوزيع التي تضع قابلية السور الكلي للتوزيع على الوصل أمام قابلية السور الجزئي للتوزيع على الفصل.

أمام كل هذه التناسبات نضطر هنا للتساؤل المصحوب بالاندهاش عن أسباب غياب الروابط القضوية المذكورة عن البنيات المفترض أنها بنيات صورية عميقة للقضايا المحصورة التي أجمع عليها جمهور المناطقة طيلة القرن الماضي؟ فلا مانع يمنع إذن من القول :

* **إنه يجب أن يظهر رابط الوصل القضوي كرابط رئيس في الكليات.**
* **وإنه يجب أن يظهر رابط الفصل القضوي كرابط رئيس في الجزئيات.**

وإن نحن استطعنا إظهار هذا الارتباط داخل اللغة الرمزية الجارية، فسيكون ذلك دليلا على نقصان ومحدودية الصياغة الصورية الحالية عن استيفاء مكونات البنية العميقة للقضايا المحصورة التي وضع أرسطو قوانين تقابلها.

وهذا لا يمنعنا من التسليم بكون الصوغ الفريجي يظل متماسكا في أداء معنى الكلية ومعنى الجزئية لكن في حدود لا تكفي لأداء المقصود من القضية الكلية أو من القضية الجزئية في اللسان الطبيعي الذي وضع أرسطو منطقه. والسبب في عدم كفايتها راجع لكونها تقطع بشكل جذري بين معنى الكلية ومعنى الجزئية في الخطاب بوضعها لكل واحد منهما في خانة مستقلة عن الثانية وكأن لا رابط يربط بينهما. والحال أن هذه المعاني داخلةٌ في جملة المتضايفات. فالكل هو كل لأجزاء؛ والأجزاء هي أجزاء لكل ما. وهذا التضايف غائب تماما عن صياغة فريجه، فكان من الطبيعي أن تتهاوى قواعد المربع المشهور بالأرسطي لحظة إغفالها له؛ وسيكون من الطبيعي كذلك إقامة المربع وجبره لحظة إحضار صياغة جديدة تُقيم الارتباط بين معاني الكلية والجزئية.

3. البنية العميقة البديلة

أُريد إذن وضع صياغة صورية للقضايا المحصورة تصل بين ما تم فصله في صياغة القرن الماضي بين كل من :

1. **معنى الكلية ومعنى الجزئية؛**
2. **معنى الكلية ورابط الوصل؛**
3. **معنى الجزئية ورابط الفصل.**

وذلك لكي نتمكن من جهة من تقوية الصياغة الفريجية وإكمالها، ومن جهة أخرى رد الاعتبار لكل القوانين الصورية الأرسطية.

لنبدأ من الجملتين المهملتين :

(1) . الإنسان أبيض.

(2) . الإنسان حيوان.

فما دامتا خاليتين من الأسوار فإن دخولهما في استدلال قياسي ما على النمط الأرسطي يتطلب ضرورةَ التصريح بكمهما المحصور.

لقد قيل لأكثر من عشرين قرنا إن الجملة المهملة قد تصدق **جزئية أو كلية** [1]، ومتى ظهرت في قياس وجب أخذها جزئية [2]. وهذا الأمر بالغ الوضوح فيما لو تعلق بجملة مثل (1)؛ لكن الأمر يصبح شاذا لو تعلق بجملة مثل (2) لأن هذه تصدق جزئية وكلية معا ما دامت النسبة الماصدقية القائمة بين العنوانين «إنسان» و«حيوان»مندرجة تحت ما أطلق عليه المناطقة العرب اسم «العموم والخصوص المطلق» إذ أن اقتران كلمة «كل» بعنوان الموضوع فيها (قضية2) يؤدي إلى قضية صادقة بخلاف ما عليه الحال في(1) هذه التي لا تصدق إلا باقتران كلمة «واحد» أو ما يقوم مقامها لغةً. ذلك أن النسبة الماصدقية القائمة بين عنوانيها (إنسان وأبيض) تندرج تحت اسم «العموم والخصوص من وجه». وإن نحن حصرنا «الحمل» في هاتين النسبتين مستبعدين التساوي والتباين (ما تبقى من النسب الماصدقية المتعارفة في المنطق العربي) لوقوعهما في مستوى آخر غير مستوى الاستنتاج القياسي كما درج عليه المناطقة العرب [إذ يتم استثمارهما في مستوى الحد والبرهان أو جرهما إلى ميدان المحمولات الاثنانية كما يحصل في المنطق الموسع اليوم]. أقول لو نحن قمنا بهذا لما امتنع علينا استنتاج : رد **الحمل غير المطلق كما في** (1) **إلى قضية جزئية ورد الحمل المطلق كما في** (2) **إلى قضية كلية وبات من المؤكد أننا بهذا نقوم بوصل ما انقطع من المعاني المشار إليها في مطلع هذه الفقرة**. ونكتب الجملة (1) هكذا :

(3) بعض الإنسان أبيض أو كل إنسان أبيض.

(1) Aristote, Topica, III. 6(120 a 15-17).

(2) Aristote, Pr. Analy, I.7(29 a 27).

ونكتب الجملة (2) هكذا :

(4) كل إنسان حيوان وبعض الإنسان حيوان.

وباستخدامنا للأسوار والروابط القضوية في رمزية منطق اثناني القيم تصبح بنية (4) هي :

(A) [∧س (ك(س) ← ل (س)) ∧ V س (ك(س) ∧ ل (س))]

التي نسجل فيها ربطها بين معنى الكلية والجزئية على وجه الاتصال كما تكشف بشكل صريح عن الارتباط بين السور الكلي ورابط الوصل حيث شكل هذا الأخير رابطها الرئيس، فكانت بذلك كتابة أمينة لشروط صدق القضية الكلية.

وتصبح بنية (3) هي :

(I) [V س (ك(س) ∧ ل (س)) V ∧ س (ك(س) ← ل (س))]

التي نسجل فيها ربطها بين معنى الجزئية والكلية على وجه الانفصال كما تكشف بشكل صريح عن الارتباط بين السور الجزئي ورابط الفصل حيث شكل هذا الأخير رابطها الرئيس؛ فكانت بذلك كتابة أمينه لشروط صدق القضية الجزئية وقس على ذلك في السوالب حيث يكون للكلية السالبة البنية :

(E) [∧س (ك(س) ← ~ ل (س)) ∧ V س (ك(س) ∧ ~ ل (س))]

وللجزئية السالبة البنية :

(O) [V س (ك(س) ∧ ~ ل (س)) V ∧ س (ك(س) ← ~ ل (س))]

4. استثمار البنيات الجديدة

أول الثمار المقطوف من هذه الصياغة الجديدة ستكون لا محالة هي :

أ. استقرار الرأي على أن البنية العميقة للقضايا الكلية يكون رابطها الرئيس هو الوصل؛ بينما يكون الفصل هو الرابط الرئيس للبنية العميقة للقضايا الجزئية.

ب. استقرار الرأي على **أن القضية الكلية بخلاف القضية الجزئية ذات فحوى وجودي**، وفي هذا قلب لما درج عليه مناطقة القرن العشرين.

وينتج عن هاتين الثمرتين :

أولا : امتناع صدق الكليتين المتحدتين في الموضوع والمحمول والمختلفتين في الكيف تماما كما قرره أرسطو تحت اسم : التقابل بالتضاد.

ثانيا : امتناع كذب الجزئتين المتحدتين في الموضوع والمحمول والمختلفتين في الكيف تماما كما استنتجه أرسطو وسُمي لا حقا بالدخول تحت التضاد.

ثالثا : امتناع صدق الكلية وكذب الجزئية المتداخلة معها تماما كما قرره المناطقة طيلة العشرين قرنا التي سبقت فريجه تحت اسم التداخل.

رابعا : صحة الاضرب Darapti وFelapton وDaralipton وFapesmo من الشكلين الثالث والرابع تماما كما قرره المناطقة لقرون قبل العشرين منها (*).

وعليه، فصياغة التضاد عندنا ستكون هي العبارة الصحيحة :

⊣ ~ {[Λ س (ك(س) ← ل(س)) ∧ V س (ك(س) ∧ ل(س))] ∧ [Λ س (ك(س)) ← ~ ل(س)) ∧ V س (ك(س) ∧ ~ ل(س))]}

بديلا للصوغ الفريجي الفاسد:

~{[Λ (ك(س) ← ل(س)) ∧ Λ س (ك(س) ← ~ ل(س))]}

وصياغة الدخول تحت التضاد عندنا ستكون هي العبارة الصحيحة:

⊣ ~ {~[V س (ك(س) ∧ ل(س)) ∨ Λ س (ك(س) ← ل(س))] ∧ ~[V (ك(س) ∧ ~ ل(س)) ∨ Λ س (ك(س) ← ~ ل(س))]}

وقس على ذلك لصياغة التداخل حيث يكون لك قصد الاختصار :

⊣ A ← I

⊣ E ← O

⊣ ~ I ← ~ A

⊣ ~ I ← ~ E

إن كل عباراتي صحيحة باعتماد أية طريقة من طرق البت المتعارف عليها حاليا في إطار منطق إثناني القيم للمحمولات من الدرجة الأولى وفي جميع مجالات القول بما فيها المجال الفارغ. إذ تظل عباراتي صحيحة مع افتراض حضور جمل تأويلية مثل : «كل حصان مجنح يطير» أو مثل «كل عنقاء طائر» لسد مسد القضايا الكلية فيها. فمهما كان مجال القول فإن :

[Λس (ك(س) ← ل(س)) ∧ V س (ك(س) ∧ ل(س))] أي الكلية الموجبة تستلزم

[V س (ك (س) ∧ ل (س)) ∧ V س (ك(س) ← ل(س))] أي الجزئية الموجبة، وهذا ما تعمل على بيانه الشجرة الصدقية [1] المنغلقة الآتية :

(*) ولا حاجة إلى ذكر مناقضة (A) لـ (O) و (I) لـ (E)، فهذا ليس محل نزاع بين بنيتنا وبين بنية Frege رغم ضرورة الإشارة إلى المحاولة الفاشلة لإصلاح المربع بإدخال مسلمة وجود الموضوع وما فيها لإفساد تقابل التناقض. انظر في هذا الشان :

W et M. Kneale, The Development of Logic, Oxforf, Ed. 1978, pp. 58-59.

(1) تم إغناء قواعد التشجير الصدقي بضم قواعد دومورغان إليها وذلك قصد الاختصار في الخطوات.

1. [Λس (ك(س) ← ل(س)) ∧V س (ك(س) ∧ ل(س))] √ المقدم
2. [V س (ك(س) ∧ ل(س)) V Λس (ك(س) ← ل(س))] √ التالي
3. ~[V س (ك(س) ∧ ل(س)) V Λس (ك(س) ← ل(س))] √ من 2، نفي التالي
4. [Λس ~ (ك(س) ∧ ل(س)) ∧ V س ~ (ك(س) ← ل(س))] √ من 3، قواعد دومورغان
5. V س ~ (ك(س) ← ل(س)) √ من 4، تش ∧
6. Λس (ك(س) ← ل(س)) من 1، تش ∧
7. ~ (ك(س$_1$) ← ل(س$_1$)) √ من 5، تشخ V (س$_1$/س)
8. (ك(س$_1$) ← ل(س$_1$)) √ من 6، تشخ Λ(س$_1$/س)
9. ك(س$_1$) من 7، تش ←
10. ~ل(س$_1$) من 7، تش ←
11. ~ك(س$_1$) | ل(س$_1$) من 8، تش ←

(X) (X)

(9+11) (10+11)

IV. ملحق ببيان صحة بعض الأضرب التي أفسدتها بنية Frege.

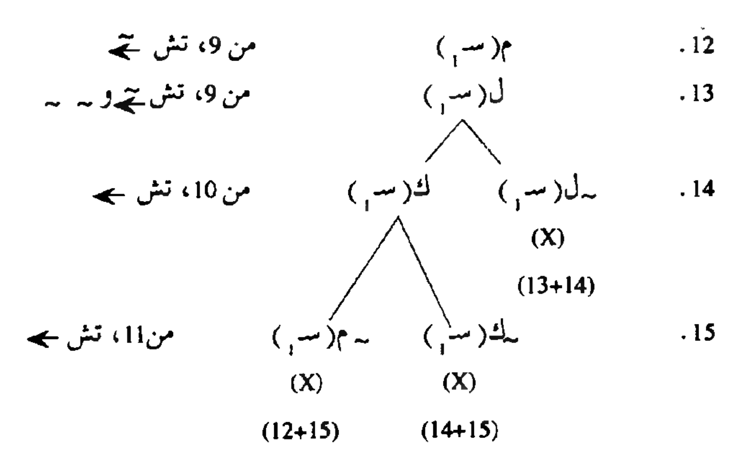
1. الضرب Darapti من الشكل الثالث.

1. [Λس (ك(س) ← ل(س)) ∧ V س (ك(س) ∧ل(س))] √ مقدمة كبرى
2. [Λس (ك(س) ← م(س)) ∧ V س (ك(س) ∧م(س))] √ مقدمة صغرى
3. [V س (م(س) ∧ ل(س)) V Λس (م(س) ← ل(س))] √ النتيجة
4. ~ [V س (م(س) ∧ل(س)) V Λس (م(س) ← ل(س))] نفي النتيجة
5. [Λس ~(م(س) ∧ ل (س)) ∧ V س ~ (م(س) ← ل(س))] √ من4 ق دومورغان
6. Λس (ك(س) ← ل(س)) من1، تش ∧
7. V س (ك(س) ∧ ل(س)) √ من1، تش ∧
8. Λ س (ك (س) ← م(س)) من2، تش ∧
9. Λ س ~ (م(س) ∧ ل(س)) من5، تش ∧
10. (ك(س$_1$) ∧ ل(س$_1$)) √ من7، تشخ V (س$_1$/ س)

11. (ك(س$_1$) ← ل(س$_1$)) √ من6، تشخ ∧(س$_1$/ س)
12. (ك(س$_1$) ← م(س$_1$)) √ من8، تشخ ∧(س$_1$/ س)
13. ~(م(س$_1$) ∧ ل(س$_1$)) √ من9، تشخ ∧ (س$_1$/ س)
14. ك(س$_1$) من 10، تش ∧
15. ل(س$_1$) من 10، تش ∧
16. ~ك(س$_1$) | ل(س$_1$) من 11، تش ←
(X)
(14+16)
17. ~ك(س$_1$) | م(س$_1$) من 12، تش ←
(X)
(14+17)
18. ~م(س$_1$) | ~ل(س$_1$) من 13، تش ~ ∧
(X) (X)
(17+18) (16+18)

2. الضرب Fapesmo من الشكل الرابع :

1. [∧ س (ل(س) ← ك(س)) ∧ ∨ س (ل(س) ∧ ك(س))] √ مقدمة كبرى
2. [∧ س (ك(س) ← ~م(س)) ∧ ∨ س (ك(س) ∧ ~م(س))] √ مقدمة صغرى
3. [∨ س (م(س) ∧ ~ل(س)) ∨ ∧ س (م(س) ← ~ل(س))] النتيجة
4. ~[∨ س (م(س) ∧ ~ل(س)) ∨ ∧ س (م(س) ← ~ل(س))] √ نفي النتيجة
5. [∧ س ~(م(س) ∧ ~ل(س)) ∧ ∨ س ~(م(س) ← ~ل(س))] √ من4 ق دومورغان
6. ∨ س ~(م(س) ← ~ل(س)) √ من 5، تش ∧
7. ∧ س (ل(س) ← ك(س)) من 1، تش ∧
8. ∧ س (ك(س) ← ~م(س)) من 2، تش ∧
9. ~ (م(س$_1$) ← ~ل(س$_1$)) √ من 6، تشخ ∨ (س$_1$/س)
10. (ل(س$_1$) ← ك(س$_1$)) √ من 7، تشخ ∧ (س$_1$/س)
11. (ك(س$_1$) ← ~م(س$_1$)) √ من 8، تشخ ∧ (س$_1$/س)



ويمكن للقارئ الكريم المتمرس بأشجار صدق العبارات المحمولية أن يتأكد بنفسه من صحة ما بقي من أضرب.

III. خاتمة

بالاعتماد على هذه الصياغة الجديدة للبنية العميقة للقضايا المحصورة في اللسان الطبيعي يمكن للباحثين المشتغلين بقضايا تاريخ المنطق أو علوم اللسان القيام بمراجعة عدد لا يستهان به من الأطروحات والفرضيات التي اخترقت المنطق واللسانيات خلال القرن الماضي الذي ودعناه منذ حوالي السنة والنصف. ويكفي هنا أن أذكر على وجه المثال لا الحصر أطروحات كل من Geach وSommers (*).

(*) انظر البحث المنشور قبل هذا في كتابنا هذا.

الفصل الثامن

كَيْفَ نَبتُ في القِيَاس الحَملِي التَّقليدِي
وفي خَصَائص القضَايَا المَحْصورَة؟

1. تقديم

إن ما في الورقة الحالية لا يُراد منه فقط تطوير العلم، بل يُقصد من وراءه أولاً وباستعجال رفع عيب وتنبيه عدد كبير ممن درس أو درَّس في عدد من الجامعات العربية إلى خطإ فظيع ارتكبه بعض أساتذة المنطق فيما نشروه من كتب[1].

تعود القصة في البداية إلى كيفية تعامل أولئك الأساتذة مع تدريس المنطق، ذلك أن الواحد منهم يريد أن يدرّس المنطق الصوري القديم لكنه يطمح في نفس الآن إلى «تحديث مساقه أو تطوير درسه» بإدخال المنطق الحديث إليه. وعندما يلجأ إلى هذا الأخير لا يجتزئ منه إلا حساب القضايا، فيمسك به بيده اليمنى ويضع القديم باليسرى ويضرب هكذا أحدهما بالثاني معتقداً عن جهل أو سهو انه بذلك قد «حدَّث أو طوَّر» علمه وعلم طلابه ثائراً بذلك على أبي العلا عفيفي رحمه الله. وهكذا أصبحت دروس وكتب أولئك «الأساتذة» مليئة بما لا يحصى ويعد من «قوائم صدق» أضْرُب مختلف أشكال القياس. وأحياناً ما تضع لهذه الشنيعة عنواناً مثل: «القياس الحملي في ضوء نظريات حساب القضايا»[2]

(1) نذكر منهم، ماهر عبد القادر، محمد محمد قاسم، وآخرون.
(2) وهذا ما فعله محمد محمد قاسم في: **نظريات المنطق الرمزي** الصادر بالاسكندرية، سنة 1991.

2. أوليات لابد منها لعرض الورقة الحالية

1. **الأوليـــة الأولى** : لكل لغة منطقية نحوها ودلالتها، ويقوم على ضبط هذين الجانبين فيها قواعد صارمة يتم التصريح بها.

2. **الأولية الثانية** : ما يصح في لغة ما (نحواً أو دلالة) قد لا يصح بالضرورة في لغة ثانية ما لم توضع قواعد توضح حدود كل لغة وعلاقتها باللغة الثانية.

3. **الأولية الثالثة** : لا مانع يمنع من أن يضع المنطقي لغة واحدة موسعة تضم أكثر من لغة فرعية بشرط انضباطه لقواعد ما تم وضعه منها.

3. اللغات المشهورة بين جمهور المناطقة

بيداغوجيا يأخذ جمهور المناطقة في زماننا على الأقل بلغتين رئيستين :

1.2. **اللغة القضوية** : وتتكون من ثلاث مجموعات من الرموز، مجموعة المتغيرات القضوية ومجموعة الروابط القضوية، وأخيراً مجموعة وسائل التنقيط التي يختارها المنطقي. فإذا أراد الدارس مثلاً التعرض للغة العربية من خلال هذه اللغة، فسيتعامل مع صور الأقوال فيها في حدود هذه المجموعات الثلاثة. فـ « أخطأ عبد القادر » مثلاً لها رمز واحد يختاره لها من المجموعة الأولى؛ لكنه لا يتوفر في لغته القضوية على رموز كي يفردها لأجزائها واحداً واحداً. إذا رمى لهذا فعليه أن يضع لغة ثانية تصبح الأولى مجرد جزء منها وهذه الثانية هي :

2.3. **اللغة المحمولية** : وتضم، بالإضافة إلى ما سبق، المجموعات التالية :

- مجموعة المتغيرات الشخصية والثوابت الشخصية،
- مجموعة المتغيرات المحمولية والثوابت المحمولية،
- ومجموعة الأسوار.

بوضعه لهذه اللغة الموسعة يصبح في إمكانه مثلاً أن يتعامل مع جملتنا الماضية الدائرة حول عبد القادر بواسطة رمزين أحدهما من مجموعة الأشخاص والثاني من مجموعة المحاميل. بل يمكنه أن يتعامل مع جمل ذات أسوار كلية أو جزئية ناظراً لها من جهة ما فيها من أجزاء ذات علاقات معينة؛ مثلاً أن يرى في :

« كل حصان له كبوة »

مركباً شرطياً من محمولين حُصرت أشخاصهما (موضوعاتهما) حصراً كلياً، ويقرأها مثلاً هكذا :

« بالنسبة لأي شيء، إذا كان حصاناً، كانت له كبوة »

أما الجزئية :

« بعض العرب كريم »

فيرى فيها على ضوء لغته المحمولية مركباً وصلياً من محمولين حصرت موضوعاتهما حصراً جزئياً على النحو التالي :

« هناك على الأقل شخص واحد بحيث أنه عربي وكريم »

3.3 . لغات أخرى ممكنة : وأخيراً يمكن للمنطقي ولضرورات علمية معينة وضع قواعد تضمن له سلامة المرور من إحدى اللغتين الماضيتين إلى الأخرى . والأصل في هذه الحالة هو المرور من الثانية إلى الأولى . أو وضع لغة ثالثة تسمح بإجراء عمليات مأمونة على الأصول المطلوب معالجتها . نذكر هنا على سبيل المثال : لغة الحدود القائمة على جبر جورج بول التي يوظفها **Quine** [3] .

4 . المشكلة التافهة

في كتب « الأساتذة » المشار إليهم أعلاه تم خرق الأولية الأولى والثانية من هذه الورقة . كيف تم ذلك؟

منذ أرسطو طاليس وعند كل مناطقة الدنيا استقر الرأي على أن العلاقات الأساسية المقومة للصحة والفساد الصوري في كل من خصائص المحصورات الأربع (التقابل) والعكس ولواحقه أو في القياس الحملي علاقات مضبوطة من خلال :

1 . كم وكيف القضايا وما يتبعه من استغراق الحدود فيها .

2 . العلاقات القضوية الرابطة بين المقدمات والنتيجة .

الحاصل من هذا التوضيح أن هذه الكائنات المنطقية تدخل اضطراراً إذا ما أريد « عصرنتها » ضمن مجال اللغة المحمولية؛ فلمعالجتها على الأقل في إطار كلاسيكي للمنطق الحديث يلزم ضرورة عدم الاكتفاء باللغة القضوية وإلا انهار المنطق كله، قديمه وحديثه، وأصبح عبارة عن مجموعة من الشنائع كما حصل في كتب أولئك الأساتذة . لكي لا يحصل هذا مرة أخرى نضع :

(3) انظر

W.V.O. Quine, **Méthodes de logique**, trad. M. Clavelin, A. Colin, 1972, Chs. 18-20.

5 . طريقة ميسرة ومأمونة للبت

1.5 تحذير

تتحدد طريقتنا المقترحة هنا بحدود العبارات المحصورة ذات المحاميل الواحدية التي لا يتجاوز عدد الأسوار فيها العدد ثلاثة، فهي لا تصلح بالشكل الذي ستوضع عليه إلا للنظر في خصائص القضايا الأربع (من تضاد وتناقض ودخول تحت التضاد وتداخل) وفي العكس وما يتبعه وكذا في القياس الحملي التقليدي . وذلك لدخول كل عبارات هذه الكائنات المنطقية ضمن اللغة المحمولية ذات المحاميل الواحدية . أما الأنواع الأخرى من العبارات المحمولية فليس هنا مجال معالجتها[4] .

2.5 . وصف الطريقة

لطريقتنا هذه ثلاثة مسالك، مسلك للتمهيد وآخر للتنفيذ وثالث أخير للبت والتأكيد .

1.2.5 . مسلك التمهيد، ويشمل هذا المسلك على خطوتين، خطوة عامة وخطوة مخصوصة .

تكمن الخطوة العامة في عملية الانتقال من اللغة العربية إلى اللغة المحمولية . أي نقل العبارة الطبيعية إلى عبارة رمزية حسب نوع الرموز التي يتم تحديدها سلفاً من طرف الدارس . ما يُشترط هنا هو فقط ضرورة ترجمة القضايا التقليدية الأربعة إلى الصورة التي استقر علبها رأي غالبية المناطقة المعاصرين . (انظر 2.3 أعلاه) .

أما الخطوة المخصوصة فتكمن في إسقاط رموز المتغيرات الشخصية عن اللغة المحمولية التي أدت إليها الخطوة الماضية وسيكون الحاصل لغة جديدة نُطلق عليها اسم : **الصور الاستدلالية الوجودية البولية التي نجد قواعدها عند Quine** [5] . بانتهائنا من هذه الخطوة نكون قد مهدنا السبيل للمسلك الثاني .

2.2.5 . مسلك التنفيذ وعمدة هذا المسلك قاعدتان اثنتان لا ثالث لهما :

قاعدة التنفيذ الأولى : إذا ضمت الصورة الحاصلة في الخطوة الماضية بين مقدماتها سوراً كلياً واحداً على الأقل بشرط عدم ظهوره في النتيجة عند ظهور سور جزئي في المقدمات ،فقُم بإسقاط الأسوار كلها وانتقل لخطوة التأكيد .

قاعدة التنفيذ الثانية : إذا كانت الصورة الحاصلة من الخطوة المخصوصة في مسلك التمهيد خارجة عن قاعدة التنفيذ الأولى، فقُم باسقاط الأسوار ورقِّم حدود المقدمات

(4) انظر، محمد مرسلي، **منطق المحمولات**، دار توبقال، الدار البيضاء .

(5) انظر (3)، ص ص . 108-112 .

والنتيجة بأرقام مختلفة وانتقل لخطوة التأكيد.

قد لا يصعب عليك إعادة صياغة هذه القاعدة قائلاً : إذا ضمت الصورة الحاصلة من الخطوة المخصوصة بين مقدماتها سوراً جزئياً واحداً على الأقل بشرط عدم ظهوره في النتيجة في الحالتين :

1 - حالة عدد المقدمات يساوي 1؛

2 - حالة عدد المقدمات يساوي 2 وإحداهما تضم سوراً كلياً.

فقُم بإسقاط كل الأسوار ورقم حدود المقدمات والنتيجة بأرقام مختلفة وانتقل لخطوة التأكيد.

تعليقات

أولاً : باعتبارها قواعد إجرائية فإن مشروعيتها مرهونة بنجاحها في التطبيق على كل ما وضعت له من عبارات. ولن يتم رفعها إلا بمثال مُضاد تفشل فيه بناء على نظريات المنطق الحديث ذي الأصول الفريجية.

ثانيا : مسألة : لا يمكن إيجاد مثال مضاد يدحضهما.

برهان :

(أ) حيث أن الصور التي تعالجها ذات عدد محدود يتم حصره رياضياً في كل احتمالاته، فيمكن بالتالي اختبارها على كل واحدة من تلك الصور.

(ب) حيث أن الصور التي تُعالجها خالية تماماً من مثل هذه العبارة ٨ سـ٧ صـ ل (سـ، صـ) فإنه يُمنع إخضاعها لمسلمة Gödel، وعليه يمكن توظيفها للبت في كل ما وُضعت له ويمتنع المثال المضاد لها [6].

3.2.5. مسلك التأكيد، تسمح لنا قاعدتا التنفيذ بالانتقال من الصور الوجودية إلى صور حدية. ونظراً للتشاكل الحاصل بين الجبر البولي واللغة القضوية فإنه يلزم ضرورةً نفس التشاكل بين الصور الحدية واللغة القضوية وهذا ما يبيح إعمال قواعد الثانية في الأولى إعمالاً ماموناً مشروعاً.

في هذا المسلك نترك لك حرية اختيار أي طريقة من طرق البت المتعارفة في منطق القضايا كما عرضناها في دروس **المنطق الاستدلالي الرمزي**، (1989) [7].

(6) هناك أكثر من برهان على مسألتنا تلك، لكنني أخترت أكثرها حدسية.

(7) الصادر عن، دار توبقال، الدار البيضاء.

ملحق

نكتفي في هذا الملحق بإيراد مثال واحد نبين فيه صحة القاعدة التقليدية بأنه لا إنتاج من جزئيتين، وهي القاعدة التي خَرَّبها «تحقق الأساتذة العرب» عندما ضربوها« بجداول الصدق القضوية».

ليكن الاستدلال الباطل :

بعض المغـــاربة علمـــاء
بعض المهــاجـرين مـغـاربة
____
بعض المهــاجــرين علمــاء

فبعد تطبيقك لخطوة التمهيد العامة بنقله إلى اللغة المحمولية قم بإسقاط المتغيرات الشخصية منها لتحصل على الصورة الاستدلالية الوجودية :

٧(ك . ل)
٧(م . ك)
____
٧(م . ل)

بما أن كل مقدماتها جزئية، فهي اذن واقعة تحت قاعدة التنفيذ الثانية وتكون لك بناءً عليه الصورة الاستدلالية الحدية.

(ك 3 . ل3)
(م 2 . ك2)
____
(م 1 . ل1)

فما عليك الآن إلا المرور إلى خطوة التأكيد بتطبيق ما تختاره من طرق البت المعروفة في منطق القضايا لتتبين بطلان هذه الصورة وبالتالي بطلان ما خرجت منه من استدلال أصلي[8].

(8) وهذا بخلاف ما يعلمه «أساتذة» المنطق في كتبهم الآتية : ماهر عبد القادر محمد علي، **المنطق الرياضي**، الاسكندرية، 1990، ص ص، 133 إلـى 158، وقد عاد هذا الأستاذ إلى تكرار نفس الخطا وبنفس ألفاظ الصفحات المذكورة تحت عنوان آخر : «**المنطق الرياضي**، **المفاهيم**، **النظريات**، **التطور المعاصر**»، نشره سنة 1997 بالاسكندرية، قارن. ص ص .77-102 وتجد أن عدد الصفحات في الكتابين معا هو 25 صفحة !، أما محمد محمد قاسم، في : «**نظريات المنطق الرمزي، بحث في الحساب التحليلي والمصطلح**»، فقد فاقت الصفحات الضالة عنده ثلاثة أضعاف ما كان عند سابقه، انظر، ص ص. 222-296. (في أكثر من واحدة منها ينقل بعض الاستدلالات القياسية بصور قضوية لا تحتوي إلا على متغيرين قضويين!.

الفصل التاسع

القيَاسُ والتمثيل في المنطق العَرَبي

1 . مقدمة

1.1 . كلمة « قياس » من بين أكثر الكلمات المنطقية استعمالا لتسمية أنماط متعددة من طرق الاستدلال في التراث العربي النظري المكتوب . إذ ترد منفردة أو معرفة بالإضافة قصد التمييز . وقد تتنوع الإضافة بعدة أنحاء ، إما من جهة العلم المدروس أو من جهة نوع الاستدلال ذاته . في الحالة الأولى نجد مثلا : القياس النحوي أو القياس الشرعي أو القياس المنطقي ؛ وفي الحالة الثانية نجد مثلا : قياس التمثيل أو قياس الشمول أو القياس الحملي أو القياس الاقتراني الخ...

2.1 . كان لهذا التنوع نتائج سجل لنا ابن تيمية بعضها عندما لاحظ تنازع القوم في مسمَّى « القياس » ([3] ص ص ، 118-119) . فمالت طائفة من أهل الأصول إلى تخصيصه بقياس التمثيل واعتباره مجازا في قياس الشمول ، وارتأت طائفة أخرى أن يكون حقيقة في الشمول مجازا في التمثيل (ابن حزم مثلا) ؛ وطائفة ثالثة رأت عده حقيقة فيهما معا واختيار اسم عام يشملهما هو القياس العقلي .

3.1 . هانحن إذن أمام عدة أسماء لمسميات تبدو وكأنها كائنات ذهنية مختلفة ومتباعدة ، فوقع ما وقع في خلد البعض من إمكان إقامة التعارض بينها لينتصر لواحد منها على حساب الآخر مقيما هكذا سلالم من السمو وإعلاء المنزلة لما انتصر له . بعيدا عن زاوية المفاضلة أو الانتصار ، سأحاول طرق الموضوع عبر الخطوات التالية :

في الخطوة الأولى أحدد المقصود عندي من الأسماء المذكور بعضها أعلاه .

وفي الخطوة الثانية أتعرف على المسميات عند بعض المناطقة العرب مع مناقشة رأي الفارابي في الموضوع.

وأختم في الخطوة الثالثة بالإشارة إلى بعض الآليات الذهنية التي تسند واحدا منها وأعني بهذا الواحد : الاستدلال بالتمثيل.

2. المقصود من الأسماء عندنا

1.2. إن كلمة « قياس » في عنوان ورقتنا لا تعدو أن تكون هي المقابل العربي ل : Syllogismus (القياس الجامع أو الجامعة) الذي وُضِعت قواعده في **التحليلات الأولى** لأرسطو طاليس. اما كلمة « التمثيل » فاقصد بها المقابل العربي لذلك الاستدلال الذي رسم في نفس الكتاب (المقالة الثانية،الفصل 24) تحت اسم « المثال ».

2.2 وعليه سأجمع في خانتين كبيرتين كل ما شاع من أسماء على النحو التالي :

في الخانة الأولى، خانة السلجسموس، أضع

قياس يوناني - قياس منطقي - قياس شمول - قياس اقتراني حملي - قياس عقلي، إلى آخره... وفي الخانة الثانية، خانة التمثيل، أضع :

القول المثالي - المثال - قياس التمثيل - القياس الشرعي - القياس النحوي - قياس الغائب على الشاهد - الاستدلال بالشاهد على الغائب، إلى آخره...

3. القياس

1.3. وهو صورة استدلالية حملية تم ضبط قواعد سلامتها التركيبية وصحتها الدلالية بشكل صارم منذ أرسطو. فإذا توفرت على ثلاثة محاميل وعلمت النسبة الحملية (بالإيجاب أو بالسلب) بين اثنين منها مع الثالث، ألزمت اضطرارا بأن تستنتج أن بين الاثنين نسبة حملية (بالإيجاب أو السلب). هذا إذا كان ما علمته سلفا مقيدا ضرورة بالكلية والإيجاب على الأقل مرة واحدة في النسب الحملية المذكورة.

ها هنا إذن : ثلاثة حدود (محاميل)،

وكلية إحدى المقدمتين على الأقل ضرورةً،

وإيجاب إحدى المقدمتين على الأقل ضرورةً.

2.3. تعطيك الإمكانات المحتملة لتركيب نسب الحدود مثنى مثنى في ظل كم وكيف المقدمات تسعة عشر صورة صحيحة، يُطلق على هذه الصور اسم الأَضرُب وتوزع حسب الثقافات أو المواقف إلى ثلاثة أو أربعة أشكال حسب موقع الحد الذي لا يظهر في النتيجة.

3.3 . إنهـا بنيـة صـورية، إذا روعيت قـواعـدها يتم ضـمـان سـلامـة الانتـقـال مما نتسلمه كـمقـدمات إلى نتيجة نتوخاها ونطلبها انتقالا اضطراريا . يطلق ابن سينا على هذا النوع من الانتقال اسم اللزوم ويجعل منه فصلا مميزا للقياس عن باقي أنواع الاستدلال من استقراء ومثال وعلامة (**قياس الشفاء**، ص،60) . ذلك أن هذه الأنواع الأخيرة كما يقول : « إذا سلمت مقدماتها لا يلزم عنها شيء باضطرار » (**نفسه**) .

4.3 . وعليه، لو كانت المقدمات صادقة في هذه الصورة لوجب ضرورة صدق ما ينتج عنها فيها، **من هنا الطابع البرهاني للقياس باعتباره استنباطا ، حيث لا تعني البرهنة غير تلك الضمانة التي يعطيها لإنتاج الصدق من الصدق ضرورة** .

4 . التمثيل

1.4 . أما التمثيل فهو بألفاظ الفارابي « نقلة الحكم من جزء إلى جزء آخر شبيه به متى كان وجوده في أحدهما أعرف من وجوده في الآخر، وكانا جميعا تحت المعنى الكلي الذي من أجله وجهته وجد الحكم للأعرف » ([5]، ص، 36) . تفترض المعقولية أو المصداقية المنطقية للتمثيل باعتباره آلية استدلالية توفر « الشبه » بين جزئين، إذ أن ضرورة اجتماعهما في المعنى الكلي الذي من أجله ومن جهته وجد الحكم في الأعرف منهما هي الضمانة لإمكان نقل الحكم إلى الشيء الذي هو أقل معرفة .

2.4 . ومع ذلك فلا يكفي توفر هذا الأمر، إذ لا يأخذ التمثيل في نظر المناطقة العرب نفس مرتبة ما سبقه من آلية، لأن إنتاجه يكون فقط في قوة القياس وليس هو بالحقيقة قياسا . فشرط القياس على الإطلاق هو إفراد مقدمة كلية ينتقل منها إلى ما تحت موضوعها ([5] ص،63) . أما في التمثيل فبروز المثال هو الذي يلعب الدور الممكّن للنقلة : « من قبل أنه يبين فيه أولا بالمثال صحة الحكم على الأمر الذي به شابه المثال غيره، فيصير ذلك الأمر واسطة بين الحكم وبين الشيء الذي هو شبيه المثال » (**نفسه**) ؛ إنه لفي اشتراط المعنى الكلي الذي من أجله وجهته وجد الحكم للمثال اشتراط لواسطة عساها تسمح من جهة بالنقلة ومن جهة ثانية بتفهم معقولية التمثيل ومصداقيته . وليتحقق هذا يتم القيام برد التمثيل إلى قياسين حمليين اثنين وتسليط الضوء على واسطتين اثنتين .

3.4 . ليكن القول المثالي التالي الذي يعطيه الفارابي (**نفسه**، ص، 36) :

الحائط مكون والحائط جسم والسماء جسم، وعليه فالسماء مكونة .

فكيف تمكنا فيه من استخلاص أن : « السماء مكونة » ؟

يخبرنا الفارابي أن ذلك يتم من خلال محطتين أو قياسين كل واحد منهما في الشكل الأول. لننظر إذن في هاتين المحطتين :

4.4. المحطة الأولى

إن وجودنا الحائط مكونا ومشاهدتنا له هو الذي صحح عندنا ان الجسم مكون، لأن الحائط لما كان جزئيا للجسم صار كالشيء الذي استُقرِئ، فوجد فيه شيء وحكم على كليته بالشيء الذي وجد فيه؛ من هنا الصياغة التالية :

- الجسم هو الحائط أو غيره من الجزئيات المشابهة له،
- والحائط[بناء على المشاهدة] مكون؛
- ∴ الجسم مكون

في هذه المحطة قام المثال [الحائط] وما شابهه مقام الواسطة في قياس من الشكل الأول (تجاوزا) وهذه هي الواسطة الأولى.

لقد استعمل الفارابي صيغة : « كالشيء الذي استُقرِئ »، ولو نحن وقفنا عندها لما صعب علينا ربطها بما سبق للفارابي أن بينه في الفصل الخاص بالاستقراء من كتابه المذكور عندما قال : « الاستقراء قول قوته قوة قياس في الشكل الأول، والحد الأوسط فيه هو الأشياء الجزئية التي تتصفح » (ص، 35). غير أن هذا الربط لا ينبغي أن يقود إلى القول بكون المحطة الأولى في تأويل التمثيل عند الفارابي متماهية والاستقراء لأن صاحبنا على وعي بالفرق بينهما. ففي الاستقراء نحتاج لأكثر من جزئي واحد في حين أننا هنا في التمثيل نفكر انطلاقا من جزئي واحد؛ إذ يقوم هذا العنصر فيه كما يقول الفارابي « مقام جميع الجزئيات أو أكثرها في الاستقراء » (ص،37).

5.4. المحطة الثانية

ما تم لنا توفيره كنتيجة في المحطة الماضية، يوضع هنا مقدمة صغرى يحتل فيها الطرف المراد معرفة حكمه مكان الموضوع. وما كان طرفا أصغرا في المحطة الماضية يصبح واسطة هنا تسمح بصياغة قياس يقول الفارابي عنه إنه في الشكل الأول على هذا النحو :

- الجسم مكون
- السماء جسم
- ∴ السماء مكونة

6.4. لو حاولنا النظر من زاوية منطقية صرفة في هذا التأويل الذي يرجع التمثيل إلى قياسين حمليين، لتبين لنا أن القياس الأول الذي سميناه محطة أولى لا يحتل، من حيث

اتساقية الإنتاج، نفس الرتبة التي يقع فيها قياس المحطة الثانية. فالحد الأوسط المعتبر في الأول ليس حدا واحدا إذ « الحائط أو غيره من الجزئيات المشابهة له » ليس واحدا بالعدد مع « الحائط »، فيلزم بالتالي احتواء هذا القول على أربعة حدود مما يجعلنا أمام مغالطة الحد الرابع التي تشكل إحدى مفاسد القياس. قد ينتهرنا معترض مدعيا أننا نتهم الفارابي هنا بجهله لهذه الجزئية التافهة؛ وهذا أمر غير مقبول ولا يليق بمقام أكبر مناطقة العرب على الإطلاق!

لكننا نرد على هذا الانتهار بالقول إن صاحبنا هنا يحاول جاهدا رد التمثيل إلى الصورة القياسية كما فعل بالضبط مع الاستقراء ولربما دهته محاولة التأويل هذه عن رؤية الحقيقة التالية :

إن محطته الأولى [التي اعتبرها قياسا] **ليست بالواقع إلا تمثيلا صرفا، بدليل بروز أربعة حدود فيها**. فالمقدمة الأولى التي صاغها في صورة قضية حملية مسندا فيها « الحائط أو غيره من الجزئيات المشابهة له » إلى « الجسم » ليست كذلك؛ لأن الجسم ليس هو الحائط... الخ. فالجسم هنا ليس كلا والحائط مع ما يشبهه أجزائه، بل الجسم هنا كلي والحائط مع ما يشبهه جزئياته(*).

والكلي يوجد في جزئياته على الانفراد وبالتواطؤ، أما الكل فلا يوجد في جزئه، بل يوجد في مجموع أجزائه.

وعليه لن أستبعد أن يكون المقصود من مقدمة الفارابي هو مايلي :

1. الجسم هو مثل الحائط أو غيره من الجزئيات المشابهة له.

وإن كان الأمر هكذا، فسنصبح أمام المشكل التالي :

فالجسم باعتباره هو وجه الشبه بين الحائط وباقي الجزئيات يصبح أحد مكونات المحمول المفترض، إذ تصبح القضية على هذا الشكل.

2. الجسم هو مثل الحائط أو غيره من الجزئيات التي تشبهه في كونها جسما.

ولنفترض جدلا أن أحد الجزئيات هو « السماء » فستصبح القضية هكذا :

3. الجسم هو مثل الحائط أو السماء.

حيث قامت السماء مقام « غيره من الجزئيات التي تشبهه في كونها جسماً ». وبضمنا المقدمة الكبرى التي يستخدمها الفارابي « الحائط مكون » لا نحصل على قياس حملي صحيح في الشكل الأول كما أدعى. لأن النتيجة المزعومة « الجسم مكون » لا تلزم عن المقدمتين المذكورتين لاحتواء هذا القول على أربعة حدود [هي : الجسم. مثل. مكون.

(*) « إن التقسيم نوعان : تقسيم الكل إلى أجزائه وهو أشهرها وأعرفها في العقول واللغات، والثاني تقسيم الكلي إلى جزئياته وهو التقسيم الثاني، لأن الكليات هي المعقولات الثانية » (ابن تيمية، ص: 130)

الحائط] لا تدخل كلها في نفس المستوى الدلالي . فمنها حد واحد ما ورائي هو : « **مثل** »، أما الثلاثة الباقية فهي حدود شيئية . الأمر الذي يستدعي توسيع دائرة التحليل المنطقي للبحث عن مصداقية هذا الشكل من القول وهذا ما لن اشتغل به الآن .

7.4 . لم يستطع الفارابي إذن في تأويله ذاك الانفلات من التمثيل .

إن من أعظم صفات العقل- كما يردد ابن تيمية لفكرة أرسطية قديمة- « معرفة التماثل والاختلاف . فإذا رأى الشيئين المتماثلين علم أن هذا مثل هذا ، يجعل حكمهما واحدا » ، (ص، 37) ، وعليه فتبرير معقولية الانتقال إلى : « الجسم مكون » غير مبنية على استنتاج قياسي أساسه استغراق الحدود؛ وإنما هي قائمة على قاعدة أو موضع جدلي مأخوذ من التشابه يشرحه الفارابي نفسه في **كتاب التحليل** (ص، 123) عندما يقول : « أن ننظر فإن كان لموضوع المطلوب شبيه وكان المحمول موجودا في ذلك الشبيه لزم من ذلك أن يكون المحمول موجودا في موضوع المطلوب ، وإن كان غير موجود في شبيه الموضوع لزم من ذلك أن يكون غير موجود في الموضوع » .

وهل من سبيل قانوني لأخذ التشابه بين الأشياء؟ إن الجواب عن هذا السؤال في ظل المنطق المتداول في زمن العرب كان دائما جوابا بالنفي . فمنذ أرسطو ورغم الأهمية القصوى التي أعطيت لأخذ التشابه باعتباره أحد الآلات الأربع[*] التي يستنبط بها القياس ، يتم الإلحاح على أن هذه القوة « إنما تكون بالرياضة » (ابن رشد ، ص،63) . وقد حصر المعلم الأول منافعها في ثلاثة ميادين : **الاستقراء والأقيسة الوضعية** وأخيرا في **أداء الحدود** (**نفسه**، ص،68) . فبدون معرفة أخذ التشابه بين الأشياء المستقرأة لا تقوم لآلية الاستقراء قائمة؛ وبمعرفة أخذ التشابه أيضا يتأتى القياس الشرطي الذي يسمى وضعا (**نفسه**) ، يقول ابن رشد : « متى أردنا أن نبين أن شيئا ما موجود لأمر ما أو منفي عنه ، نقلنا ذلك البيان إلى شبيه ذلك الشيء ، علما منا أن الذي يلزم في شبيه ذلك الشيء يلزم في ذلك الشيء بعينه)) (ص 69) .

8.4 . ويكون في هذا بيان امتناع تأويل التمثيل من خلال قياسين حمليين من الشكل الأول كما أدعى الفارابي . فالحكم على جزئي بما حكمنا به على جزئي شبيه به فيه **نقلة**، وقد صدق الفارابي فعلا عندما استخدم هذه اللفظة بشرط أن نفهمها **بالقفزة**؛ أما الحكم على جزئي أو على كلي بما حكمنا به على كلي يُعمه إثر توسيط حد مستغرق على الأقل مرة واحدة فذاك **انتقال** باستنباط .

(*) أما باقي الآلات فهي : إحضار المقدمات؛ وتمييز كل واحد من الأسماء وعلى كم نحو يقال؛ واستخراج الفصول . أنظر ابن رشد ، ص،46 .

5. خاتمة

فالتمثيل لانبنائه على اخذ التشابه يظل آلية استدلالية لا غنى عنها للإنشاء والتركيب؛ بينما يظل القياس آلية لا غنى عنها كذلك لإقامة سلاسل الاستنباطات النافعة في التحليل والاستنتاج. ومن هذا المنظور تصبح العلاقة بينهما اكثر وضوحا وتنتفي الحاجة النظرية لإقامة المقارنة الهادفة لتبرير الواحد منهما بالآخر او لإقامة التفاضل بالانتصار لواحد منهما على حساب الآخر.

المصادر

ابن سينا، **الشفاء، المنطق، القياس**، تحقيق، سعيد زايد، القاهرة، 1964. [1]

ابن رشد، أبو الوليد، **تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الجدل**، تحقيق محمد سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 [2].

ابن تيمية، تقي الدين، **كتاب الرد على المنطقيين**، تصدير السيد سليمان الندوي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت). [3].

الجرجاني، **التعريفات**، مطبعة الحلبي واولاده، القاهرة، 1938 [(4)].

الفارابي، ابو نصر، **المنطق عند الفارابي**، الجزء الثاني، تحقيق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1986. [5].

أرسطو طاليس، **منطق أرسطو**، الجزء الاول، نشره عبد الرحمن بدوي، الكويت، بيروت، 1980، [6].

Mckeon, Richard, **The basic Works of Aristotle**, Random House, New-York, 1941.

الفهرس

تقديم

التقدم والتطوير 5

الفصل الأول

كيف نقرأ تاريخ المنطق عند العرب 9

الفصل الثاني

تأويل « القول الخبري » في المنطق العربي 17

الفصل الثالث

مفهوم « الكلمة » أو « الفعل » عند الشراح المناطقة العرب 31

الفصل الرابع

الأدوات عند الفارابي من خلال « الألفاظ المستعملة في المنطق »،

عرض وتأويل 41

الفصل الخامس

« الجوهر » عند أرسطو 59

الفصل السادس

ماهو الموضوع المنطقي في القضية الحملية؟........................ 73

الفصل السابع

البنية الصورية العميقة للقضايا الحملية المحصورة........................ 97

الفصل الثامن

كيف نُبتُ في القياس الحملي التقليدي وفي خصائص القضايا المحصورة؟.. 109

الفصل التاسع

القياس والتمثيل في المنطق العربي........................ 115

إصدارات المعرفة الفلسفية

حوار فلسفي (نفد)

محمد وقيدي

عدد الصفحات: 196

الثمن: 42,00 درهما

■ ■ ■

درس الإبيستيمولوجيا (ط . III)

عبد السلام بنعبد العالي وسالم يفوت

عدد الصفحات: 216

الثمن: 46,00 درهما (طبعة ثالثة 2002)

■ ■ ■

المتن الرشدي

مدخل لقراءة جديدة

جمال الدين العلوي

عدد الصفحات: 248

الثمن: 48,00 درهما (طبعة أولى 1986)

التراث والهوية

في الفكر الفلسفي في المغرب (نفد)

عبد السلام بنعبد العالي

عدد الصفحات: 88

الثمن: 24,00 درهما (طبعة أولى 1987)

■ ■ ■

دروس في تاريخ الفلسفة (طبعة ثانية)

د. نجيب بلدي / أعدها للنشر: الطاهر وعزيز وكمال عبد اللطيف

عدد الصفحات: 124

الثمن: 40,00 درهما (طبعة ثانية 1997)

■ ■ ■

ورقات عن فلسفات إسلامية

محمد عزيز الحبابي

عدد الصفحات: 176

الثمن: 42,00 درهما (طبعة أولى 1988)

■ ■ ■

جينيالوجيا المعرفة (نفد)

ميشيل فوكو / ترجمة: أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي

عدد الصفحات: 84

الثمن: 26,00 درهما

■ ■ ■

الكتابة والاختلاف

جاك دريدا / ترجمة: كاظم جهاد

عدد الصفحات: 248

الثمن: 84,00 درهما (طبعة ثانية 2000)

■ ■ ■

الواحد والوحدة

أبو نصر الفرابي / تحقيق د. محسن مهدي

عدد الصفحات: 104

الثمن: 36,00 درهما (طبعة أولى 1990)

■ ■ ■

أسس الفكر الفلسفي المعاصر (طبعة ثانية)

مجاوزة الميتافيزيقا

عبد السلام بنعبد العالي

عدد الصفحات: 176

الثمن: 48,00 درهما (طبعة ثانية 1999)

■ ■ ■

مـــــواقع

جاك دريدا / ترجمة: فريد الزاهي

عدد الصفحات: 92

الثمن: 33,00 درهما (طبعة أولى 1992)

■ ■ ■

ثقافة الأذن وثقافة العين

عبد السلام بنعبد العالي

عدد الصفحات: 132

الثمن: 38,00 درهما (طبعة أولى 1994)

■ ■ ■

نظريات العلم

آلان شالمز / ترجمة: الحسين سحبان وفؤاد الصفا

عدد الصفحات: 176

الثمن: 46,00 درهما (طبعة أولى 1991)

■ ■ ■

دفاتر فلسفية

إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي

1

التفكير الفلسفي

عدد الصفحات: 88

الثمن: 20,00 درهما (طبعة ثالثة 2000)

2

الطبيعة والثقافة

عدد الصفحات: 80

الثمن: 17,00 درهما (طبعة ثانية 1996)

3

المعرفة العلمية

عدد الصفحات: 96

الثمن: 20,00 درهما (طبعة ثانية 1996)

4

الحقيقة

عدد الصفحات: 112

الثمن: 24,00 درهما (طبعة ثانية 1996)

5

اللغة

عدد الصفحات: 112

الثمن: 24,00 درهما (طبعة ثالثة 2004)

6

الحداثة

عدد الصفحات: 128

الثمن: 30,00 درهما (طبعة ثانية 2004)

7

حقوق الإنسان

عدد الصفحات: 98

الثمن: 22,00 درهما (طبعة ثانية 2004)

8

الإيديولوجيا

عدد الصفحات: 72

الثمن: 20,00 درهما (طبعة أولى 1999)

9

العقل والعقلانية

عدد الصفحات: 120

الثمن: 30 درهما (طبعة أولى 2003)

10

العقلانية وانتقاداتها

عدد الصفحات: 120

الثمن: 30 درهما (طبعة أولى 2004)

■ ■ ■

السببية

في الفيزياء الكلاسيكية والنسبانية

عبد السلام بن ميس

عدد الصفحات: 160

الثمن: 46,00 درهما (طبعة أولى 1994)

■ ■ ■

دروس ميشل فوكو

ترجمة: محمد ميلاد

عدد الصفحات: 100

الثمن: 32,00 درهما (طبعة أولى 1994)

بين - بين

عبد السلام بنعبد العالي

عدد الصفحات: 108

الثمن: 38,00 درهما (طبعة أولى 1996)

■ ■ ■

لغات وتفكيكات في الثقافة العربية

لقاء الرباط مع جاك دريدا

ترجمة عبد الكبير الشرقاوي

عدد الصفحات: 232

الثمن: 68,00 درهما (طبعة أولى 1998)

■ ■ ■

ميثولوجيا الواقع

عبد السلام بنعبد العالي

عدد الصفحات: 128

الثمن: 44,00 درهما (طبعة أولى 1999)

■ ■ ■

الحداثة وما بعد الحداثة

محمد سبيلا

عدد الصفحات: 112

الثمن: 26,00 درهما (طبعة أولى 2000)

■ ■ ■

بين الإتصال والإنفصال

في الفكر الفلسفي المغربي

عبد السلام بنعبد العالي

عدد الصفحات : 140

الثمن : 42,00 درهما

■ ■ ■

دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر

محمد مرسلي

عدد الصفحات : 130 ؟

الثمن : 39,00 درهما (الطبعة الأولى 2004)

■ ■ ■

العولمة ونفي المدينة

عزيز لزرق

عدد الصفحات : 152

الثمن : 34,00 (الطبعة الأولى 2002)

■ ■ ■

Idiomes, Nationalités, déconstructions

Rencontre de Rabat avec Jacques Derrida

groupe de Chercheurs Universitaires

Nombre de pages: 267

Prix: 76,00 DH (1ère édition, 1998)

■ ■ ■

Croyances

Idéologies, Prophéties, Evénements

Jean Jacques Forté

Nombre de pages: 170

Prix: 48,00 DH (1ére édition,1999)

■ ■ ■

Maître & disciples

Genèse et Fondement des pouvoirs

autoritaires dans les sociétés arabe

Essai d'anthropologie politique

Abdellah Hammoudi

Nombre de pages: 278

Prix: 90 DH (1ére édition,1999)

■ ■ ■

الدين في عالمنا

جاك دريدا

ترجمة محمد الهلالي وحسن العمراني

عدد الصفحات : 200

الثمن : 70,00 درهما (الطبعة الأولى 2004)

■ ■ ■


النجاح
الدار البيضاء

ليس الانطلاق من ماضي العلم العربي عندنا بالدرس و التمحيص مجرد ترف فكري يهدف إلى التعرف على ما مضى و كان عند الأجداد من مفاخر قصد رد الاعتبار المعنوي أو البحث عن سبق وهمي ما : بل هو أداة فعالة للمساهمة في علم عصرنا نحن الورثة المباشرين لذلك التراث المكتوب بالعربية. ألم يقل يوما أحد الغربيين عندما قام بنقل نص عربي إلى لغة قومه بأن مكان ذلك النص يجب أن يندرج في التراث الغربي لقدرته و كفاءته على تطوير العلم المنطقي ؟! ألم يستفد ريشر Rescher في الثلث الأخير من القرن العشرين من المنطق العربي الوسيط عندما طور المنطق الزمني متخذا له سبيلا الموجهات الزمنية عند القزويني الكاتبي؟!

الثمن 39 درهما